الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة

التخصص : تدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

عنوان المذكرة :

التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي

دارسة حالة :مؤسسة إديمكو مستغانم

من إعداد الطالبة :

بوطيبة بن قلاوز أمير

تحت إشراف الأستاذ :

بن يمينة كمال

أعضاء لجنة المناقشة

– أ.	استاذ	رئيسا
– أ. بن يمينة كمال	استاذ مساعد أ	مشرفا
– أ.	استاذ	مناقشا

السنة الدراسية : 2015 / 2016

الإهداء

أهدي هذا العمل.

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي وكافة أفراد عائلتي.

إلى كل أساتذة جامعة مستغانم .

إلى كل أصدقائي وزملاء الدراسة في جامعة مستغانم .

إلى كل أصدقائي وزملاء العمل .

و إلى كل من في قلبي و لم يذكرهم قلمي.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فالحمد لله أوله وآخره.

ولا يسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل، إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى الأستاذ المشرف بن يمينة كمال، الذي لم يبخل على بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة، وكذا حرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الذين قبلوا تقييم هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى كل أساتذتي في كلية الاقتصاد والتجارية و علوم التسيير بجامعة مستغانم، دون أن أنسى جميع الأساتذة في كل مراحل الدراسة.

وأخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل زملائي بالدراسة في الماستر.

الفهرس

الإهداء

كلمة شكر

الفهرس

قائمة المختصرات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة عامة أ – ح

الفصل الأول :القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول :النظام المحاسبي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية 10

المطلب الأول :التوافق المحاسبي الدولي 10

المطلب الثاني : النظام المحاسبي المالي 18

المبحث الثاني :تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي 26

المطلب الأول :قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية 27

المطلب الثاني :الميزانية 28

المطلب الثالث :حسابات النتائج 35

المطلب الرابع :متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة(قائمة التدفقات النقدية) 40

الفصل الثاني :التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده

المبحث الأول :الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية 53

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي للقوائم المالية 53

المطلب الثاني :استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية 56

المطلب الثالث :أدوات وأساليب التحليل المالي للقو ائم المالية 64

المبحث الثاني :مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية 69

المطلب الأول :تحليل الميزانية 69

المطلب الثاني :تحليل حسابات النتائج 85

المطلب الثالث :تحليل قائمة التدفقات النقدية 95

الفصل الثالث :تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة إديمكو

المبحث الأول :عرض عام للمؤسسة 109

المطلب الأول :تقديم مؤسسة إديمكو 109

المطلب الثاني :القوائم المالية للمؤسسة إديمكو 111

المبحث الثاني :التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة 117

المطلب الأول :التحليل المالي لميزانية مؤسسة 117

المطلب الثاني :التحليل المالي لحسابات النتائج لمؤسسة 133

المطلب الثالث :التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة 139

خاتمة عامة 145

قائمة المراجع 151

قائمة الملاحق 160

قائمة المختصرات

The significance	Code /الرمز	الدلالة
International Accounting Standards Board	IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
Financial Accounting Standards Board	FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية
International Accounting Standards Committee	IASC	للجنة معايير المحاسبة الدولية
International Financial Reporting Standards Foundation	IFRS Foundation	مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية
International Accounting Standards Committee Foundation	IASC Foundation	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية
International Organization Of Securities Commissions	IOSCO	المنظمة الدولية لهيئات سوق المال
Securities And Exchange Commission	SEC	هيئة تدوال الأوراق المللية
International Federation Of Accountants	IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
International Accounting Standards	IAS	معايير المحاسبة الدولية
International Financial Reporting Standards	IFRS	معايير التقارير المالية الدولية
Standard Interpretations Committee	SIC	لجنة الدائمة لتفسيرات المعايير
Ifrs Interpretations Committee	IFRIC	لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية
International Financial Reporting Standards Advisory Council	IFRS ADVISORY	المجلس الاستشاري لمعايير التقارير المالية الدولية
Standards Advisory Council	SAC	المجلس الاستشاري لمعايير
Monitoring Board	MB	مجلس المراقبة
The Accounting Standards Advisory Forum	ASAF	المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة
La Commission De Normalisation Des Pratiques Comptables Et Des Diligences Professionnelles		لجنة تقييس الممارسات المحاسبية و العناية المهنية
Comité De La Mise En Place Du SCF		لجنة متابعة تنفيذتطبيق النظام المحاسبي المالي

قائمة الأشكال

رقم الشكل	بيان الشكل	رقم الصفحة
01	هيكلة مجلس معايير المحاسبة الدولية.	17
02	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية.	62
03	رأس المال العامل الصافي.	74
04	عوامل تغير رأس المال العامل الصافي.	75
05	مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل.	77
06	الحالات الممكنة للخزينة الصافية.	78
07	التوازن المالي للميزانية الوظيفية.	79

قائمة الجدول

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
01	مدونة الحسابات	25
02	منتوجات و أعباء حسابات النتائج	38
03	المنتوجات والأعباء العملياتية.	39
04	أنواع التدفقات النقدية	42
05	جدول تدفقات خزينة (طريقة مباشرة)	43
06	جدول تدفقات خزينة (طريقة مباشرة)	44
07	جدول التغير أموال خاصة	45
08	الميزانية المالية.	70
09	الميزانية الوظيفية.	71
10	كيفية إعداد الميزانية الوظيفية	72
11	نسب السيولة.	80
12	نسب النشاط ومعدلات الدوران.	81
13	النسب الهيكلية.	82
14	مثال للتحليل الأفقي للميزانية.	83
15	مثال للتحليل المقارن للميزانية.	84
16	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح).	86
17	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح) .	87
18	نسب ربحية المبيعات (الهوامش).	88
19	نسب المردودية.	88
20	نسب المردودية الاقتصادية.	90

21	الميزانية.	90
22	مثال التحليل المقارن لحسابات النتائج.	93
23	مثال التحليل الأفقي لحسابات النتائج.	94
24	الانتقال من الفائض الاجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال.	97
25	العلاقة بين عنصر النتيجة وعناصر الخزينة.	98
26	نسب مقاييس السيولة.	102
27	نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة.	103
28	نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة.	103
29	مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة.	104
30	مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة.	105
31	تطور أهم الحسابات الوسيطة لمؤسسة إديمكو.	110
32	ميزانية مؤسسة إديمكو – أصول.	111
33	ميزانية مؤسسة إديمكو خصوم.	112
34	حسابات النتائج لمؤسسة إديمكو.	113
35	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة إديمكو .	114
36	جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة إديمكو.	115
37	الميزانية المالية لمؤسسة إديمكو – خصوم.	117
38	الميزانية المالية لمؤسسة إديمكو – أصول.	118
39	الميزانية الوظيفية لمؤسسة إديمكو.	119
40	حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة إديمكو من أعلى الميزانية.	120
41	حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة إديمكو من أسفل الميزانية.	120
42	حساب نسبة التداول لمؤسسة إديمكو .	122

43	حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة إديمكو.	123
44	حساب نسبة النقدية لمؤسسة إديمكو .	123
45	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول.	124
46	حساب نسبة المديونية الكاملة لمؤسسة إديمكو.	124
47	حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل لمؤسسة إديمكو .	125
48	حساب معدل دوران الأصول لمؤسسة إديمكو.	125
49	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لمؤسسة إديمكو.	126
50	حساب معدل دوران الأصول الجارية لمؤسسة إديمكو.	126
51	حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل لمؤسسة إديمكو.	127
52	حساب معدل دوران النقدية لمؤسسة إديمكو.	127
53	التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة إديمكو.	128
54	التحليل العمودي لميزانية مؤسسة إديمكو.	131
55	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لمؤسسة إديمكو.	133
56	حساب نسبة نتيجة الاستغلال لمؤسسة إديمكو.	134
57	حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب لمؤسسة إديمكو.	134
58	حساب المردودية المالية لمؤسسة إديمكو.	135
59	التحليل الأفقي لحساب النتائج لمؤسسة إديمكو.	136
60	التحليل العمودي لحسابات النتائج لمؤسسة إديمكو.	138
61	حساب التدفق النقدي المتاح لمؤسسة إديمكو.	139
62	التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إديمكو.	140
63	التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إديمكو.	141

مقدمـــــــــة عامة

ان كبر حجم المؤسسات و تعددها ، و انفصال الادارة عن الملكية ، و تعدد الاطراف التي لها علاقة مباشرة أو الغير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية و التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي الى أن تكون لها صفة العمومية و غير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى مما يتطلب اجراء بعض الدراسات و التحاليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة .

و تتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال و تعدد و تنوع الادوات المالية المتداولة فيها و دخولها بما يعرف بحقبة العولمة ، كما أن تعاظم دور المؤسسات القابضة خصوصا المتعددة الجنسيات منها ، و ما رافقه من توسع هائل في الانشطة التي تمارسها ، جعل الادارة تلك المؤسسات و المتعاملين معها بحاجة دائمة الى معلومات و مؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

و بما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي ان لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف ، فان فهم هذه القوائم و معرفة القواعد الحاسبية التي تحكم اعداد البيانات و التقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا . اذ من المتوقع ألا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كاف للمعايير و الطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم .

و لقد أظهر البعد الدولي المتنامي لأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة تختلف بمحتواها و تطبيقاتها من بيئة لأخرى ، الآمر الذي أدى إلى صعوبة إجراء مقارنة بين القوائم المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية تماشيا مع اختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة من بلد إلى آخر مما أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر تلك الأنظمة على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد و تشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية و الأنشطة التجارية لضمان قراءة و فهم عالمي موحد للقوائم المالية و المعلومات المحاسبية التي تتضمنها .

و هو ما جعل الكثير من المنظمات و الهيئات الدولية تهتم بموضوع التوحيد و التوافق المحاسبيين الدوليين كالأمم المتحدة ، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و إتحاد الأوربي ، حيث نتج عن هذا الاهتمام العديد من المحاولات الرائدة و التي خلصت و انصهرات جميعها في نتيجة واحدة هي تبني المعايير المحاسبة الدولية .

أخذت هذه المعايير مكانا لها في العديد من دول العالم . و باعتبار أن الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التطورات ، خاصة و أنها تسعى إلى مواكبة الاقتصاد العالمي و جذب الاستثمارات الأجنبية منذ تبنيها الاقتصاد الرأسمالي في نهاية ثمانينات القرن الماضي ، مما توجب عليها أن تتفاعل مع البيئة الدولية بالقيام بالعديد من الإصلاحات . حيث مست هاته الإصلاحات الكثير من الجوانب ، من بينها إصلاح النظام المحاسبي بتغيير المخطط المحاسبي الوطني

الذي وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه المخطط و لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية ، و إحلال محله النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية ، و الذي شرع في تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010 .

و ذلك بغرض توفير قوائم مالية لصالح كل من الملاك في المؤسسة ، المستثمرين و المقرضين من داخل و خارج الجزائر لكي تمكنهم من الحصول على معلومات محاسبية و مالية دقيقة و صورة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة .

انطلاقا مما سبق ، و في ظل التغيير الذي سيمس مخرجات النظام المحاسبي نتيجة التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ، فإن ذلك يحتم علينا دراسة انعكاس هذا التغيير على التحليل المالي للقوائم المالية كونه يهتم بتحليل مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية) ، و هذا من خلال معالجة موضوع "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**" .

و تماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالأتي:

هل للنظام المحاسبي المالي اثار على مجالات و أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة ؟

و يندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- هل التوافق الدولي يحدد فعالية التحليل المالي للقوائم المالية ؟
- هل الاصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى تبني التوافق المحاسبي الدولي و إلي زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية ؟
- هل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي ؟

أولا فرضيات الدراسة :

إن التساؤلات المطروحة أعلاه أسفرت عن الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى** : إن التوافق المحاسبي الدولي يهدف إلى إصدار معايير محاسبية دولية تؤدي إلى إعداد قوائم مالية تلبي حاجيات مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة الاقتصادية بالمعلومات الملائمة و الضرورية ، مما يخدم التحليل المالي للقوائم المالية بكيفية جيدة .
- **الفرضية الثانية** : إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى تبني التوافق المحاسبي الدولي من أجل إعداد قوائم تلبي حاجيات مستخدمي هذه القوائم و تحليلها
- **الفرضية الثالثة** : إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي .

ثانيا مبررات اختيار الموضوع

لا شك أن الرغبة في انجاز أي عمل لها أسباب معينة ، فاختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى :

- محاولة الفهم و التعمق أكثر في تكييف المحاسبة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية .
- محاولات ربط التغيرات التي ستطرأ على مجال المحاسبة مع تلك المتعلقة بالتحليل المالي للقوائم المالية .
- الميولات الشخصية نحو مواضيع الحاسبة و التحليل المالي .

ثالثا تحديد إطار الدراسة

تقتصر دراستنا على التحليل المالي للقوائم المالية ، باعتبارها تشكل مجال اهتمام كل مستعملي القوائم المالية .

رابعا أهداف الدلراسة:

بالإضافة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي في إشكالية البحث ، فإن هذه الدارسة تهدف إلى :

– إلى فهم النظام المحاسبي المالي و مدى ترابطه بالمعايير المحاسبة الدولية . و توضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكيف النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبة الدولية.

– التعرف على الادوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية ، و إبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة .

– التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بعد تبني النظام المحاسبي المالي

خامسا منهجية الدراسة و أدواتها :

اتبعنا في هذا البحث منهج دراسة الحالة لمعالجة الاشكالية المطروحة ، و هذا المنهج يمكننا من التعرف على وضعية مؤسسة اقتصادية واحدة بشيء من التفصيل وقد وقع اختيارنا على مؤسسة إديمكو نظرا لإمكانية استخدام قوائمها المالية في التحليل المالي .وقبل ذلك استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع.

سادسا الدراسات السابقة:

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث (رسائل ماجيستر، أطروحات دكتوراه) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة سالمي محمد الدينوري(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة باتنة**

(**2008 –2009**):عالج سالمي محمد الدينوري في رسالته المعنونة" قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"، دراسة مميزات وكيفية تطبيق أحد عناصر القوائم المالية وهو قائمة التدفقات النقدية، وقام بإسقاط دراسته على مؤسسة رويال مونديال.

- **دراسة شناي عبد الكريم (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة باتنة (2008 – 2009)** :

عالج شناي عبد الكريم في رسالته المعنونة" تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية"، دراسة مدى صلاحية القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري منذ 1975 وهل أصبح من الضروري تكييفها وفق المعايير الدولية، وأسقط دراسته على مطاحن الجنوب الكبرى.

دراسة ديبون الساهل بوجمعة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة سكيكد (2009–2010) :

عالج ديبون الساهل بوجمعة في رسالته المعنونة" إعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دراسة مدى استجابة القوائم المالية في النظام المحاسبي الوطني لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وقام بإسقاط دراسته على الشركة الوطنية للصناعات البتروكيميائية.

- **دراسة اليمين سعادة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة باتنة**

(**2008–2009**): عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة" استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها" ، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

- **دارسة سعيد الحليم مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة بسكرة (2014–2015)** :

عالج سعيد الحليم في رسالته المعنوية "محاولة تقيم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي" تعالج هذه الاطروحة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010 ، ومحاولة تقييم افصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها(SCF)

من خلال د راسة استكشافية لعينة من المؤسسات تم تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاثة ،فئات هي :المؤسسات الوطنية، والشركات التي تملك قيم مسعرة في البورصة، والشركات الأجنبيومتعددة الجنسيات.

سابعا صعوبات الدراسة:

نشير إلى أنه من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قد صادفتنا بعض الصعوبات، نذكر منها ما يلي:

- قلة المراجع والبحوث الجامعية في مجال التحليل المالي للقوائم المالية، بحيث أن أغلب المراجع المتوفرة باللغة الفرنسية وهي مراجع لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية بسبب وجود اختلاف في الأنظمة المحاسبية بين فرنسا والجزائر وبالتالي في طريقة إجراء عملية التحليل المالي للقوائم المالية، بالإضافة إلى قلة المعلومات المتواجدة بمراجع اللغة العربية .
- صعوبة قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة إديمكو، نظرا لكون الملاحق المقدمة من هذه الأخيرة لا تتوفر على كل المعلومات التي فرضها النظام المحاسبي المالي.

إن هذه الصعوبات وإن كانت شاقة أحياننا فقد كانت لي الدافع الأساسي لمواصلة البحث بل واعتبر جزءا منه

ثامنا خطة وهيكل الدراسة:

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث ، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

- الفصل الأول" **القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، حاولنا من خلاله التطرق إلى التوافق المحاسبي الدولي، والنظام المحاسبي المالي . كما تناولنا في هذا الفصل قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى تقديم القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي.
- الفصل الثاني" **التحليل المالي للقوائم المالية، إطاره النظري مجالاته وأبعاده**"، خصصنا هذا الفصل لدراسة ماهية التحليل المالي للقوائم المالية، استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية، أدوات وأساليب التحليل المالي للقوائم المالية، وأخيرا كيفية استخدام هاته الأدوات و الأساليب لتحليل القوائم المالية،

– الفصل الثالث" **تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة إديمكو**"، فقد خصص للدراسة التطبيقية لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وتحليل قوائمها المالية خلال الفترة المدروسة 2013 -2014 باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

الفصل الأول:

القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

تقوم العديد من المؤسسات عبر دول العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستعملين الخارجين، وعلى الرغم من أن هذه القوائم تبدو متشابهة من بلد لآخر، إلا أنه هناك العديد من الاختلافات التي يمكن إرجاعها إلى المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة لإعداد هذه القوائم.

إن النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات متعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم أظهر أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات.

ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية بمحاولات لتسوية بعض الاختلافات المحاسبية، ومن أهم هذه المنظمات نجد مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

وباعتبار أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، خاصة مع إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يتماشى مع احتياجات المؤسسة الجزائرية والظروف الدولية، وهو ما استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال طرح نظام محاسبي جديد مستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والذي حدد تاريخ تطبيقه ابتداء من 01 جانفي2010 .

ومن هذا المنطلق، تم تقسيم هذا الفصل:

المبحث الأول :النظام المحاسبي المالي و علاقته بالمعايير المحاسبية الدولية،

المبحث الثاني :تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول : النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبة الدولية

شهدت البيئة المحاسبية تطورا ملحوظا ومطردا اتسم بالاتجاه نحو التوافق بين الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي،و ذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المعروفة باسم IFRS* /IAS* و قد ساهمت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية الدولية في بلورة وإعداد هذه المعايير ولعل من أهمها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB*) .

وتماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق والتي مست عدة جو انب، من بينها إصلاح المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، و تبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات و قادر على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين.

المطلب الأول :التوافق المحاسبي الدولي

يقصد بالتوافق المحاسبي الدولي تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة .فهومحاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، وعملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب .ويشتمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها[1].

1. اختلافات الممارسات الدولية للمحاسبة:

يمكن التمييز في البيئة العالمية للمحاسبة بين اتجاهين بارزين للممارسات المحاسبية، وهما النموذج المحاسبي الأوربي القاري والنموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني.

1.1. النموذج المحاسبي الأوروبي القاري:

إن تسمية النموذج المحاسبي الأوروبي لا يعني إتباع كل الدول الأوروبية له، كما لا ينحصر مجال تطبيقه في أوروبا فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول الأخرى .و يضم هذا النموذج حوالي 28 دولة من بينها ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، الدانمارك، اليابان، ساحل العاج، إسبانيا، اليونان، المغرب، والجزائر .وتتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي[2]:

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** .إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005 ، ص –ص 268 – 269 .

[2] Samir Merouani, **le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes ifrs**. mémoire de magistère en science de gestion, école supérieure du commerce, Alger, 2006- 2007 ,p 25 .

- تخضع المحاسبة للقوانين الحكومية، والمؤسسات المهنية المحاسبية ليست لها أي سلطة لوضع أو تغييرالقواعد المحاسبية،
- تقوم المحاسبة على مبدأ تغليب الشكل القانوني على الواقع الاقتصادي للتعاملات والأحداث، وكما تعتمد أساسا على مبدأ الحذر،
- تخضع الممارسات المحاسبية لنصوص القانون التجاري (فرنسا وألمانيا)، والقانون المدني (إيطاليا)، والقوانين الجبائية،
- تعتبر المحاسبة وسيلة لحساب وعاء مختلف الضرائب، حيث يمثل رقم الأعمال والأرباح وعاء لأهم الضرائب (الضرائب على الأرباح، الضريبة على القيمة المضافة)،
- هناك تركيز أقل على المبادئ المحاسبية ولكن يوجد تركيز كبير على مسك الدفاتر بطريقة منتظمة وتوحيد الممارسات المحاسبية وعرض القوائم المالية، وكنتيجة لذلك فإن كل المؤسسات تحتفظ بنظام موحد لتسجيل الحسابات وتعد قوائم مالية موحدة.

1.2. النموذج المحاسبي الأنجلو–سكسوني:

لقد ظهر النموذج المحاسبي الأنجلو–سكسوني في القرن 19 م مع الثورة الصناعية، علما أن هذا النموذج مطبق من طرف حوالي 43 دولة ، ومن بين هذه الدول : أستراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إندونيسيا، هولندا، سنغافورة ، ومعظم دول الكومنولث[1]. و تتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج فيما يلي[2] :

- إن عملية وضع المبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية تتم من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المختصة، وهو ما يعكس الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في أعمال التوحيد المحاسبي على حساب الدولة،
- يركز القانون المحاسبي الأنجلوسكسوني على مفهوم الصورة العادلة الذي يعني ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى، وعلى مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني الذي يفترض بأن معاملات المؤسسة يجب أن تترجم محاسبيا وفقا لجوهرها ووفقا للحقيقة المالية خارج شكلها القانوني،

[1] جمعة هوام ، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية** .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ص 28 .

[2] مداني بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي –المفهوم، المبررات والأهداف** .–مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006ص –ص116 -117 .

- استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي، فالنتيجة الضريبية تحسب بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية مؤدية إلى ازدواجية في الحسابات :نتيجة محاسبية موجهة إلى المعلومة المالية ونتيجة ضريبية موجهة إلى الاحتياجات الضريبية،
- يتوقف النظام المحاسبي الأنجلو –سكسوني على الإطار المفاهيمي الذي يمثل نظاما متكاملا من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة، وتساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية،
- نادرا ما توجد في الدول الأنجلو–سكسونية مدونة حسابات .كما لا يوجد نموذج محدد لعرض القوائم المالية، بل يجب أن تشتمل القوائم المالية على معلومات دنيا من اجل إعطاء صورة حقيقية وعادلة عن نتائج نشاط المؤسسة.

2 . الاتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي:

من خلال ما سبق يتضح بأنه هناك اختلافات جوهرية بين النظم المحاسبية لدول العالم، وأمام النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات المتعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم تبين بأن هنالك ضرورة لتدويل المعايير المحاسبية من أجل تقليص الاختلافات الدولية على مستوى تلك المعايير .ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة، حيث يرجع ظهور هذه الفكرة إلى أوائل القرن العشرين، إذ عقد أول مؤتمر

دولي للمحاسبين عام 1904 في سانت لويس بأمريكا وتم الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات، وتميزت الفترة منذ أوائل القرن العشرين و حتى عام 1972 بعقد جملة من المؤتمرات المحاسبية الدولية لتبادل المعلومات والخبرات بين دول الإقليم، ولم تكن هناك أي جهود تذكر فيما يتعلق بتقليل هوة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول[1] . وفي عام 1972 انعقد المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبين في سيدني بأستراليا، حيث اتخذ فيه خطوات رئيسية لكي يتم إنشاء منظمتين محاسبيتين تهتم أساسا بالاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي، و قد تمخض عن هذا تأسيس لجنة المحاسبية الدولية (IASC*) في 1973 و لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC*)في سنة 1977 واللذان كان لهما دورا كبيرا في إرساء معايير المحاسبة والمراجعة التي لقيت قبولا واسعا على المستوى العالمي[2] .

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية– الشركات المتعددة الجنسيات** .–الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 ، ص–ص429

[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص23 .

3. لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل المؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم .وقد تكونت هذه اللجنة في 29 جوان 1973 على إثر اتفاق بين ممثلي المنظمات المحاسبية الرائدة في أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، إنجلترا، ايرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف إصدار معايير محاسبية تكون مقبولة في كل دول العالم، وبالتالي تضييق هوة الاختلافات المحاسبية بين الدول، وقد اكتسبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية اعترافا واسعا بأهليتها و انضم إليها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم .وابتداء من سنة 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير والنظام الأساسي لها و تم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية ، (IASB) الذي اعتبر بدءا من أفريل 2001 بمثابة المسؤول عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية بدلا من لجنة المعايير[1] . وقد كانت هيكلية لجنة المعايير المحاسبية كالآتي:

1.3 . مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

تتكون مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASCF[*])من تسعة عشر أمينا (les Trustees) يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين .ويشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية ، والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية (6 من أمريكا الشمالية، 6 من أوروبا، 4 من آسيا، 3 من باقي دول العالم)، ويتم تعيين الأمناء لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتشمل مهمتهم في الآتي[2] :

- تعيين أعضاءالمجلس، ولجنة التفسيرات القائمة و المجلس الاستشاري للمعايير،
- المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومدى فعاليته،
- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل،
- مراجعة القضايا الاستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة،
- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة بعد بذل ما يجب، بما في ذلك التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.

---

[1] Robert OBERT, **Pratique des normes IFRS.** Dunod, 3 édition, Paris, France, 2006, p.p 7-8.

[2] ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي و إبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة** .دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 ، ص122 .

2.3. مجلس المعايير المحاسبية الدولية:

يتكون مجلس المعايير المحاسبية الدولية (*IASB) من 14 عضوا من مناطق جغرافية مختلفة (7 من أوروبا ، 4 من أمريكا و 3 من باقي دول العالم) يتم تعينهم على أساس خبرتهم بحيث ينشغل 12عضوا من بينهم المهام بوقت كامل.

1.2.3. أهداف المجلس: يضطلع مجلس المعايير المحاسبية الدولية بالمهام التالية[1]

- إعداد للصالح العام معايير محاسبية دولية ذات نوعية راقية وقابلة للفهم والتطبيق في مختلف دول العالم، حتى تكون المعلومات المحتواة في القوائم المالية ذات نوعية عالية من حيث قابليتها للفهم وذات مصداقية ودلالة وقابلة للمقارنة، بحيث تساعد كل المتدخلين في الأسواق المالية والمستعملين الآخرين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ،
- العمل على ضمان حسن استخدام المعايير المحاسبية الدولية،
- العمل على التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية مع تلك التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

2.2.3. تعريف المعايير المحاسبية:

المعايير المحاسبية هي قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية و التوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض و الإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها و التي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات و الأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، و إيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها[2] .

3.2.3. خصائص المعايير المحاسبية : تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها[3]:

- قدراتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية .
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة،

[1] Robert Obert, OP.Cit, p8.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص317 .

[3] غبد الكريم شناي ، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية** .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل ش هادة الماجيستر ، في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008-2009 ص10 .

- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه،
- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم .

4.2.3. مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية:

تهتم عملية إعداد المعايير المحاسبية عادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من قبل المجلس (IASB) أو أعضاء الهيئة، أو الهيئات التي تربطها علاقات معها، ويتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي[1] :

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاث دول على الأقل،
- بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري (IASC) ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط الذي سوف يتناولها.
- بعد تلقي فوج العمل ردا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة،
- بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة،
- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاحا [(exposé Sondage)-(draft exposure)]يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهر بعد أن يكون صادق عليها ، بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء ،
- بعد تلقي ودراسة الردود وما تضمنته من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجليس على الأقل .

3.3. لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي:

تكونت لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي (IFRIC*) سنة 2001 لتحل محل اللجنة السابقة (SIC*)التي تأسست سنة 1997. وتتكون اللجنة من اثنى عشرة عضوا يتم تعيينهم من قبل الأمناء لمدة ثلاث

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولي –بالتطبيق على حالة الجزائر** .–أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 ، ص134 .

سنوات قابلة للتجديد ، و تهتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعاييرالمحاسبية الدولية الموجودة وإعداد ونشر مشاريع تفاسير أودعت للإثراء بين الجمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير، كما ينسق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة العليا[1] .

4.3 . المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبية الدولية:

يتكون المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبية الدولية (SAC*) من 49 عضوا، وهو يشكل ملتقى للمنظمات والأفراد المهتمين بالتقرير المالي الدولي للمشاركة في عملية وضع المعايير، حيث يتم تعيين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتمتعون بخلفيات وظيفية وجغر افية متنوعة، ويجتمع عادة ثلاث مرات في السنة في اجتماعات مفتوحة للجمهور، ويعطي النصح لمجليس معايير المحاسبية الدولية حول أولويات عمله، ويطلعه على انعكاسات المعايير المقترحة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية، كما يعطي استشاراته للمجلس والأمناء بشأن الأمور الأخرى .

ويبين الشكل التالي الهيكل الحالي للجنة المعايير المحاسبية الدولية:

[1] Robert Obert, OP.Cit, p15.

الشكل رقم 1 : هيكلة مجلس معايير المحاسبة الدولية

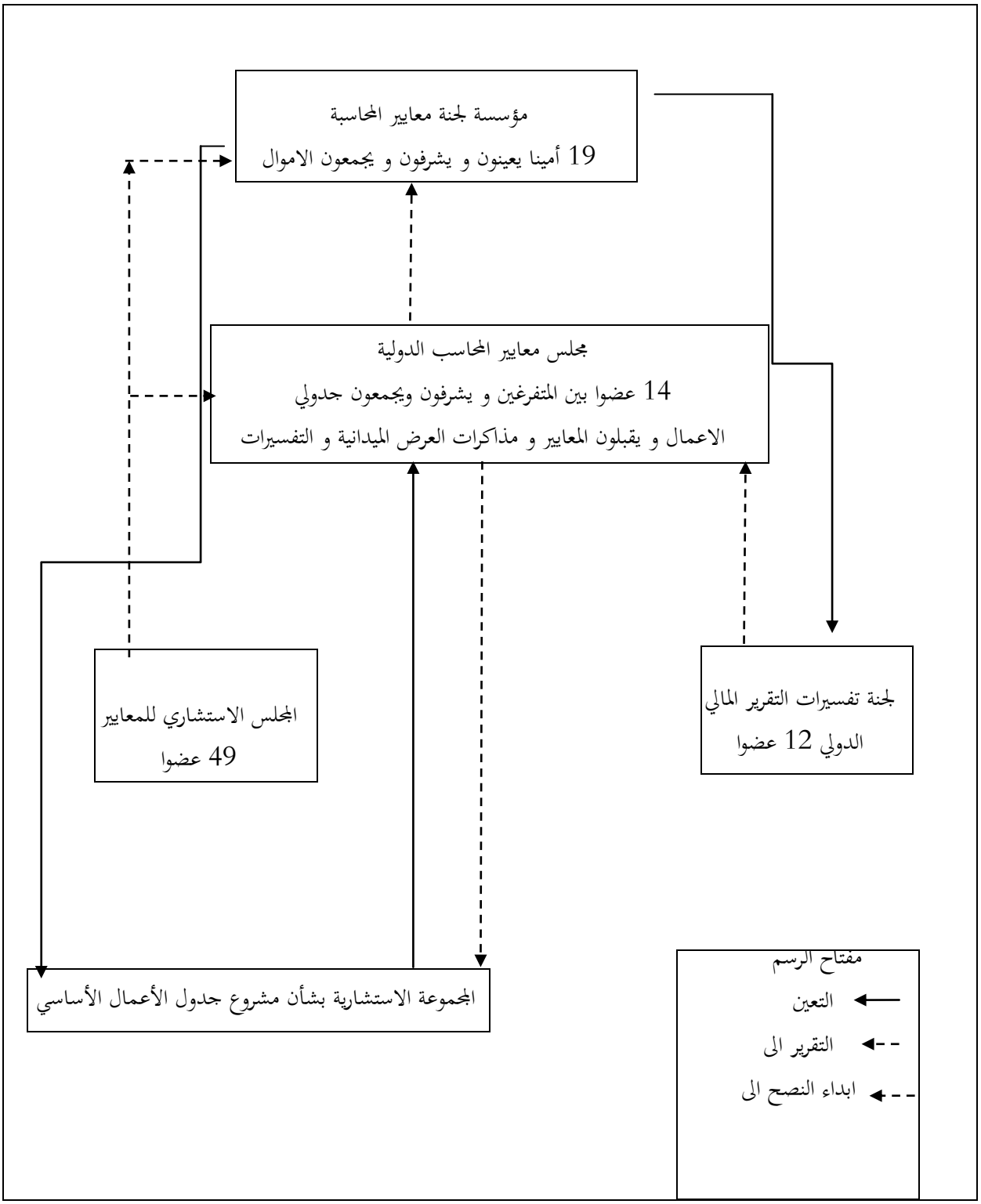

المصدر : ريتشارد شرويدر و اخرون ، مرجع سابق ، ص 127 .

المطلب الثاني :النظام المحاسبي المالي

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام مجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية مستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية ، ومخطط حسابات يتوافق مع المخطط المحاسبي العام الفرنسي الحالي (PCG*)، بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية لا سيما في مجال تجميع الحسابات والملاحق[1] .

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي:

عرف النظام المحاسبي المالي المحاسبة المالية بأنها " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية [2] "، و يطبق النظام المحاسبي المالي إجباريا على[3] :

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ،
- التعاونيات ،
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة ،
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي .

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها[4] ، ويتعين على كل محاسبة مؤسسة[5] :

- مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المحددة في النظام المحاسبي المالي،
- تطبيق الاتفاقيات والطرق والإجراءات المقيسة .
- الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.
-

[1] KPMG, GUIDE INVESTIR EN ALGERIE. Pixal communication, Alger, Algérie, 2011, p 137 .

[2] القانون رقم07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 74 ، المادة رقم3 ، ص 3 .

[3] نفس المرجع **المادة** رقم 4 ، ص3 .

[4] نفس المرجع المادة رقم 6 ، ص 4

[5] المرسوم التنفيذي رقم 08-156 . المؤرخ في26 ماي 2008 المتضمن أحكام تطبيق القانون 07-11 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 270 ،المادة رقم 04 ص 11 .

2.الإطار التصوري:

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل[1] . ويعرف الإطار التصوري[2] :

- المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية ،
- الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالي ،وكما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة، ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

1.2 الفرضيات المحاسبية تم التأكيد على فرضيتين اثنتين:

1.1.2 محاسبة الالتزام:

تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها[3] .

2.1.2 استمرارية الاستغلال:

تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاتها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أوالتوقف عن النشاط في مستقبل قريب.

و إذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبنية ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق[4] .

2.2 المبادئ المحاسبية الأساسية:

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهي [5]:

---

[1] القانون رقم 07 -11مرجع سابق، المادة رقم7 ، ص 4 .

[2] المرسوم التنفيذي رقم08-156 ، مرجع سابق، المادة رقم2 ، ص 11 .

[3] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية** .الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010 ، ص52 .

[4] المرسوم التنفذي رقم 08-156 ،مرجع سابق ، المادة رقم 7 ، ص 11.

[5] ابراهيم بورنان الطاهر مخلوف ، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطارالمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقها في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009 ، ص – ص4-6 .

1.2.2 مبدأ الدورة المحاسبية:

عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في N/12/31 كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31 ، اذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

2.2.2 استقلالية الفترات:

النتيجة المحققة في كل فترة مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط .

3.2.2 قاعدة الوحدة المحاسبية:

تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة أوالمساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.

4.2.2 قاعدة الوحدة النقدية:

لا بد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).

5.2.2 مبدأ الأهمية النسبية:

تكون معلومة ذات أهمية إذا كان غيابها من القوائم المالية يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

6.2.2 مبدأ الحيطة والحذر:

يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شانها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها، لكن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها .

7.2.2 مبدأ استمرارية الطرق:

أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

8.2.2 مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة ، بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية.

9.2.2 مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

10.2.2 أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:

من الضروري تسجيل وإظهار العمليات والأحداث الاقتصادية حسب حقيقتها الاقتصادية وليس حسب شكلها القانوني . فمثلا عملية القرض الإيجاري من الناحية القانونية تعتبر عملية إيجار أما من الناحية الاقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء.

11.2.2 مبدأ عدم المقاصة:

لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء بالتتابع، أو على أساس صاف.

12.2.2 الصورة العادلة:

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغييرات في الوضع المالي لها.

وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلباعلى هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

13.2.2 مبدأ القيد المزدوج:

تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى«القيد المزدوج » حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

3.2 الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية:

حدد النظام المحاسبي المالي أربع خصائص نوعية ينبغي توفرها في القوائم المالية حتى تكون ذات فعالية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، وتتمثل في:

1.3.2 الملاءمة:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها ، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم[1] .

2.3.2 المعلومة ذات مصداقية:

لكي تكون المعلومة ذات مصداقية فإنه يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو تفرض أن تمثلها بدرجة معقولة، وأن تكون خالية من الأخطاء ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة للمؤسسة[2] .

3 3.2. الوضوح:

ينبغي أن تكون المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية واضحة أو سهلة الفهم من طرف المستعملين الذين تتوفر لديهم إرادة دراسة المعلومة ومعرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة، ويبقى هذا المصطلح غامضا وصعب التطبيق في الواقع الملموس[3] .

4.3.2 قابلية المعلومة للمقارنة:

المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بمقارنات داخل المؤسسة نفسها وما بين المؤسسات، كما يسمح له نسبيا بتقييم وضعيتها المالية وآداءا تها وتغيرات وضعيتها المالية .هذا يجبر المؤسسات على إعلام المستعملين بالطرق المحاسبية المستعملة وكل تغير مس هذا الطرف إن وجد، وآثار هذا التغيير[4] .

3 تنظيم المحاسبة:

[1] J.F.des Robert et autres**, Normes IFRS et PME**. DUNOD, Paris, France, 2004, p18.

[2] محمد بوتين، المحاسبة **المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص53 .

[3] نفس المرجع ، ص52 .

[4] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص53 .

أشار النظام المحاسبي المالي بوضوح إلى جملة من التعليمات التي يتعين الأخذ بها لتنظيم المحاسبة ولعل من أهمها ما يلي [1]:

- تحدد المؤسسة تحت مسؤوليتها الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء .
- يجب القيام بعملية جرد لأصول وخصوم المؤسسة مرة في السنة على الأقل وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند عليها.
- كل تسجيل محاسبي يجب تدعيمه بوثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.
- يجب الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية، المستندات والوثائق المبررة لمدة عشر سنوات.
- يتم مسك المحاسبة إما يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

4 . المخطط المحاسبي للمؤسسة:

تقوم المؤسسة بإعداد على الأقل مخطط حسابات يلائم هيكلها ونشاطها واحتياجاتهاالى الإعلام الخاص بالتسيير، ويمكن تعريف المخطط المحاسبي بأنه" وثيقة تضم مدونة الحسابات التي تستعملها المؤسسة وتعرف محتواها، كما تحدد المبادئ الخاصة لسيرها"، والحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية .وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تسمى" الطبقة"، وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

– **طبقات حسابات الوضعية (الميزانية)**: و تتكون هذه الحسابات من:

- ✓ حسابات رؤوس الأموال (المجموعة الأولى) ،
- ✓ حسابات التثبيتات (المجموعة الثانية) ،
- ✓ حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ (المجموعة الثالثة) ،
- ✓ حسابات الغير(المجموعة الرابعة) ،
- ✓ (الحسابات المالية) ا موعة الخامسة.

– **طبقات حسابات التسيير** : توزع حسابات التسيير على طبقتين:

- ✓ حسابات الأعباء (المجموعة السادسة) ،
- ✓ حسابات الإيرادات (المجموعة السابعة) .

[1] القانون رقم 07-11 ، مرجع سابق، المواد رقم 11-14-17-18-20-24 ، ص-ص 4-5 .

ويمثل ملخص مخطط الحسابات الذي يعطي لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على المؤسسات مهما كان نشاطها و حجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها .وداخل هذا الإطار يمكن للمؤسسات أن تفتح كل الفروع الضرورية لتلبية احتياجاتها كما يقترح كذلك مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر[1] .

بمعنى أن المشرع الجزائري أعطى مرونة أكثر في تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال الليونة في وضع حسابات تتناسب مع المؤسسات الملزمة بتطبيق هذا النظام المحاسبي المالي فقد تفتح مؤسسة حسابات وفقا لما يتناسب مع أنشطتها وأهدافها تختلف عن حسابات مؤسسة أخرى، أي أن التصنيفات الفرعية تترك حرية للمؤسسة في وضعها.

[1]القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19 ، المادتين رقم 311.1 -312.1 ص4 .

جدول رقم: 01 مدونة الحسابات.

حسابات النتائج		حسابات الميزانية				
حسابات المنتجات	حسابات الأعباء	الحسابات المالية	حسابات الغير	حسابات المخزونات و الجاري العمل بها	حسابات التثبيتات	حسابات رؤوس الأموال
70. المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة والمنتجات الملحقة و الخدمات	60. المشتريات المستهلكة	50. قيم منقولة لتوظيف	40. الموردون و الحسابات المرتبطة بها	30 . المخزونات و البظائع	20 . تثبيتات المعنوية (التثبيتات الغير مادية)	10. رأس المال و الإحتياطات
71. إنتاج مباع	61. خدمات خارجية	51. البنوك المؤسسات المالية و ما يمثلها	41. الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم	31. المواد الأولية و اللوازم	21. التثبيتات العينية (التثبيتات المادية)	11. الترحيل من جديد
72. الإنتاج المخزون أو المسحوب من التخزين	62. خدمات الخارجية الأخرى	52. الأدوات المالية المشتقة	42. العاملون و الحسابات المرتبطة بهم	32. تموينات أخرى	22. التثبيتات في شكل إمتياز	12.ناتيجة السنة المالية
73. إنتاج مثبت	63. أعباء مستخدمين	53. الصندوق	43. الهيئات الإجتماعية و الحسابات الملحقة	33. سلع قيد الإنجاز	23. تثبيتات الجاري إنجازها	13. المنتوجات و لأعباء المؤجلة خارج دورة الإستغلال
74. إعانة الإستغلال	64 . الظرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة	54.وكالات التسبيقات و الإعتمادات	44. الدولة ، الجماعات العمومية والحسابات الملحقة	34 . إنتاج الخدمات الجاري إنجازها	24 .	14.
75. المنتجات العملياتية الأخرى	65. الأعباء العملياتية الخرى	55.	45. المجمع و شركاء	35 . المخزونات من المنتوجات	25.	15. المؤنات و للأعباء الخصوم الغير جارية
76. المنتوجات المالية	66. الأعباء المالية	56.	46. المدينون و الدائنون المختلفون	36. المخزونات المتأتية من التثبيتات	26. المساهمات و الديون الدائنة الملحقة بالمساهمات	16. إقتراضات و ديون مماثلة
77. العناصر الغير عادية المنتجات	67. عناصر الغير عادية الأعباء	57.	47. الحسابات الإنتقالية الإنتظارية	37 . المخزونات الجارية	27 . التثبيتات المالية الأخرى	17 . الديون المرتبطة بالمساهمات
78 . الإسترجاعات عن خسائر القيمة و التموينات	68 . مخصصات للإهتلاك و التموينات و خسائر القيمة	58 . التحويلات الداخلية	48 . الأعباء أو المنتوجات المعينة مسبقا و المؤونات	38 . مشتريات مخزنة	28 . إهتلاك التثبيتات	18 . حساب الإرتباط بين المؤسسات في شكل مساهمة
79 .	69 . الظرائب عن الناتج و مايمثله	59 . خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية	49 . خسائر القيمة عن حسابات الغير	39 خسائر القيمة عن المخزونات و النتوجات قيد التنفيذ	29 خسائر القيمة عن التثبيتات	

Source : Ali Tadziat maitrise **de système comptabilité financier** Edition ACG , 1 édition , Alger , Algérie 2009 p 27 **.**

5. المبادئ العامة للتقييم:

القياس هو عملية تحديد القيم المالية التي يجب أن تسجل بها عناصر القوائم المالية، وتظهر في الميزانية وحسابات النتائج .ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس .و ترتكز عملية التقييم في النظام المحاسبي المالي على مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى عدة طرق من التقييم[1] :

1.5. التقييم بالتكلفة التاريخية:

تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو ما يعادله، أو بالقيمة العادلة، لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها .و تسجل الالتزامات بالمبالغ المستلمة في مقابل الدين، أو في بعض الظروف كما هوالحال بالنسبة لضرائب الدخل بالمبالغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.

2.5 . التقييم بالتكلفة الحالية:

تسجل الأصول بالنقد أو ما يعادل النقد و الذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر .و تسجل الالتزامات بالمبالغ غير المخصومة من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

3.5 . التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق:

تظهر الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة ، و تظهر الالتزامات بالقيم المستحقة الأداء، أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

4.5 . التقييم بالقيمة الحالية:

تظهر الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسار العادي للعمل .وتظهر الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقع احتياجها للوفاء بالالتزامات تبعا في المسار العادي للعمل.

المبحث الثاني :تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين:القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة .ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل** .الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص –ص114-115 .

يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي :الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفرمعلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

المطلب الأول: قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية[1] :

– القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة .والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشتمل على:

- ✓ الميزانية ،
- ✓ حساب النتائج ،
- ✓ قائمة تدفقات الخزينة ،
- ✓ جدول تغيرات الأموال الخاصة ،
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

– تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع .ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:

- ✓ المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل ،
- ✓ التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله .

– تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية .وتقدم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية، ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.

– كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

[1] القرار العدد 19 ، مرجع سابق، المواد رقم، 1.210 – 2.210 – 3.210 – 4.210 5.210 ، ص – ص 22 – 23 .

- ✓ تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية
- ✓ طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)
- ✓ تاريخ الإقفال
- ✓ العملة التي تقدم بها و المستوى المجبور .

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- ✓ عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه
- ✓ الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة
- ✓ اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء
- ✓ معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة

– توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

- ✓ كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
- ✓ يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي .وفي حالة تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب آخر، فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب وتغيير المعلومات التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

المطلب الثاني :الميزانية

والذي من خلاله سوف نحاول التطرق لمفهوم الميزانية، أهميتها، المعلومات الدنيا الواجب توفرها في الميزانية، وأخيرا عرض الميزانية.

1 . مفهوم الميزانية:

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى :حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية[1] . وللميزانية

[1] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** .دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990 ، ص-ص 215 – 216 .

جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين[1]

2 . أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة .ومن خلال مساهمتها في عملية التقريرالمالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد،
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة،
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية[2] .

3 . المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي[3] :

– الأصول :

- ✓ التثبيتات غير المادية ،
- ✓ التثبيتات المادية ،
- ✓ الاهتلاكات ،
- ✓ المساهمات،
- ✓ الأصول المالية ،
- ✓ المخزونات ،
- ✓ أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ،
- ✓ الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا) ،

[1] وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007 ، ص 61-www.ao academy.org/library.html

[2] دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 ، ص224 .

[3] القرار العدد 19 ، مرجع سابق، المادة رقم 1.220 ، ص23 .

- ✓ خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية .

– الخصوم :

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقتر حة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة مؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصرالأخرى،
- ✓ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة،
- ✓ الموردون والدائنون الآخرون ،
- ✓ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ،
- ✓ المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا ،
- ✓ خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية .

بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق[1] :

- ✓ وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات ،
- ✓ حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة ،
- ✓ مبالغ للدفع والاستلام ،
- ✓ المؤسسة الأم ،
- ✓ الفروع ،
- ✓ المؤسسات المساهمة في المجمع ،
- ✓ جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين.....) ،
- ✓ في إطار مؤسسات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم ،
- ✓ عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا ،
- ✓ القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية ،
- ✓ تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالية ،
- ✓ عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة ،
- ✓ الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع ،
- ✓ حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم .

[1] نفس المرجع، المادة رقم 3.220 ، ص-ص 23 – 24 .

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية و في المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام .

4 . عرض الميزانية المحاسبية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية[1]، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن :الأصول، الخصوم والأموال الخاصة .ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية (الملحق رقم 1) ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

1.4 . الأصول:

تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأن توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية .و تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فهي تشكل أصول جارية .

1.1.4 . الأصول غير الجارية:

وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية[2] ، و تتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

– **التثبيتات غير المادية** :وهو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية .ويقصد به تلك التثبيتات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج
المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء (goodwill) ....إلخ[3].

– **التثبيتات المادية** : وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، و الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية[4] وتشمل كل من

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156 ، مرجع سابق، المادتين رقم 20 – 21 ، ص 13 .

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08 –156 مرجع سابق، المادة رقم 21 ، ص 13.

[3] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2011 ، ص94 .

[4] لقرار العدد 19 ، مرجع سابق، المادة رقم 1.121 ، ص 8 .

الأراضي،تهييئات الأراضي، المباني، التركيبات التقنية المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.

– **التثبيتات في شكل امتياز** :و هي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له) .ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية[1] .

– **التثبيتات الجاري إنجازها** :هي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أ نها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيتات .فهي إذن تثبيتات غير قابلة للاستعمال النهائي[2] .

– **التثبيتات المالية** :ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا، ونميز بين[3] :

✓ سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة،

✓ السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها ،

✓ السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظبها أو يتعين عليه ذلك،

✓ القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير :الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيدعلى اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

2.1.4 .الأصول الجارية:

تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل

[1] عاشور كتوش **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)**مرجع سابق، ص 102 .

[2] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)** مرجع سابق، ص 104 .

[3] القرار العدد 19 ، مرجع سابق، المادة رقم 1.122 ، ص11 .

سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازاتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود[1] . وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي.:

– **المحزونات** :تمثلا المخزونات أصولا[2] :

- ✓ تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري ،
- ✓ هي قيد الإنتاج بقصد إنجاز هذا البيع ،
- ✓ هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات .

– **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة** :و هي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أ و كان نتيجة لأنشطة أخرى، و في الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية، وتتكون من المدينون و أوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة.....إلخ .و يجب عند تقويم تلك لأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة[3] .

– **الموجودات وما يماثلها** :وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد و معروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها[4] .

2.4 . رؤوس الأموال الخاصة:

وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية و غير الجارية .و تضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية[5] .

3.4 . الخصوم:

وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08- 156، مرجع سابق، المادة رقم 21 ، ص 13 .

[12] القرار رقم 19 ، مرجع سابق، المادة رقم 1.123 ، ص12 .

[3] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي** .دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006 ، ص 43 .

[4] Ali Tadzait, OP.Cit., p.p 65.

[5] Ibid, p.p 66-67.

تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية [1] و تنقسم الخصوم إلى:

1.3.4 . الخصوم غير الجارية:

وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة ، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهرا [2].

المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا :وتتمثل فيما يلي :

✓ إعانات الاستثمار (أو التجهيز) : و هي الأموال المخصصة من طرف الدولة و الجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عمليا تها على المدى الطويل ،

✓ المؤونات :تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.

– **الضرائب** :وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصو م ومؤونات الضرائب.والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة و المتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما على الخصوم هي مبالغ الضرائب على .النتيجة الواجب دفعها في ال ن سوات المقبلة و المتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريب[3] .

– **الإقتراضات والديون** : هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل :السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل[4] .

2.3.4 . الخصوم الجارية:

هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال .وتتضمن العناصر التالية[5] :

---

[1] عاشور كتوش ، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي** (SCF) مرجع سابق، ص 43 ،

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08 -156 ، مرجع سابق، المادة رقم 23 ، ص 13 .

[3] Idem.

[4] Ibid,p72.

[5] مؤيد راضي خنفر غسان فاتح المطارنة، مرجع سابق، ص 46 .

- **الذمم الدائنة** :وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أوحصولها على الخدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة .

- **القروض قصيرة الأجل** :وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

المطلب الثالث :حساب النتائج:

وسوف نتطرق فيه هو الآخر لمفهوم حساب النتائج، أهميته، المعلومات الدنيا وأخيرا طريقتي عرض هذه القائمة .

1 مفهوم حسابات النتائج:

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات و رقم صافي الربح للفترة، ثمل :قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات .وم هما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة[1] ، ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه" :بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أوالخسارة[2].

2 أهمية حسابات النتائج:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من[3] :

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل،
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية،
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

3 المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبيالمالي كما يلي[4] :

---

[1]محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، **المحاسبة المالية**، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986 ، ص 448 .

[2]القرار العدد 19 ، مرجع سابق، المادة رقم 1.230 ، ص24 .

[3]فايز زهدي الشلتوني، مدى **دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005 ، ص 20 . http://elibrary.iugaza.edu.ps/thesis.aspx?id=2814 (10:30-2016/03/2).

[4]المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ، مرجع سابق، المادتين رقم 25 – 26 ، ص 13.

– **المنتوجات** :تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم .كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

– **الأعباء** :تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم .وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي[1] :

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية :الهامش الإجمالي،القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،
- منتجات الأنشطة العادية،
- المنتوجات المالية والأعباء المالية،
- أعباء المستخدمين،
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية،
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،
- نتيجة الأنشطة العادية،
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج[2] :

[1] القرار العدد 19 ، مرجع سابق، المادة رقم 2.230 ، ص24 .
[2] نفس المرجع، المادة 3.230 ، ص25 .

- تحليل منتجات الأنشطة العادية،

- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة،

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق .فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها .

3.2 جدول حسابات النتائج للمؤسسات المدمجة:

يضم جدول حسابات النتائج في حالة المؤسسات المدمجة، واضافة إلى ما سبق ما يلي[1] :

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيج الصافية.

- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

كما أن المعلومات الأخرى المقدمة إما في حساب النتيجة، واما في الملحق المكمل لحساب النتيجة هي كالآتي:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛

- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

الجدول رقم 2 : جد ول حساب النتيجة حسب الطبيعة (Par Natur)

البيان	الملاحظات	N	N-1
رقم الأعمال			
التغير في مخزون المنتجات التامة و المنتجات قيد الصنع			
إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة			
إعانات الاستغلال			
I –غنتاج الدورة			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى			
II –استهلاكات الدورة			
III – القيمة المصاة للاستغلال			
مصاريف العاملين			
الضرائب و الرسوم			
IV – الفائص الاجمالي للاستغلال			
النواتج الاخرى التشغيلية			
المصاريف الأخرى التشغلية			
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات			
V–النتجة التشغلية			
الإردات المالية			
المصاريف المالية			
VI – النتجة المالية			
VII – النتجة العادية قبل الضريبة (V+ VI)			
الضرائب المستحقة على النتجة العادية			
الضرائب المؤجلة (التغير) على النتجة العادية			
مجموعة إيرادات الانشطة العادية			
مجموعة تكاليف الانشطة غير العادية			
VIII –النتجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير العادية (الارادات)			
عناصر غير العادية (المصاريف)			
XI –النتجة غير العادية			
النتجة الصافية للدورة			

Source : Ministère des finances, Projet 7 De Système Comptable Financier, document de travail, octobre 2004, P45

الجدول رقم 3 : جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة (Par Fonction)

البيان	الملاحظات	N	N-1
رقم الأعمال			
تكلفة المبيعات			
الهامش الإجمالي			
الإرادات الأخرى التشغيلية			
التكاليف التجارية			
المصاريف الإدارية			
المصاريف الأخرى التشغيلية			
النتيجة التشغيلية			
تفصيل المصاريف حسب طبيعتها			
مصاريف العاملين (الاهلاكات و المؤونات)			
المصاريف المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية			
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية(التغير)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
المصاريف غير العادية			
الإرادات غير العادية			
النتيجة الصافية للدورة			

Source : Ministère des finances, Op.cit, P 46.

2.3. جدول حسابات النتائج في حالة المؤسسات المالية(البنوك:)

يعرض جدول حسابات النتائج للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة وبغض النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع، ويضم جدول حسابات النتائج ما يلي [1]:

- منتجات الفوائد وما شابهها؛
- أعباء الفوائد وما شابهها؛
- الحصص المستلمة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد التاسع عشر، **مرجع سبق ذكره** المادة 230-6 ، ص 25 .

- الأتعاب والعمولات المقبوضة؛
- الأتعاب والعمولات المدفوعة؛
- المنتجات الصافية الناجمة عن بيع سندات، حسب كل فئة منها؛
- الأعباء والمنتجات المتعلقة بعمليات الصرف؛
- منتجات الإستغلال الأخرى ؛
- خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للإسترداد؛
- أعباء الإدارة العامة؛
- أعباء الإستغلال الأخرى.

المطلب الرابع : متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة(قائمة التدفقات النقدية)

يتم إعداد هذه القائمة كجزء من القوائم المالية، حيث يهتم مستخدمو القوائم المالية بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها الشركة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها، وتوفر قائمة النقدية معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة، وكذلك مدى قدرة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي في تغطية توزيعات الأرتاح النقدية ومدى ثبات و استقرار هذه التوزيعات خلال الفترات المتتالية .

وتهدف هذه القائمة بصفة عامة إلى توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وبصفة خاصة توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة .

1 . تعريف جدول سيولة الخزينة(تدفقات النقدية) :

لقد حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي لتزويد معلومات عن المقبوضات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة كهدف أساسي، حيث ظهرت هذه القائمة(قائمة التدفقات النقدية) في الو.م.أ عام 1978 بموجب المعيار المحاسبي رقم 95[1] ، كما أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني قوائم التدفق النقدي سنة 1991 بموجب معيار التقرير المالي رقم 10المتعلق ب" قائمة مصادر الأموال و أوجه استخدامها[2]"

[1] كمال الدين مصطفى الدهرا وي ، **تحليل القوائم المالية لأغرا ض الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004 ص ص 153-154 .

[2] نعيم دهمش، **المعيار المحاسبي رقم 07 المعدل عام 1992 قائمة التدفقات النقدية بين المطرقة والسندان**، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد الرابع والتسعون، كانون الثاني/شباط 1996 ، ص ص 18-19 .

يعرف بجدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية والتي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية[1] .

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها عدة فوائد في حالة استخدام هذه القائمة مع القوائم المالية الأخرى، فانه يمكن الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي وقدرتها في التأثير على المقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية، أي أن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية تفيد في قياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها وكذلك مساعدة المستخدمين على بناء نماذج تمكنهم من عمل تقديرات والمقارنات فيها يتعلق بالقيم الحالية للتدفقات النقدية لمختلف المؤسسات .

2 . طرق عرض جدول سيولة الخزينة:

إن الأنظمة واللوائح تتطلب تقديم جدول تدفقات النقدية في إطار ثلاث فئات تمثل أنشطة المؤسسة وهي : تدفقات من الأنشطة التشغيلية (الاستغلال)، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية، وتصنيف التدفقات النقدية في كل من الفئات الثلاثة تأخذ مفاهيم دقيقة تالية[2] :

– الأنشطة التشغيلية (الاستغلال) :

الأنشطة التشغيلية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية المولدة للدخل، وتلك التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية ، أي التدفقات النقدية التي تصنف في هذه الفئة تشمل الأموال المستلمة من العملاء أو التي دفعت للموردين بما في ذلك ا لم و ردين الداخليين للخدمات وهم العمال

– الأنشطة الاستثمارية :

[1] عبد الناصر السيد أحمد،**الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأ وراق المالية في بورصة عمان**، مجلة جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، فلسطين، كانون الثاني 2008 ، ص 14 .

[2] Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolides normes IFRS**, Dunod, 2ème Edition, Paris, 2009, P 86.

الأنشطة الاستثمارية الناتجة عن النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها، وغيرها من الاستثمارات(الأصول المالية)التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

– الأنشطة التمويلية :

الأنشطة التمويلية هي تلك الناتجة عن تغير الأموال الخاصة أو الأموال المقترضة(الاكتتاب في الأسهم، وتسديد القروض.) .

والجدول التالي يوضح بالأمثلة عن أنواع التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة:

الجدول رقم 4 : أنواع التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة

نوع التدفقات	أنشطة المشروع		
	التشغلية	**الاستثمارية**	**التمويلية**
التدفقات النقدية الداخلية (Cash Inflows)	-المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمة -إيرادات الفوائد و التوزيعات	-المتحصلات من تحصيل القروض للغير و بيع الاستثمارات في الديون و الملكية(السندات و الاسهم) -المتحصلات من بيع الآلات و الأصول الثابة الأخرى	-المتحصلات من اصدار الأسهم -المتحصلات من اصدار السندات و الحصول على القروض طويلةالأجل
التدفقات النقدية الخارجية (Cash Outflows)	-المدفوعات النقدية للدائنين (لشراء المواد و المهمات و المخزون السلعي) -تسديدات للعاملين (أجورو مرتبات) الضرائب ، الفوائد -المصروفات التشغلية الاخرى	- القروض الممنوحة للغير -شراء الاستثمارات في الأسهم لشركات أخرى -شراء الآلات و المعدات	-سداد التوزيعات -إعادة شراء الأسهم (أسهم الخزينة) -سداد الديون (القروض طويلة الأجل و السندات)

المصدر : سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص ص 258-259 .

ويتم عرض جدول التدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية[1] ، حيث تستخدم طريقتان لعرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة .

1.2 الطريقة المباشرة:

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2010، ص80 .

بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي،(مثل النقدية الحاصلة من العملاء)وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجية من النشاط التشغيلي،(مثل النقدية المدفوعة مقابل شراء بضاعة) وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما وهو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية [1].

إن الطريقة المباشرة تكون وفق جدول سيولة الخزينة وفقا لطريقة المباشرة الجدول التالي:

الجدول رقم 5 : جدول تدفقات الخزينة(الطريقة المباشرة)

البيـــــــــان	ملاحظات	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الاخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
التدفقات الخزينة قبل العناصر الغير غادية (إستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقصاط المقبوصة من النتائج المستلمة			
صافي التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمارات (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من انشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار أسهم حصص الأرباح و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتاتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
الخزينة و معادلاتها عند إفتتاح السنة المالية			
الجزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

Source : Ministère des finances, Op.Cit, P 48 .

2.2الطريقة غير المباشرة:

وتسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية وبموجب هذه الطريقة فإن قائمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية معظم الأصول والخصوم المتداولة مثل(التغيات في المخزون، الموردين، حسابات القبض ...الخ)، ولذلك

[1] نعيم دهمش، **قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1996 ، ص 14 .

فالعناصرغير النقدية التي تم طرحها لتحديد صافي الدخل يجب إضافتها لتحديد صافي التدفق النقدي وكذلك الحال بالنسبة للإيردات غير النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل يجب طرحها لتحديد صافي التدفق النقدي[1] .

الجدول رقم 6 : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيـــــــــــان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة الماليةن-1
تدفقات الخزينة المأتية من أنشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) ل :			
الاهتلاكات و المؤونات			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن و حسابات الحقوق الاخرى			
تغير الموردين و الديون الاخرى			
نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة االناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية منعمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجمع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمسهمين			
زيادة رأس المال			
إصدار القروض			
تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية			
تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)			
تغير الخزينةخلال الفترة			

Source : Ministère des finances, Op.Cit, P 4 .

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، ترجمة كمال الدين سعيد، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض،1988 ، ص133 .

المطلب الرابع :متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة والملحق المتمم للقوائم المالية

1 . متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة:

1.1 تعريف جدول تغير الأموال الخاصة:

جدول تغيرات الأموال الخاصة هو جدول يقوم بتحليل الحركات الحاصلة في العناصر المكونة للأموال الخاصة للمؤسسة أثناء القيام بنشاطها، فهو بيان ملخص يعرض نتيجة الفترة، وكذلك الأعباء والنتائج التي تحمل مباشرة في الأموال الخاصة، إذا هذا البيان يقدم آثار تغيرات الطرق المنتهجة على الدورة المالية، كما يعرض أيضا رصيد الاحتياطات(الأرباح المحتجزة)، وقسائم وحصص وتغيرات رأس المال، هذا يسمح بمقارنة بين القيم المحاسبية في بداية ونهاية السنة المالية لكل فئات رأس المال وكل الاحتياط ليشير الى مختلف العناصر المتغيرة .

2.1 عرض جدول تغير الأموال الخاصة:

الجدول رقم 7 : جدول التغير في الأموال الخاصة

	ملاحظات	رأس المال الإجتماعي	علاوة الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	الإحتياطات و النتيجة	المجموع
الرصيد في 12/31/ ن-2							
تغير الطرق المحاسبية							
تصحيح الأخطاء الجوهرية							
تقييم الإستثمارات							
الأرباح أو الخسائر الغير مقيدة في الجدول ح/ النتيجة							
قسائم و حصص الأرباح المدفوعة							
الرفع في رأس المال							
النتيجة الصافية للدورة							
الرصيد في 12/31 /ن-1							
تغير الطرق المحاسبية							
تصحيح الأخطاء الجوهرية							
تقييم الإستثمارات							
الأرباح أو الخسائر الغير مقيدة في الجدول النتيجة							
قسائم و حصص الأرباح المدفوعة							
الرفع في رأس المال							
النتيجة الصافية للدورة							
الرصيد 12/31/ن							

Source : Ministère des finances, Op.Cit, P 52.

3.1 الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة:

لا تخضع قائمة التغيرات في المركز المالي لمعايير وشروط مشددة مثل تلك التي تخضع لها كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث أنه لم تلتزم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ضرورة إتباع شكل معين أو ترتيب خاص لعناصر القائمة، مما يحقق مرونة عملية لطرق الإفصاح عن عناصر ذات الأهمية الملموسة على المركز المالي، فغالبا ما يتم إعداد القائمة في شكل قائمة متوازنة حيث يتساوى إجمالي مصادر واستخدامات الموارد المالية والذي يمثل التغيرات(بالزيادة أو النقصان) في راس المال العامل أو نقدية [1] .

ولقد نصت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الرأي رقم 21 التي أقرها مجمع المبادئ المحاسبية الأمريكي على ضرورة إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بشكل ملائم للإفصاح الشامل عن عمليات التمويل والاستثمار التي قامت بها الوحدة المحاسبية خلال الفترة المالية، والى جانب ذلك نصت هذه المبادئ على ضرورة الالتزام بالحد الأدنى للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب قائمة تغيرات رأس المال هي :

- صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة ،
- الدخل، المصروف، المكاسب والخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية ،
- أثار التغيرات في السياسات المحاسبية ،
- أثار تصحيح الأخطاء المحاسبية ،
- كما أنه يمكن أن يفصح عن معلومات أخرى في صلب هذه القائمة أو في الملحق وهي:
- معاملات رأس المال مع الملاك والتوزيعات إلى الملاك ،
- مطابقة رصيد الربح والخسائر المتجمع في بداية ونهاية السنة ،
- مطابقة القيمة الدفترية لكل مجموعة من رأس المال الأسهم العادية وأقساط الأسهم وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة .

2 . متطلبات الإفصاح بالنسبة لملحق الإيضاحات المتمم للقوائم المالية:

تعتبر الأوصاف المستخدمة في القوائم المالية، ومقدار التفصيل الظاهر مهمين في عملية الإفصاح، وتعادل هذه الأهمية مقدار أهمية شكل القوائم، ويمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القائمة إلى إلقاء الضوء على القوائم، كما يؤدي استخدام المصطلحات الغامضة إلى التشويش أو سوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معان دقيقة وكانت معروفة جيدا بصفة عامة، ولكن الكثير من

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت، **مرجع سبق ذكره**، ص 474 .

المصطلحات الفنية في المحاسبة تفتقر إلى هذه الدقة، وفي هذه الحالات يجب أن يستخدم المحاسبون الاصطلاحات الوصفية التي تستخدم عموما بواسطة المحللين الماليين والقراء الملمين الآخرين، وسوف يكون التوحيد لجميع المصطلحات خلال جميع التقارير المحاسبية مفيدا، إذا كانت المعاني واضحة والعناصر متشابهة في جميع الحالات التي يستخدم فيها الاصطلاح .

ويعرف ملحق القوائم المالية كوثيقة ملخصة تحتوي على معلومات مفيدة لفهم العمليات المدرجة في القوائم المالية، و المعايير الرئيسية التي تسمح بتحديد ما هي المعلومات التي تدرج في الملحق حسب الخصائص المتعلقة بالمعلومات وأهميتها النسبية، وفي الواقع يجب أن يتضمن الملحق فقط المعلومات الهامة التي من المرجح أن تؤثر على الحكم المستفيدين من هذه المعلومات فيما يتعلق بممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتائجها، حيث يشتمل الملحق على الأوصاف السردية أو تحليل أكثر تفصيل للمبالغ الظاهرة في صلب القوائم المالية سابقة الذكر، ويشتمل كذلك معلومات تطلبها وتشجع الإفصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، و الإفصاحات أخرى لازمة لتحقيق العرض العادل والصورة الصادقة لحالة المؤسسة [1].

ويمكن أن يتم الإفصاح عن معلومات إضافية بكثير من الطرق سواء باستخدام الأقواس أو الهوامش أو قوائم وجداول متممة، خطابات لحملة الأسهم، تقرير المديرين، تقرير مدقق الحسابات، وخطاب رئيس مجلس الإدارة، وهناك مصادر أخرى للمعلومات أيضا على سبيل المثال تقارير المحللين والإحصائيات الاقتصادية والمقالات والأبحاث في المجلات والدوريات، وتتمثل أهداف عرض تلك المعلومات في توفير :

- أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة ،
- تحديد المعلومات المطلوبة عن طريق معايير المحاسبية الدولية والتي لم توضح في صلب القوائم المالية ،
- تحديد المعلومات الإضافية المطلوبة لأغراض العرض العادل ،
- عرض الإيضاحات بطريقة منهجية منظمة ،
- الربط المرجعي بين كل بند في صلب القوائم المالية حتى الإيضاحات ،
- تحديد أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية ،
- كل سياسة محاسبية مستخدمة حتى إذا لم تكن معايير المحاسبة الدولية والقائمة قد قامت بتغطيتها.

وفيما يلي أبرز مصادر عرض المعلومات الإضافية :

– الإيضاحات المتممة للقوائم المالية :

[1] Maillet B, Lemanh A, **Normes comptable international IAS/IFRS**, Berti, Alger, 2007, P36 .

هذه الإيضاحات يمكن أن تكون موضوعة فيما بين الأقواس أو تكون محددة في الهوامش، وان السياسة المثالية سوف تتمثل في أن كافة المعلومات الجوهرية يتم توفيرها في هيكل القوائم المالية، أما المعلومات الهامشية أو المتممة فسوف يتم تجنبها، ولكن من أجل الحفاظ على كون القوائم المالية ذات مغزى فمن الحكمة أن يتم توفير شرح ضروري إضافي في الأقواس أو الهوامش.

– قوائم وجداول متممة :

إن القوائم المالية حتى تكون مفيدة ، فانه يتعين أن تكون قابلة للقراءة وقابلة للفهم، ويمكن أن يكون ذلك ممكنا فقط عندما يتم وضع تفاصيل للمعلومات في جداول، على سبيل المثال فان الاستثمارات أو القروض طويلة الأجل قد يتم إظهارها كبنود منفردة ما بين الأصول والالتزامات على التوالي، وان تفاصيل كافة الاستثمارت أو القروض وطويلة الأجل قد يتم وضعها في جداول مستقلة، وهؤلاء اللذين يرغبون في معرفة تفاصيل أي بند يمكن أن يطلعوا على تحليلها في الجداول، وبالمثل فان المصروفات يمكن تصنيفها في مجموعات ملائمة في قائمة الدخل، في حين أن تفصيلها يتم توضيحه في الجداول.

وبالتالي يجب أن يشمل ملحق المؤسسة على مايلي[1] :

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات واعداد الكشوف المالية(المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها جديرة بالتفسير والتبرير) ؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الحصيلة وحساب النتيجة، وجدول تدفقات الأموال وبيان تغير رؤوس الأموال الخاصة ؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الكيانات أو مسيريها : طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

تعد عناصر الإعلام المرقومة للملحق حسب المبادئ نفسها وحسب نفس الشروط الواردة في الوثائق الأخرى التي تتألف منها القوائم المالية، بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، الصادرة في 2009/03/25 ، تحتوي القرار الموافق 16 جويلية 2008 ، **الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها** (المادة : 1.260) ص 27 .

إحدى الوثائق الأخرى التي تتألف عنها القوائم المالية، وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إيرادها في الملحق:

- الطابع الملائم للإعلام؛
- أهميته النسبية.

إن الملحق ينبغي ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعها المالي ونتيجتها، فالغرض من الملحق هو إعطاء معلومات إضافية بدلا من مجرد معلومات أكثر تفصيلا، و إن المعلومات التي لا يتم عرضها في القوائم الأساسية ولكن بشكل أكثر ملاءمة ومنفعة لأغراض التنبؤ بالإضافة لأغراض أخرى يجب أن يتم عرضها في إيضاحات متمة، على سبيل المثال فان أثر تغيرات الأسعار(العامة أو الخاصة) في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل يتم عرضها في إيضاحات متمة للقوائم المالية في الولايات المتحدة الأمريكية(في ظل إيضاح معايير المحاسبة المالية رقم 33) وفي كثير من البلدان، أما في المملكة المتحدة فان معلومات التكلفة الجارية يتم إظهارها في إيضاحات .

من خلال ما سبق نجد أن النظام المحاسبي المالي المطبق على المؤسسات، أصبحت كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، حيث أن هذه القوائم المالية تشتمل على[1] :

- **تقديم معلومات حول** :
  - ✓ الوضع المالي للمؤسسة ؛
  - ✓ الأداء الاقتصادي للمؤسسة ؛
  - ✓ التغيرات التي طرأت على الوضعية المالية في المؤسسة .

الرجوع إلى ثلاث وثائق للحصول على المعلومات السابقة وتظهر في:

- **الميزانية** : تقدم معلومات حول الوضعية المالية في المؤسسة على نحو تالي :
  - ✓ قياس القدرة على توليد النقد؛
  - ✓ تقييم احتياجات الاقت ا رض في المستقبل، وتخصيص التدفقات النقدية لها؛
  - ✓ قياس القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية .
- **جدول حسابات النتائج** : يقدم معلومات حول الأداء الاقتصادي وذلك من خلال :
  - ✓ قياس القدرة في توليد تدفقات نقدية على أساس الموارد الحالية؛
  - ✓ تقدير الفعالية التي من الممكن أن تضيف موارد إضافية .

[1] Direction Générale Impôt, **Les normes IAS/IFRS**, Octobre 2008, Alger, P 49.

- **جدول تدفقات الخزينة** :يقدم معلومات حول التغير في الوضعية المالية وذلك من خلال :
  - ✓ تقييم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية خلال الفترة المحاسبية؛
  - ✓ تقييم القدرة على توليد النقد وتحديد الاحتياج من النقد .
- **بالإضافة إلى ملاحظات الملحق والجداول المكملة .**

ومنه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية، أما المعلومات حول الأداء فتوفر من طرف قائمة حساب النتيجة، وفيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قبل قائمة تدفقات الخزينة وهذه القوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري، المؤسسة ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر تلي تاريخ إقفال السنة المالية، وينبغي أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن تنشرها المؤسسة وتحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بكل دقة ووضوح:

- تسمية الشركة، الإسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية؛
- طبيعة القوائم المالية(حسابات فردية، حسابات المدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ إقفال الحسابات؛
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور؛

وتذكر كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، المكان الذي تنشط فيه والبلد الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة؛
- إسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به الوحدة عند الإقتضاء؛
- معدل عدد العاملين فيها خلال الفترة .

خلاصة

مما سبق اتضح أن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة يشكل عائقا أمام نمو التجارة الدولية وانتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات .ولذلك فقد أصبح من الضروري إجراء توافق بين النظم المحاسبية لمختلف الدول، وهو ما حدى بالدول الأكثر تصنيعا في العالم الرأسمالي سنة 1973 إلى إنشاء منظمة محاسبية دولية تهتم بإصدار معايير محاسبية دولية تلقى القبول على النطاق العالمي، بغية الحصول إلى التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائم المالية.

ونظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر والتي تتمثل أساسا في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي، قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، من بينها إصلاح نظامها المحاسبي وذلك بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وتبني النظام المحاسبي المالي .وقد نتج عن هذا الإصلاح انخفاض عدد القوائم المالية الواجب على المؤسسات إعدادها من سبعة عشر إلى خمسة قوائم، والمتمثلة في الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات الخاصة والملاحق.

فالميزانية هي تصوير للوضع المالي للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وتصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم .ويوفر حسابات النتائج معلومات عن أداء المؤسسة، وترتب فيه الإيرادات والأعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة .ويقدم جدول تدفقات الخزينة معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وهناك طريقتين لإعداد هذه القائمة وهي الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة سواء انطلاقا من صافي الربح أو من المتحصلات والمدفوعات النقدية .ويشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة، وتضم الملاحق معلومات تكتسي طابعا هاما أو مفيدة لفهم القوائم المالية السابقة الذكر.

الفصل الثاني :

التحليل المالي للقوائم المالية

اطاره النظري مجالاته و أبعاد

تمهيد :

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة ، حيث برزت هذه الاهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات من القرن الماضي ،وشهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات ، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي و التنبؤ بمستقبلها الاقتصادي ، و هو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية .

و يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دارسة القوائم المالية باستخدام الاساليب الرياضية و النسب و الاتجهات بغرض الحصول على المعلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية ، أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية .

و لقد سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى أن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تشمل كل من : الميزانية ، حسابات النتائج ،قائمة التدفقات النقدية ، قائمة تغيرات الاموال الخاصة بإضافة إلى الملاحق . ومن جملة هذه القوائم نجد أن الميزانية و حسابات النتائج يعول عليهما كثيرا من قبل محللي القوائم المالية ، نظرا لما تحتويه من معلومات تساعدهم في تكون فكرة عن "الوضعية المالية" للمؤسسة و كذلك عن "أداء" المؤسسة سواء في الوقت الحالي أو التوقعات المستقبلية ، هذا بأضافة إلى المعلومات حول "تغيرات الاوضاع المالية" التي توفرها قائمة التدفقات النقدية .

و من هذا المنطلق ، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيسن على النحو التالي :

- المبحث الأول : الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية
- المبحث الثاني : مجالات و أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية .

المبحث الأول : الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية .

بالرغم أن عملية قراءة وفهم وتفسير القوائم المالية تتطلب نوعا خاصا من الإدراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم، فان تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم بهدف استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان ذلك لأغراض الاستثمار أو من وجهة نظر إدارة المؤسسة عند تقييم الأداء بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، وفي ظل ظروف اقتصادية معينة[1] .

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي لقوائم المالية :

لقد وردت العديد من التفسيرات للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، وشملت هذه التعريفات أن التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر ولتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، كما تضمنت هذه التعريفات أن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية كما أن التحليل المالي يهدف إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها، وأخيراً أن التحليل المالي هو عملية اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع لكي يتم استخدام هذه المؤشرات التي يتم التوصل إليها، من خلال عملية التحليل المالي، لتقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب[2] .

ومما سبق يمكن تعريف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباط بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداءها وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة، وبالتالي فإن التحليل المالي هو تقييم المؤسسة من :

- زاوية الاستثمار :قيمة المؤسسة أو أصل ما(العائد)؛
- زاوية القروض :مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها(الخطر) ،
- زاوية القروض :مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها(الخطر.)

وبالتالي يمكننا القول بأن التحليل المالي له دور استشاري(تحليل معلومات تاريخية)، حيث يعتبر

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

[2] حسين خليل، محمود شحادة، **التحليل المالي المتقدم**، منشوا رت الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، بدون سنة النشر، ص03 .

قاعدة لاتخاذ القرارات و الإجراءات من طرف المسيرين الماليين وقاعدة لمراقبة العمليات المالية وتوجيهه نحو المسار المخطط له.

2.2 التحليل المالي من وجهة نظر إدارة المؤسسة:

يظهر اهتمام إدارة المؤسسة بالتحليل المالي في مدى كفائتها من خلال أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين، وكذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الإستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد، أضف إلى ذلك[1] .

- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة؛
- مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية؛
- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع وضعية المؤسسات المنافسة؛
- تقييم منج ا زت المؤسسة في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق؛
- المساعدة على الرقابة المالية والتنبؤ بمستقبلها المالي.

3.2 التحليل المالي من وجهة نظر الملاك:

ينظر الملاك الحاليين والمحتملين أولا إلى سجل الإيرادات التي يحققها المشروع، وطالما أن رأس المال في شركات المساهمة سيكون متمثلا في الأسهم، فان أول مؤشر ينظر إليه الملاك هو الإيرادات العائدة من كل سهم بالإضافة إلى باقي المؤش ا رت الأخرى.

4.2 التحليل المالي من وجهة نظر أصحاب القروض قصيرة الأجل:

تهتم البنوك وغيرها من أصحاب القروض قصيرة الأجل بربحية المشروع واستقراره المالي في الأجل الطويل، شأنهم في ذلك شان الملاك وأصحاب القروض طويلة الأجل، إلا أن اهتمامهم الرئيسي يكون مراكز حول المركز الجاري للمؤسسة أو مقدرتها على تدبير الأموال الكافية لمقابلة احتياجات العمليات الجارية، ولدفع الالتزامات الجارية أيضا دون تأخير، ونتيجة لذلك فان التحليل الذي يقوم به البنك ليقرر منح العميل سلفه مصرفية قصيرة الأجل، أو الذي يقوم به أحد الموردين لتحديد المركز الائتماني للعميل سيرتكز غالبا على مركز رأس المال العامل للعميل، حيث يقاس رأس المال العامل بمقدار زيادة الأصول المتداولة الجارية عن الخصوم أو الالتزامات المتداولة الجارية .

[1] خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2001 ص 94 .

5.2 التحليل المالي من وجهة نظر أصحاب القروض طويلة الأجل:

يهتم أصحاب القروض طويلة الأجل بثلاثة مؤشرات رئيسية هي :معدل العائد على استثمارا تهم،مقدرة المؤسسة على مقابلة أو تسديد الفوائد المستحقة عليها ومقدرتها على الوفاء بأصل القرض في ميعاد استحقاقه .

3 . أهداف التحليل المالي للقوائم المالية:

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، و بكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، و من ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم الماليية ذات العلاقة بالمشروع[1] .

ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي[3] :

- ا ختبار مدى كفاءة عمليات المؤ سسة محل التحليل وتقييم ربحيتها،
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني،
- تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة،
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة،
- توفير البيانات و المؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض،
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

4 . مقومات التحليل المالي للقوائم المالية:

كي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها و أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها . فإذا اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها .[1] ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي[2] :

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** .دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006 ، ص3 .

[2] حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك** .مكتبة المجتمع العربي .للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010 ، ص26 .

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية،
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها،
- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، و ذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

5 . محددات التحليل المالي للقوائم المالية:

بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة و مدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة و على القدرة الاستثمارية لديها، إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي للقوائم المالية التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها و هي:

- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب،
- كمية و نوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل،
- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاهتلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها،
- مدى استمرارية استعمال الأساليب و القواعد المحاسبية، إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج،
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر،
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع المور دين و المقرضين.

المطلب الثاني : استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية

إن أهمية التحليل المالي للقوائم المالية لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل إن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودائنيها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليها للحصول على أدق معلومات عن المؤسسة وأدائها، ومؤ دى ذلك سلامة أوضاعها المالية.

1 . مجالات التحليل المالي للقوائم المالية:

يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في المجالات التالية [1]:

1.1 .التخطيط المالي:

تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات .وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها .وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما: الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع.

2.1 . تحليل تقييم الأداء:

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين . وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها .

3.1 .التحليل الائتماني:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقترض(المدين) ، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

4.1 .التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل الماليل لقو ائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارتهم وكفاية عوائدها .وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .

5.1 . تحليل الاندماج و الشراء:

ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وز وال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

2 . الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية:

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم

[1] أيمن الشنطي زهير الحدرب عامر عبد لله، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** .دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، ص –ص 127-128 .

هذه الأطراف وهي :الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرتقبون، الدائنون، البنوك.....إلخ .كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين :أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجه[1] .

1.2 الأطراف الداخلية:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظر لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها[2]، و يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1.1.2 إدارة المؤسسة:

تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستويتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفائتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المئوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية في بناء نماذج معينة و بالتالي تفسيرها تفسيرا مسببا بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها.

2.1.2 .أصحاب المؤسسة:

و هم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي وا لربحية والعائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدراتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم[3] .

3.1.2 .اتحاد العمال:

يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاولة نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة[4] .

---

[1] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص –ص 72-73 .

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** .إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009 ، ص26 .

[3] منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص –ص 18-19 .

[4] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، مرجع سابق، ص33 .

2.2 .الأطراف الخارجية:

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجةعلاقتها بها ، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون و المتوقعون و المقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة

إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباش[1]ر، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

1.2.2 .سماسرة الأوراق المالية:

يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي[2] :

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم،
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

2.2.2 .المستثمرون الحاليون والمتوقعون:

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة .ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة و مقدار ما يتم توزيعه منهاعلى أصحا بها، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة .

3.2.2 العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان [3].

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مرجع سابق، ص18 .

[2] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص236 .

[3] حنفي علي، **المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل** .دار الكتاب الحديث، مصر، 2008 ، ص 75.

4.2.2 . الموردون:

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية[1] .

5.2.2 الدائنون:

يقصد بالدائن كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية .لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق . فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين[2].

- **الديون طويلة الأجل** :إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية،

- **الديون قصيرة الأجل** :إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

6.2.2 الغرف التجارية:

تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات و الصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها و تعد منها النسب الوسطية و مؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات[3] .

---

[1] حنفي علي، مرجع سابق، ص 75 .

[2] نفس المرجع، ص63 .

[3] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، مرجع سابق، ص33 .

7.2.2. المصالح الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية [1]:

- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول ،
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية ،
- مراقبة الأسعار.

8.2.2 بيوت الخبرة المالية:

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، و تقدم خدماتها بمبادر في هذه الحالات مقابل أجورتتقاضها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات[2] .

و في ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية حسب الشكل التالي:

[1] مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، ص 237 .

الشكل رقم 02 : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية

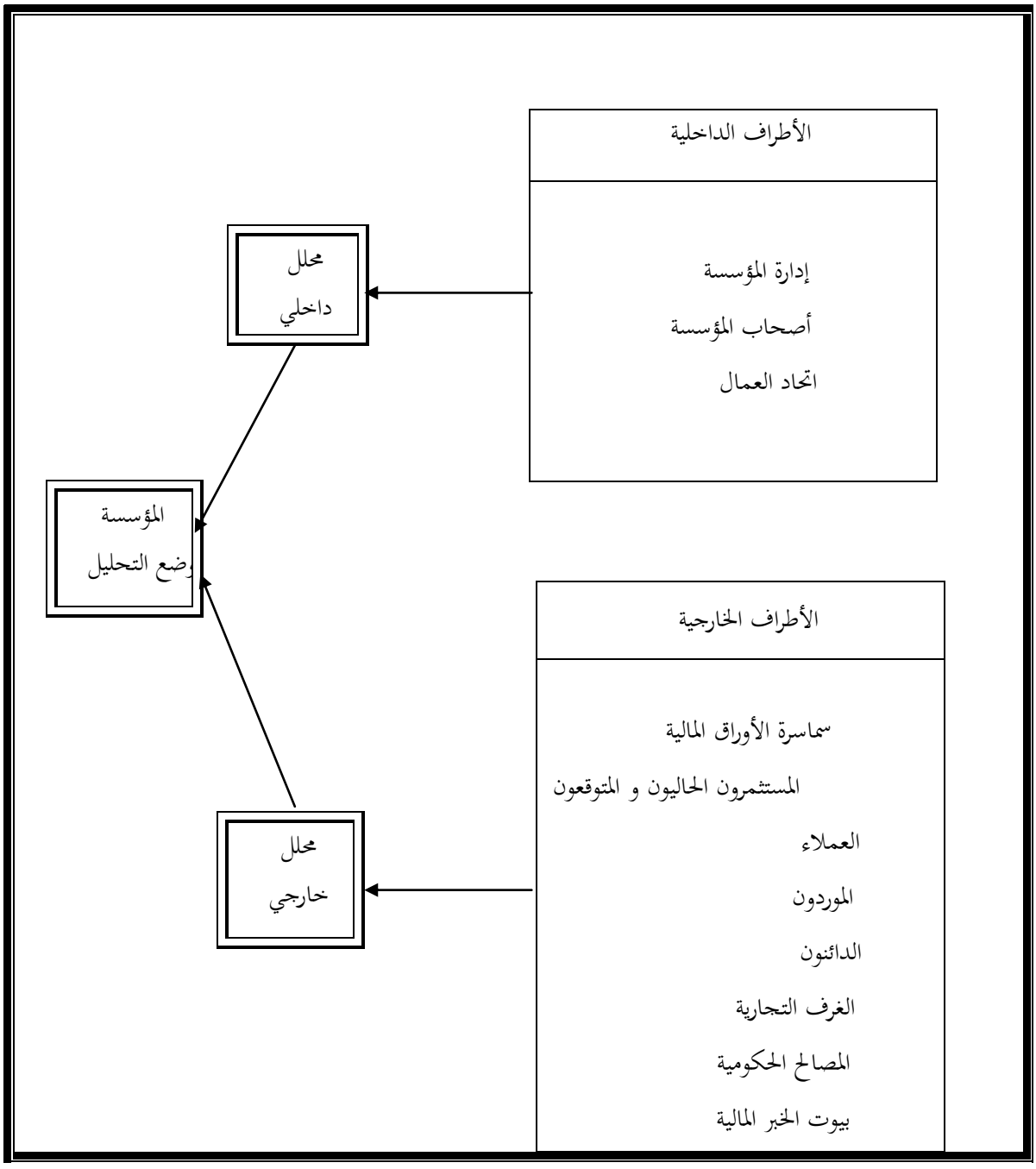

المصدر :علي عباس ، **الإدارة المالية** . إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 100.

3 . نتائج التحليل المالي للقوائم المالية:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة،نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة : داخلي أو خارجي [1].

1.3 . نتائج التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات المتعلقة بـ[2] :

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل،
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها،
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال،
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة،
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة.....الخ).

2.3 نتائج التحليل المالي الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها [3]، و المتمثلة فيما يلي[4] :

- ملاحظات حول الأعمال التي تقو م بها المؤسسة في الميدان المالي،
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض،
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين،
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة،
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.

---

[1] ناصر دادي عدون ، **تقنيات مراقبة التسير تحليل المالي** . دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2000ص . 12 .

[2] نفس المرجع ،ص –ص12–13 .

[3] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مرجع سابق، ص19 .

[4] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 12 .

المطلب الثالث :أدوات و أساليب التحليل المالي للقوائم المالية.

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.و نظرا لتعددها وصعوبة تناولها إجمالا، اخترنا مجموعة من هذه الأدوات والأساليب التي نراها تخدم أكثر أهداف البحث.

1 .النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وأكثرها انتشار ا في أوساط المحللين الماليين، و هي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون و أصحاب الصلة لاتخاذ قرارتهم الاقتصادية .ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء و أوجه النشاط المختلفة[1] .

1.1 تعريف النسبة المالية:

تعرف النسبة عموما بأنها علاقة بين عنصر وآخر، وهي إما أن تصور في شكل بسط أو كسر عشري 0.5 ، أو نسبة مئوية 50 % فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه[2]. أما في التحليل المالي فتعرف النسبة نأنهاعلاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين [3].إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد من اعتماد معايير مرجعية (Bench Marking) على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة والتاريخية ومعيار متوسط الصناعة والمعيار المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية [4].

2.1 .أنواع النسب المالية:

يمكن القول إن هناك عددا غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن المغالاة في استعمال وا ستخراج النسب أمر قد يؤدي إلى الخلط و التشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين

[1] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص127 .

[2] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، مرجع سابق، ص124 .

[3] محمد مطر، مرجع سابق، ص31 .

[4] عدنان تايه النعيمي أرشد التميمي، مرجع سابق، ص83 .

النسب المهمة و غير المهمة .إن استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية على نطاق واسع، قد يكون مفيدا في بعض الحالات، إلا أنه في كثير من الحالات، يكون استخدام عددا محدودا من النسب المعبرة كافيا و مفيدا.

وبشكل عام غالبا ما يتم تقسيم و تبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة، و ذلك على أسس مختلفة، فهناك من يقسم النسب بناء على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة أنواع رئيسية هي [1]:

- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير (نسب السيولة)،
- نسب قياس الربحية،
- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل (نسب اليسر المالي)،
- مجموعة نسب هيكل التمويل،
- مجموعة نسب استخدامات الأموال،
- نسب قياس الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى، هناك من يبوب النسب المحاسبية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها هذه النسب مثل [2]:

- مجموعة نسب تتعلق بالميزانية،
- مجموعة نسب تتعلق بحسابات النتائج،
- مجموعة نسب مشتركة تتعلق بالميزانية و حسابات النتائج،
- مجموعة نسب تتعلق بقائمة التدفقات النقدية.

3.1 أهمية النسب المالية:

تكاد لا تخلو أي مؤسسة إلا و تستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها المالية و ذلك نتيجة لأهمية النسب المالية، حيث تنبع أهمية النسب المالية من كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين، حيث تقوم بتفسير هذه العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة و سهلة الاستخدام. وسنلخص أهمية النسب المالية في النقاط التالية [3]:

- تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة،
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة،
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع،

[1] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، مرجع سابق، ص-ص127 .

[2] نفس المرجع، ص128 .

[3] http://www.aazs.net/t2558-topic (24/01/2016-10:30) .

- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة،
- تيقيم أداء المؤسسة و أداء إدارتها ،
- ا لتعرف على مواطن الضعف و القوة في المؤسسة واقتراح التوصيات الكفيلة بمعالجتها.

4.1 . محددات استخدام النسب المالية:

و بالرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة ووضع المؤسسة المالي، فإن ثمة قيود أو عيوب يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الاحتكام لهذاا لأسلوب في تقييم أداء المؤسسة و اتخاذ القرارات [1]، لعل من أهمها [2]:

- إهمال النسب لأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية،
- صعوبة عمل المقارنة بسبب إتباع المؤسسات المختلفة لأساليب متعددة في حساب النسب المالية،فمثلا تختلف في بعض المؤسسات طرق الاهتلاكات،
- أن النسب المالية تعطي صورة للأداء المالي للمؤسسة عند نقطة زمنية محددة و بالتالي تأخذ بنظرالاعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ و قراءة المستقبل.

2 . المقارنات و بيان التغيرات و الاتجاهات:

يقوم أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات .و بناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها و آثارها على الوضع المالي للمؤسسة[3] .و يمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى:

[1] عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات** .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص 118 .

[2] http://www.aazs.net/t2558-topic (24/01/2016-10:30).

[3] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، مرجع سابق، ص102 .

1.2 . التحليل العمودي:

و يطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة .ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية[1] .

و يقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة و ذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها[2]، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصر ين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية و غير جارية[3] .

و يمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة[4] ، أو إلى مجموع الأصول(لاسيما في حالة المؤسسات المالية)، و هذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال . ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة.

2.2 . التحليل الأفقي –التحليل التاريخي:

يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة وا لنسب المئوية على حد سواء، و هو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، و هو ما يعرف بتحليل الاتجاهات .فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة

---

[1] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق،ص93 .

[2] منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص39 .

[3] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات** .دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص162

[4] منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، **ص39** .

مختلف بنود هاته القوائم، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، يحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات[1] .

يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة (من 3 إلى 5 سنوات غالبا في حالة توفر المعلومة) ، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، و رصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة و عن اتجاهاتهاالمستقبلية .و من عيوب هذه الدراسة ما يلي [2] :

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة،
- تظهر آثار التضخم و الكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

3.2 التحليل المقارن:

يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعة) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس و التقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط[3]. وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع و تحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، و تقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك .ومن عيوب هذا التحليل ما يلي :

تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، و تنوع خطوط الإنتاج، و المستوى التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة .فمثل هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لامعنى لها،

- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضللا ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

---

[1] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص –ص 105-6 10 .

[2] منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي و تقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات** ."دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 ، ص –ص222 - 223 .

[3] Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière information financière et diagnostic**. Dunod, 3 éditions, Paris, France,2006, p 447 .

4.2 . التحليل المعياري:

يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محلا لدر اسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها .و هنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل نشاط[1] :

- رقم الأعمال في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى،
- أهمية الأعمال الجارية بالنسبة للأموال الخاصة لمؤسسات الأشغال العمومية ،
- سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفندقة...الخ.

كما توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي :

- ضرور ة تمو يل الاستثمارات بالموارد الدائمة،
- يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال...الخ.

و يعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلا لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات.

المبحث الثاني :مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية

يستهدف التحليل المالي للقوائم المالية تحليل كل من الميزانية، حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، بغرض استخراج مجموعة من المؤشرات حول المركز المالي للمؤسسة وتغيراته، والأداء. فتحليل الميزانية يتيح لنا مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بالحكم على :السيولة، الملاءة، النشاط، والهيكل التمويلي للمؤسسة .في حين يسمح لنا تحليل حسابات النتائج بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على الأموال المستثمرة حاليا وكذلك التنبؤ بهذه القدرة في المستقبل .وأما بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية فهو يساعدنا على توضيح المشاكل والسياسات المالية والاستثمارية للمؤسسة، كما يوفر لنا معلومات مفيدة حول قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلات الخزينة.

المطلب الأول :تحليل الميزانية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى طريقة إعداد كل من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية، لننتقل فيما بعد إلى دراسة تحليل الميزانية بواسطة :مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية)، النسب المالية، وأخيرا التحليل الأفقي والعمودي للميزانية.

[1] Pierre Vernimmen, OP.Cit, p.p 190-191.

1 . إعادة عرض الميزانية طبقا لأغراض التحليل المالي:

إن الميزانية التي يتم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي المالي المستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والقائم على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني وعلى مبدأ الصورة العادلة، تختلف عن الميزانية المحاسبية المعتادة(المخطط المحاسبي الوطني) في كونها تميز بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية والخصوم الجارية والخصوم غير الجارية على أساس الفترة الزمنية (اثنا عشر شهرا)، إضافة إلى إمكانية إعادة تقييم عناصر الميزانية، وعدم إدراج الأصول الوهمية، كما أنه لا يوجد شكل محدد لتقديم هذه الميزانية ولكن هناك معلومات دنيا يجب أن تتوفر في الميزانية، مما نجم عن ذلك التطابق بين الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية من جهة، والتطابق النسبي بين الميزانية المحاسبية والميزانية الوظيفية من جهة أخرى.

1.1 الميزانية المالية (سيولة –استحقاق):

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيثت ترتب الأصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقاتها المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة) و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل[1] .

الجدول رقم 08 : الميزانية المالية.

الأصول	الخصوم
الأصول التي تزيد مدتهاعن سنة (طويلة ومتوسطة الآجال). بالقيمة الحقيقة	الأموال الدائمة. الرأسمال الاجتماعي — رؤوس أموال طويلة و متوسطة الآجال الديون التي تزيد مدتها عن سنة . (طويلة و متوسطة الآجال) .
الأصول التي تقل مدتها عن سنة	أموال قصيرة الأجل . — رؤوس أموال الأجنبية الديون التي تقل مدتها عن السنة .

source : Nacer Eddine Saadi,analyse financière d éntreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes francaise et internationales . paris .france.209 , p76 .

[1] Nacer Eddine Sadi ,OP.Cit., p82.

2.1 . الميزانية الوظيفية:

يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم المؤسسة بها حسب الوظائف .وحسب هذا التحليل، فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية و مالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال [1] .

عرف المؤلف Hubert de la Bruslerie الميزانية الوظيفية بأنها" ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد و الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية"، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية :دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال "

يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها و عقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي :

- **كتلتين من الأصول** :الاستخدامات الثابتة أعلى الميزانية و الاستخدامات المتداولة أسفل الميزانية،
- **كتلتين من الخصوم** :الموارد لثابتة أعلى الميزانية و الموارد المتداولة أسفل الميزانية،
- **الخزينة(موجبة أو سالبة)** : كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية .

الجدول رقم 09 : الميزانية الوظيفية.

دورة الاستثمار	الاستخدمات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول المتداولة للإستغلال	الخصوم المتداولة للإستغلال	دورة الاستغلال
	الأصول المتداولة خاج للإستغلال	الخصوم المتداولة خارج للإستغلال	
	الخزينة الموجبة	الخزينة السالبية	

Source: Alain Marion**, Analyse financière concepts et méthodes.** DUNOD**,** 3 édition, Paris, France, 2004**,** p 38.

[1] مليكة زغيب ميلود بوشنقير ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ص –ص64 -65 .

ونقدم في الجدول التالي كيفية إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية:

الجدول رقم 10 : كيفية إعداد الميزانية الوظيفية.

الاستخدمات الثابتة الأصول الثابتة الصافية : التثبيتات غير المادية التثبيتات المادية التثبيتات المالية	**المورد الثابتة** رؤوس الأموال الخاصة الخضوم غير الجارية
الأصول المتدوالة للإستغلال المخزونات (القيمة الصافية) الزبائن (القيمة الصافية) التسبيقات و المدفوعات على الحساب الأعباء المعاينة مسبقا الضرائب	**الخصوم المتدوالة للاستغلال** التسبقات المستلمة الموردون الديون الجبائية و الاجتماعية (2) المنتجات المعاينة مسبقا
الأصول المتدوالة خاج للإستغلال المدينون الآخرون (1)	**الخصوم المتدوالة خاج الاستغلال** الديون المدينة الأخرى (3)
خزينة الأصول الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة	**خزينة الخصوم** أموال الخزينة – خصوم

المصدر : من إعداد الطالب نقلا عن القرار العدد 19 ، المرجع السابق، ص-ص32 – 33

Alain Marion, OP.Cit., P40-41 ET Jacqueline DELAHAYE Florence DELAHA**YE, DCG6 Finance d'entreprise.** DUNOD, Paris, France, 2007, p115-116

(1) يتمثل المدينون الآخرون فيما يلي : العاملون والحسابات المرتبطة بهم ، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها المجمع المدينون المختلفون.

(2) تتمثل الديون الجبائية والاجتماعية فيما يلي : العاملون والحسابات المرتبطة بهم ، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة، الضرائب (الدولة–الضرائب على النتائج، الدولة –الرسوم على رقم الأعمال، الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة).

(3) تتمثل الديون المدينة الأخرى فيما يلي : المجمع الشركاء، الدائنون المختلفون .

2 . تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية:

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها :رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية .و يقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية [1].

1.2 . رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي[2] . ويمكن فهم رأس المال العامل وفقا لمقاربتين[3] :

- الأولى هي مقاربة تقليدية للميزانية" المالية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الصافي،
- الثانية هي مقاربة حديثة للميزانية" وظيفية"، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الوظيفي.

1.1.2 . رأس المال العامل الصافي. :

- **المفهوم وطريقة الحساب:**

يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة :انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الراهن غير ملائم ذمم زبائن غير قابلة للتحصيل.....إلخ .ويتم حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية

المالية،حيث نجد أ نها عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، أو هو عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية.

رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة–الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية).

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية –الخصوم الجارية.

---

[1] Nacer Eddine Saadi ,OP.Cit, p122.

[2] سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها–**دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة– العلمة –سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008 -2009، ص59 .

[3] Nacer Eddine Sadi, OP.Cit., p123.

الشكل رقم 03 : رأس المال العامل الصافي.

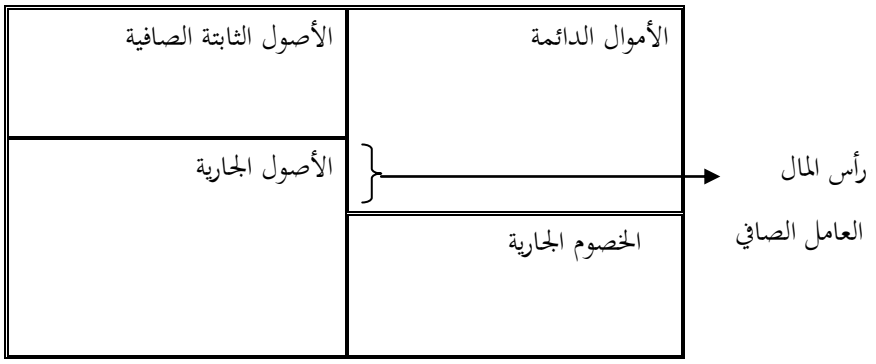

Source : Alain Marion, OP.Cit., p119.

وبصفة عامة يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي إيجابي، أي كاف من أجل ضمان هامش أمان يمكن المؤسسة من تسديد التزاماتها في ا لحالات الاستثنائية .و يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف العوامل التي تؤثر عليه .و بصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل، هي[1] :

- ✓ رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، و حسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة باستخدام مواردها الطويلة المدى، و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية و هذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة،
- ✓ رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة،
- ✓ رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: في هذه الحالة نجد أن المؤ سسة تعجز عن تمويل استثمارتها و باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، و بالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة .

[1] Alain Marion, OP.Cit., p119.

– عوامل تغير رأس المال العامل الصافي

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأ خرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة و أحيانا أخرى بالنقصان ، و لا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات والعوامل التي تقف ورائها، وذلك من أجل رسم خططها وسياساتهاالمستقبلية[1] .ويمكن تلخيص العوامل التي تؤثر في رأس المال العامل الصافي في الشكل التالي:

الشكل رقم 04 : عوامل تغير رأس المال العامل الصافي.

العوامل التي تخفض في رأس المال العامل الصافي		
زيادة التثبيتات : – حيازة جديدة للأصول المادية والمعنوية و المالية . – الإنتاج المثبت .	**نقص في الأموال الخاصة :** – تخفيض رأس المال الاجتماعي . – خسائر الاستغلال . – توزيع الاحتياجات . – توزيع الترحيل من جديد في شكل علاوات الأسهم .	**نقص في الاستدانة طويلة و متوسطة الآجال :** – تسديد القروض طويلة و متوسطة الآجال . – تسديد الحسابات الجارية للشركاء .
العوامل التي تزيد في رأس المال العامل الصافي		
نقص التثبيتات : – التنازل عن الأصول المادية والمعنوية و المالية . – التنازل عن الأصول المالية و تسديد القروض طويلة الاجال .	**زيادة في الأموال الخاصة :** – زيادة رأس المال الاجتماعي – زيادة الاحتياطات تحت تأثير النتائج الايجابية.	**زيادة في الاستدانة طويلة ومتوسطة الآجال :** – زيادةفيالاستدانة طويلة ومتوسطة الآجال .

Source : Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p126.

رأس المال العامل الوظيفي:

– مفهوم و طريقة حساب رأس المال العامل الوظيفي:

رأس المال العامل الوظيفي (رأس المال العامل الصافي الإجمالي) هو مؤشر يتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظيفية، و يمكن تعريفه بأنه: " فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال"، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة[2] .ويعبر عنه بالعلاقة التالية: رأس المال العامل الوظيفي=الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة.

[1] **منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص116** .

[2] Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p128.

– احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات،المقبوضات و المدفوعات. و كما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة .وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى[1] :

- ✓ **احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (إ.ر.م.ع.إ)** : ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة .ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال –الخصوم المتداولة للاستغلال.

- ✓ **احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ.ر.م.ع.خ.إ)** :يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل .ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال =الأصول المتداولة خارج الاستغلال –الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

ويبين الشكل التالي كيفية حساب كل من احتياجات رأس المال العامل للاستغلال، احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال واحتياجات رأس المال العامل

[1] عبد الحفيظ الأرقم، **التحليل المالي** .مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 1999 ، ص –ص **17**-18 .

الشكل رقم 05 : مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل.

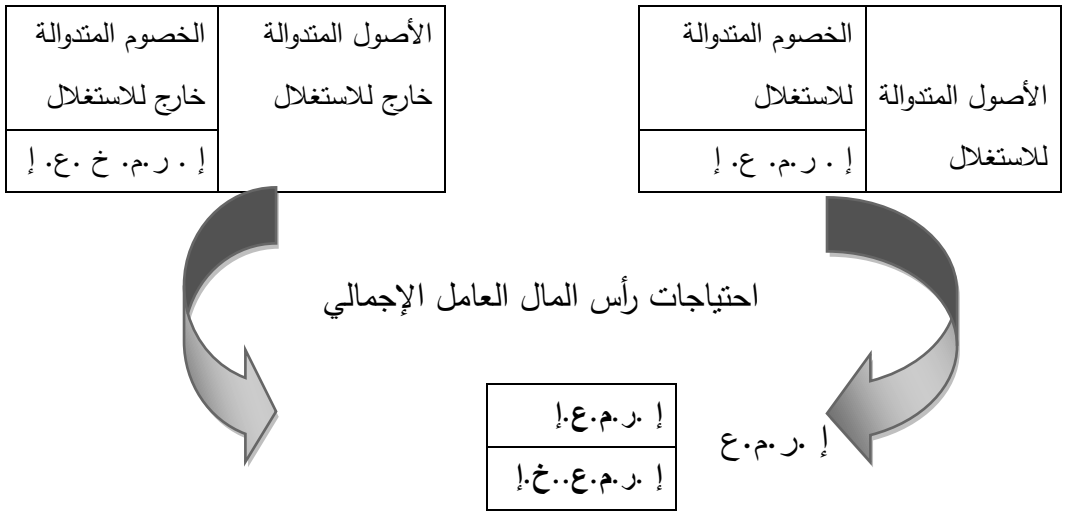

Source : Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p134.

– الخزينة الصافية:

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل[1] .ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة ويظهرالتضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها .وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخز ينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

أو

الخزينة الصافية =الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية +أموال الخزينة أصول –أموال الخزينة خصوم.

و من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية :

✓ **الحالة الأولى :الخزينة الصفرية :**

و هي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية .

[1] Christian Hoarau, OP.Cit., p 61.

✓ **الحالة الثانية :الخزينة الموجبة :**

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل .ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة و بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة .

✓ **الحالة الثالثة :الخزينة السالبة :**

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

الشكل رقم 06: الحالات الممكنة للخزينة الصافية.

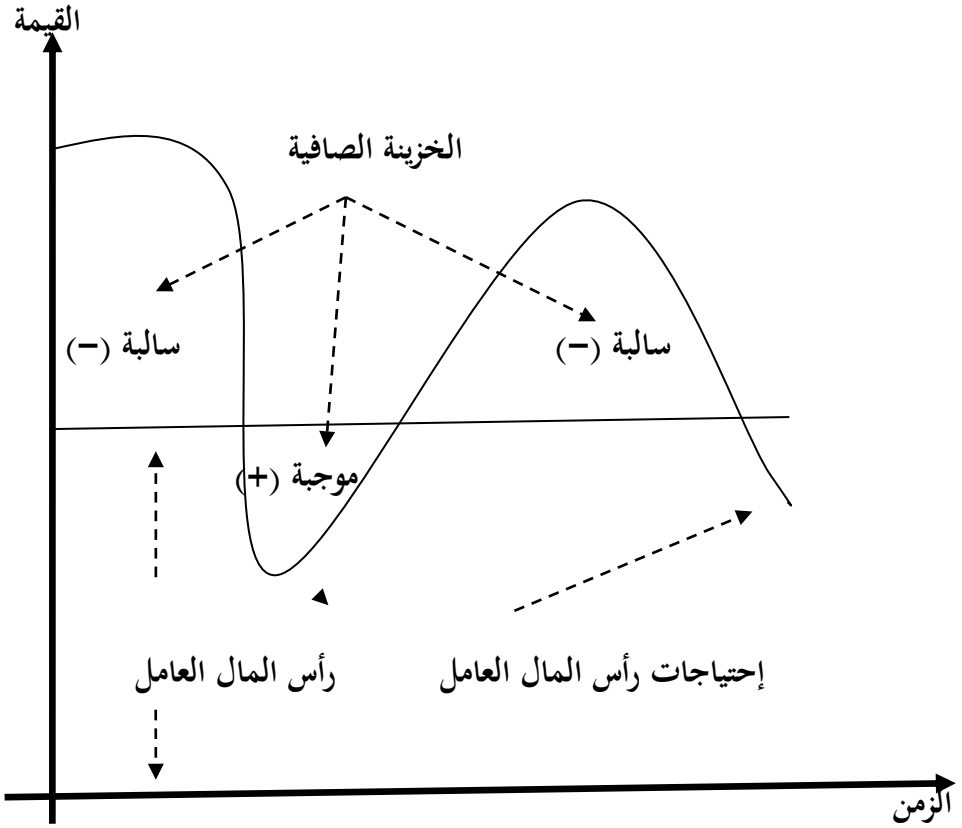

Source : Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p138.

و في الشكل التالي نقدم التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

الشكل رقم 07 :التوازن المالي للميزانية الوظيفية.

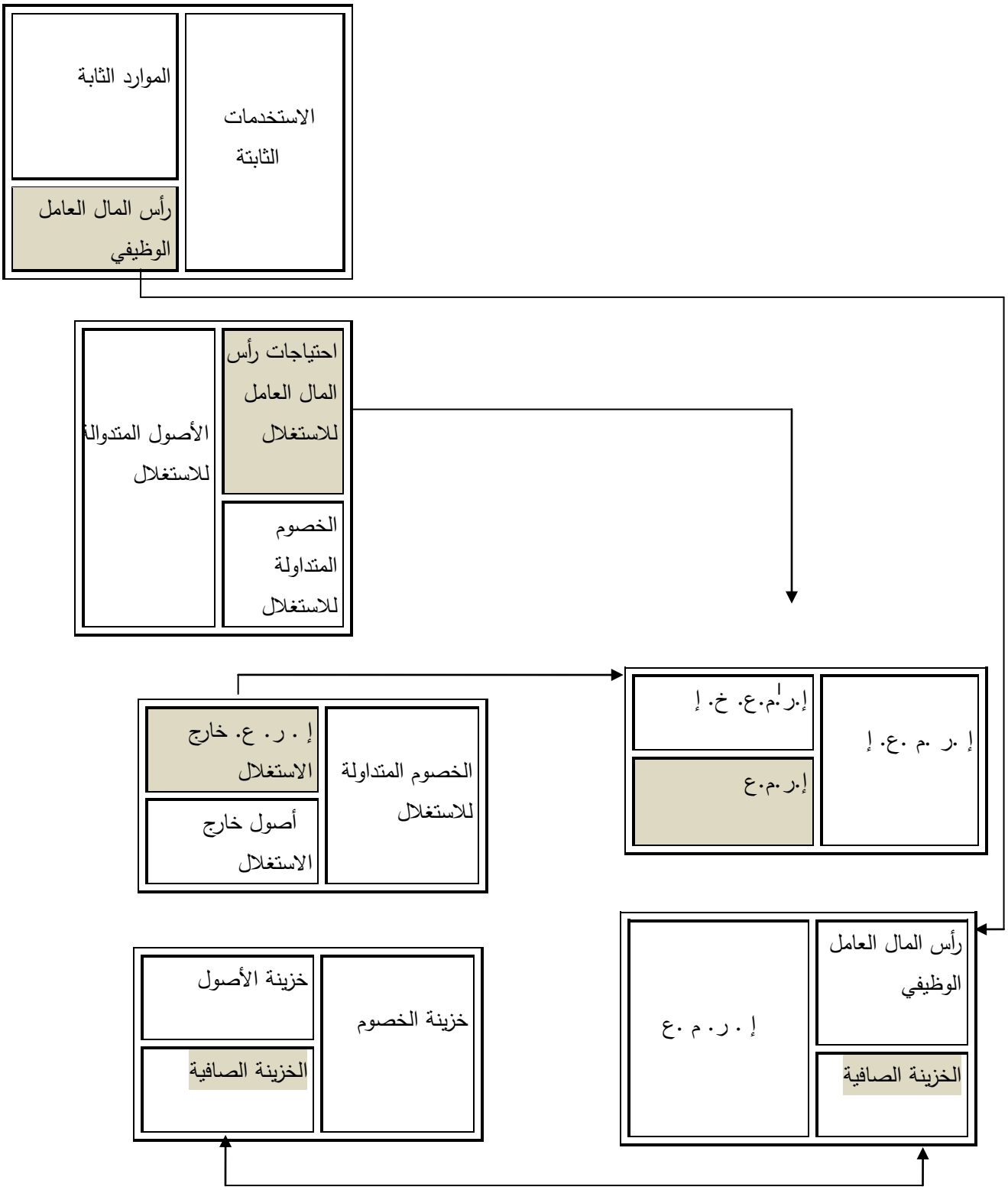

Source : Hubert de la Bruslerie, OP.Cit., p 243.

3 . التحليل بالنسب المالية:

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول .وتشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، وتشير قدرتها على الدفع إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها طويلة الأجل، وتشير فعالية إدارة الأصول إلى قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة ودائنيها[1].

1.3 . نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائنيها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات .و ترتبط هذه النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسو اق، و تحويلها إلى نقدية بسهولة و سرعة عند سعر السوق . و تشمل هذه النسب ما يلي:

الجدول: 11 نسب السيولة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التدوال	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصومالجارية
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية – المخزون / الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية باللأصول الجارية و دون اللجوء إلى المخزون
نسبة النقدية	الموجودات و ما يماثلها / الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة مقدار النقدية و ما في حكمها (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل) المتوفرة لسداد الخصوم الجارية .

المصدر :من إعداد الطالب نقلا عن :منير شار محمد وآخرون، مرجع سابق، ص-ص72 -74

2.3 . نسب النشاط ومعدلات الدوران:

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال . وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي[2] . ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:

[1] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية**، مرجع سابق، ص 244 .

[2] نفس المرجع، ص 247 .

الجدول رقم : 12 نسب النشاط ومعدلات الدوران.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	يشر معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الاعمال .
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول الجارية	يشر معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الاعمال .
معدل دوران المخزون	تكلفة الضاعة المباعة / رصيد المخزون	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي .
فترة التخزين	365 يوم / معدل دوران المخزون	يقوم هذا المؤشر على قياسعدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة .
معدل دوران الذمم	رقم الأعمال / رصيد الذمم	يقيس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان و التحصيل بمعنى أنه كلما زاد معدل الدورانكلما دل ذلك على كفاءة الإدارة و العكس صحيح .
فترة التحصيل	365 يوم / معدل دوران المدينين	يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع و تحصيل قيمة فواتير البيع ، و هي مؤشر على سيولة رصيد المدينين فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة .
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال / الموجودات و ما يماثلها	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغلية التي تقوم بها المؤسسة .

المصدر : من إعداد الطالب نقلا عن :عاطف وليم أندرواس، مرجع سابق ص95-100 ومحمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق ، ص 137 -141 .

3.3 نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي:

أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية . وهناك العدد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها:

الجدول رقم : 13 النسب الهيكلية.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التمويل الخارجي للأصول	الخصوم الجارية +الخصوم الغير جارية / إجمالي أصول	تعبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمو يل أصولها من أموال الغير.
نسبة التمويل الدخلي للأصول	الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار و سلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل .
نسبة المديونية الكاملة	الخصوم الجارية +الخصوم الغير جارية / أموال الخاصة	تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون .
نسبة المديونية قصيرة الاجل	الخصوم الجارية / الأموال الخاصة	تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع ومقدار الأموال الخارخية قصيرة الاجل .

المصدر :من إعداد الطالب نقلا عن :محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص –ص 667-668 ومنير شاكر محمد ، مرجع سابق ص –ص 55 – 59 .

4 . المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات للميزانية:

لقد رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل أن أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات يقوم على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، وذلك بهدف الخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات .لذا سنخصص هذه النقطة لعرض مثالين نوضح من خلالهما كل من التحليل الأفقي والتحليل المقارن للميزانية.

1.4 . التحليل الأفقي:

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات ضرورة إعداد الميزانية على أساس سنتين متتاليتين،حيث يترتب على ذلك إمكانية القيام بالتحليل الأفقي دون الحاجة للميز انية السابقة .وفيما يلي مثال نوضح من خلاله كيفية إجراء التحليل الأفقي.

الجدول رقم : 14 مثال للتحليل الأفقي للميزانية.

البند	ميزانية المؤسسة (2014/12/31)	ميزانية المؤسسة (2015/12/13)	التغير المطلق	التغير النسبي
الأصول غير جارية :	**1000000**	**1100000**	**100000**	**%10**
التثبيتات العينية	1000000	1100000	100000	%10
الأصول الجارية :	**300000**	**300000**	**–**	**–**
المخزونات و المنتوجات قيد الصنع	100000	80000	(20000)	(%20)
البنوك و الحسابات الجارية	125000	155000	30000	%24
الزبائن	75000	65000	(10000)	(%13)
إجمالي الأصول	**1300000**	**1400000**	**100000**	**%7.69**
الأموال الخاصة	**700000**	**730000**	**30000**	**%4.28**
رأس المال الصادر	500000	500000	–	-
الاحتياطات	200000	230000	30000	%15
الخصوم غير الجارية	**540000**	**600000**	60000	**%11**
السندات التساهمية	260000	260000	–	**–**
اقتراصات لدى مؤسسات القرض	280000	340000	60000	%21
الخصوم الجارية	**60000**	**70000**	**10000**	**%16**
الموردون	60000	70000	10000	%16
مجموع الخصوم	**1300000**	**1400000**	**100000**	**%7.69**

المصدر : من إعداد الطالب.

يقوم التحليل الأفقي بإظهار التغير في الأرقام المطلقة جنبا إلى جنب مع التغيرات النسبية لأن اقتصار التحليل على أي منها قد يكون مضللا في كثير من الأحيان .ويجب الإشارة إلى أن الأهمية لا تكمن فقط في رصد التغيرات، بل تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إلى حدوثها .ولذا فإننا نمكن ومن خلال الجدول رصد الحقائق التالية:

1 . سجل ارتفاعا في الأصول الثابتة حيث أصبحت (110000) في العام 2015 ، أي بزيادة قدرها (100000) وبمعدل زيادة (10 %)عن العام الماضي .وهو ما يشير إلى إدخال المؤسسة أصولا ثابتة جديدة للخدمة.

2 . كما أظهر الجدول بأن الأصول الجارية لم تتغير، إلا أن المخزون انخفض بقيمة 20000 أي بمعدل انخفاض 20%، وهو ما قد يشير إلى على عدم قدرة المؤسسة على تسويق مخزونها أو أن المؤسسة سعت إلى خفض استثمارها في المخزون نظرا لتوقعها انخفاض الطلب عليه .أما الزبائن فإنه سجل انخفاض بمعدل 13%، وهو ما

يشير إلى قدرة المؤسسة على تحصيل هذه الديون من أصحابها أو أن المؤسسة تتبع أصلا سياسة ائتمان متحفظة . ولا بد من الربط بين التغيرات المسجلة في المخزون والزبائن والنقدية لما لذلك من تأثير مهم على سيولة المؤسسة، حيث سجلت البنوك والحسابات الجارية ارتفاع بمعدل 24 %مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يشير إلى زيادة سيولة.

3 . أما القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر الأموال في المؤسسة (الأموال الخاصة، الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية) فيتضح فيه وبشكل جلي أن المؤسسة قد زادت من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي على حساب المصادر الداخلية، حيث سجلت الخصوم غير الجارية ارتفاعا بمعدل .

11%، والخصوم الجارية ارتفاعا بمعدل 16 %في حين سجلت الأموال الخاصة ارتفاعا طفيفا لم تتجاوز 4.28%

2.4 التحليل المقارن:

لتوضيح طريقة التحليل المقارن للميزانية سوف نستعرض المثال التالي:

الجدول رقم : 15 مثال للتحليل المقارن للميزانية.

البند	ميزانية المؤسسة أ		ميزانية المؤسسة ب	
	المبالغ	%	المبالغ	%
الأصول غير جارية :	**700000**	**%70**	**750000**	**%71.42**
التثبيتات العينية	700000	%70	750000	%71.42
الأصول الجارية :	**300000**	**%30**	**300000**	**%28.58**
المخزونات و المنتوجات قيد الصنع	100000	%10	120000	%11.42
البنوك و الحسابات الجارية	125000	%12.5	100000	%9.52
الزبائن	75000	%7.5	80000	%7.64
إجمالي الأصول	**1000000**	**%100**	**1050000**	**%100**
الأموال الخاصة	**700000**	**%70**	**710000**	**%67.61**
رأس المال الصادر	540000	%54	520000	%49.52
الاحتياطات	160000	%16	190000	%18.09
الخصوم غير الجارية	**250000**	**%25**	**280000**	**%26.66**
السندات التساهمية	200000	%20	220000	%20.95
اقتراصات لدى مؤسسات القرض	50000	%5	60000	%5.71
الخصوم الجارية	**50000**	**%5**	**60000**	**%5.73**
الموردون	50000	%5	10000	%5.73
مجموع الخصوم	**1000000**	**%100**	**1050000**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالب.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج الحقائق التالية:

أولا هيكل الأصول:

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول للمؤسستين .حيث تمثل الأصول الغير الجارية التثبيتات العينية) للمؤسسة (ب) 71.42 %من إجمالي الأصول بينما لم تتعدى في المؤسسة (أ) 70% في حين تزيد نسبة الأصول الجارية للمؤسسة (أ) بالنسبة للمؤسسة (ب) بنسبة 1.48 %، وهذا يعود إلى ارتفاع كل من بند البنوك و الحسابات الجارية للمؤسسة (أ) مقارنة بالمؤسسة (ب)، حيث تسجل زيادة قدرها 2.98% ، وهذا على الرغم من ارتفاع نسبة المخزونات و الزبائن لدى المؤسسة (ب) عنها في المؤسسة (أ) حيث تسجل الأولى زيادة قدروها 1.42% ، و الثانية زيادة قدروها 0.014% .

ثانيا : بما يتعلق بمصادر تمويل المؤسسة:

يوضح الجدول السابق اعتماد المؤسسة (ب) على مصادر تمويلها الخارجية أعلى من المؤسسة (أ)بـ 2.39% ، حيث ترتفع نسبة كل من الموردين والسندات التساهمية و الإقتراضات لدى مؤسسات الإقراض في هذه المؤسسة عنها في المؤسسة (أ) بنسبة 0.73% و 0.95% و 0.71% على الترتيب.

المطلب الثاني : تحليل حسابات النتائج

بهدف قياس أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها :قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية، التحليل الأفقي و العمودي.

1 . قدرة التمويل الذاتي:

1.1 . تعريف قدرة التمويل الذاتي:

يمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة.ويقصد به مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها و ديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها .فبالإضافة إلى استخدام قدرة التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية (الاهتلاكات)، تسديد القروض، تمويل تطورها ونموها (الاحتياطات)، مكافأة المساهمين فإنه يعتبر أيضا ملاذا لها في حالة عدم كفاية رأس مالها العامل.

و يعتبر قدرة التمويل الذاتي مقياس لكل من مردودية وملاءة المؤسسة : مقياس للمردودية لكونه ينجم عن النتيجة المتولدة من النشاط، ومقياس للملاءة لكو نه يمثل أحسن ضمان للمقرضين[1].

[1]Nacer Eddine saadi ;OP . Cit . 120 .

2.1 . طرق حساب قدرة التمويل الذاتي:

تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال نهاية السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في :

قدرة التمويل الذاتي = مجموع المقبوضات – مجموع المدفوعات

و هناك طريتقين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح و الجمع:

– الطريقة الأولى :طريقة الطرح:

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

الجدول رقم : 16 طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح).

	الفائض الخام للاستغلال	الحسابات
+	المنتجات العملياتية الاخرى .	75(ماعدا 752)
–	الأعباء العملياتية الاخرى .	65(ماعدا 752)
+	المنتجات المالية	76
–	الأعباء المالية	66
+	المنتجات غير عادية	77
–	الأعباء الغير عادية	67
–	الضريبة على الأرباح	695
=	**قدرة التمويل الذاتي (CAF)**	

source: Chantal Buissart **Analyse financière**., BERTI Edition Alger, Algérie, 2011, p47

– الطريقة الثانية :طريقة الجمع:

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

الجدول رقم : 17 طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي(طريقة الجمع).

	النتجة الصافية	الحسابات
+	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	68
–	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	78
+	نواقص القيم عن خروج أصول الثابتة غير المالية	652
–	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية .	752
–	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للينة المالية	754
=	**قدرة التمويل الذاتي (CAF)**	

source: Chantal Buissart M.Benkaci, OP.Cit., p 48.

3.1. التمويل الذاتي:

يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، و هو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين علاوات الأسهم . و يشكل مورد داخلي لها و يستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) و تغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها [1]. و يمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – علاوات الأسهم.

2 . نسب الربحية:

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة نجد تحقيق أكبر معدل للربحية، و التي تعتبر محصلة نهائية لعديد من العمليات و القرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط .ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي[2] .

1.2 . نسب ربحية المبيعات (الهوامش):

تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

[1]Nacer Eddine saadi ;OP . Cit . 120 .

[2]منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 62 .

الجدول رقم : 18 نسب ربحية المبيعات (الهوامش).

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة هامش الربح الإجمالي .	رقم الأعمال – تكلفة البضاعة المباعة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح.
نسبة هامش القيمة المضافة .	القيمة المضافة / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.
نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال	الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الفائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتجة الاستغلال	نتجة الاستغلال / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتجة الاستغلال.
نسبة هامش الربح الصافي .	نتجة الصافية / رقم الأعمال	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتجة الصافية.

Source: Christophe Thibierge, **Analyse financière**. Vuibert, 2 édition, Paris, France, 2007, p 67.

2.2 . نسب المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسب المردودية بأنها نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية .وفيما يلي أهم نسب المردودية:

الجدول رقم: 19 نسب المردودية.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الاقتصادية الصافية	نتيجة الاستغلال / الأصول الإقتصادية[1]	يركز هذا العدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي .
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	يوضح هذا العائد على مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة و قدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال الطويل .

Source: Ibid, p 72.

ويمكن تحليل المردودية الاقتصادية الصافية إلى نسبتين كما يلي:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{التثبيتات الصافية + احتياجات المال العامل}} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{التثبيتات الصافية + احتياجات رأس المال العامل}}$$

وفيما يلي نقدم شرح مختصر لكل نسبة من النسب السابقة:

[1] الأصول الاقتصادية =التثبيتات الإجمالية الصافية +احتياجات رأس المال العامل.

– تمثل النسبة(نتيجة الاستغلال /رقم الأعمال) نسبة هامش نتيجة الاستغلال، وتعبر هذه النسبة عن مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال،

– تمثل النسبة(رقم الأعمال /التثبيتات الصافية +احتياجات رأس المال العامل) معدل دوران الأصول الاقتصادية، ويشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.

و كما يمكن تحليل المردودية المالية إلى ثلاثة نسب مالية كما يلي:

$$\frac{\text{النتجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{النتجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وفيما يلي نقدم شرح مختصر لكل نسبة من النسب المالية السابقة[1] :

- تمثل النسبة (النتيجة الصافية/رقم الأعمال) نسبة هامش الربح الصافي للمؤسسة، حيث يعبر عن السياسة التجارية للمؤسسة، وكما يأخذ بعين الاعتبار الوضعية التنافسية على سوق السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة،

- أما النسبة (رقم الأعمال/إجمالي الأصول) هي معدل دوران الأصول، و تقدم لنا معلومات حول الفعالية الإنتاجية للمؤسسة و تسمح بمقارنة الخيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع،

- وأخيرا فإن النسبة (إجمالي الأصول/الأموال الخاصة) تعبر عن السياسة المالية للمؤسسة، وبمعنى آخر فهي تقيس معدل المديونية الكاملة للمؤسسة وذلك لكون إجمالي الأصول يساوي الخصوم مضافا إليه الأموال الخاصة، وعليه فإن:

$$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية}}{\text{رقم الأعمال}} = 1 + \text{نسبة المديونية الكاملة} .$$

ويستخدم بعض المحللين الماليين لدراسة المردودية الاقتصادية نسب أخرى أكثر تفصيلا، والتي تقوم على تمييز أعمق بين الأنشطة المالية والاستغلالية للمؤسسة .و في هذا الصدد يذكر المحلل المالي كريستوف ثيبيارج"Christophe Thibierge" النسب التي نفصلها فيما يلي :

[1] Hubert de La Bruslerie, OP.Cit., p 185.

الجدول رقم : 20 نسب المردودية الاقتصادية.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الاقتصادية الصناعية	نتيجة الاستغلال / التثبتات الاجمالية الصافية(ماعدا التثبتات المالية) + احتياجات رأس المال العامل	توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد من نشاطها الاستغلالي باستخدام مجموع الأصول الاقتصادية (ما عدا التثبتات المالية) .
المردودية الاقتصادية للأصول المالية	الايرادات المالية / التثبتات المالية الصافية + الموجودات و يماثلها	تقيس هذه النسبة عائد المؤسسة من نشاطها المالي إلى مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المالية .
المردودية الاقتصادية "الموسعة"	نتيجة الاستغلال + الايرادات المالية / التثبتات الاجمالية الصافية + احتياجات رأس المال العامل +الموجودات و يماثلها	تقيس هذه النسبة عائد المؤسسة من نشاطها المالي إلى مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المالية .

source: Christophe Thibierge, OP.Cit., p 77

3 . الرافعة المالية:

تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون شريطة أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من مردوديتها الاقتصادية .وهذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة– نظرا للتكلفة–التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي تتعرض لها، وعليه فإن هناك حد لا ينبغي تجاوزه [1].

– صياغة أثر الرفع المالي:

يمكننا توضيح طريقة صياغة علاقة الرفع المالي انطلاقا من الشكل رقم12 :

الجدول رقم : 21 الميزانية

(أص) مجموع الأصول أو "الأصول الاقتصادية"	(أخ) الأموال الخاصة
	(د) الديون المالية

Source : Elie Cohen, OP.Cit., p 427

.

إذا كان(م. ق)هو معدل المردودية الاقتصادية للأصول، فإن نتيجة الاستغلال هي:

نتيجة الاستغلال = م.ق X أص

[1] مليكة زغيب ميلود بوشنقير ، مرجع سابق، ص –ص89 -90 .

تسمح هذه النتيجة بتسديد المقرضين، دفع الضرائب ومكافأة المساهمين.

-1

الأعباء المالية = ع x د

ع :معدل التكلفة المتوسطة للديون (فوائد الديون).

د :الديون.

-2

النتجة الصافية = (نتجة الاستغلال – الأعباء المالية) x (1 – ض)

ض : الضرائب.

3- وبتعويض نتيجة الاستغلال بـ م.ق x أص، والأعباء المالية بـ ع x د نتوصل إلى :

النتيجة الصافية=(م.ق x أص – ع x د) x (1 – ض)

4 – آخذا بعين الاعتبارات المساواة المحاسبية بين مبلغ الاستخدامات (أخ+د) و مبلغ الموارد المتراكمة(أص) يمكننا التوصل لحساب النتيجة الصافية كما يلي:

م.ق x أص = م.ق x (أخ + د)

وبتعويض م.ق x أص بـ م.ق x (أخ +د) نتوصل إلى :

النتيجة الصافية = (م.ق x أخ+م.ق x د –ع x د) x(1–ص)

= [م.ق x أخ +(م.ق – ع) x د] x (1– ض)

تسمح هذه العلاقة الأخيرة بتحديد المردودية المالية كالآتي :

$$\text{م.م} = \frac{\text{النتجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{م.ق x أ.خ + (م.ق – ع) x د}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

$$\text{م.م} = [\text{م.ق} + (\text{م.ق} - \text{ع}) \times \frac{\text{د}}{\text{أ.خ}}] \times (1 - \text{ض})$$

أي أن المردودية المالية (م.م) تساوي المردودية الاقتصادية (م.ق) مضافا إليها" الرفع المالي "المعبر عنه (م ق–ع) أ.خ . ويمكن تقسيم أثر الرفع المالي إلى عنصرين هما:

- **(م.ق –ع)** : وهو المتمثل في معدل الفرق بين المردودية الاقتصادية ومعدل التكلفة المتوسطة للديون،
- د/أ.خ : الذي يمثل الهيكل المالي للمؤسسة و يصطلح على تسميته" ذراع الرفع."

و نلخص في نهاية الأمر ثلاث حالات [1] :

- **الحالة الأولى** :يلعب أثر الرفع المالي دورا إيجابيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أكبرمن معدل فوائد الديون، فكلما زاد ذراع الرفع و زاد الفرق (م.ق–ع)، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع مردودية الأموال الخاصة،
- **الحالة الثانية** :للرفع أثر حيادي عندما تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل فوائد الديون، و هي حالة نادرة، هذا يؤدي إلى ثبات الأموال الخاصة عند نفس المستوى،
- **الحالة الثالثة** :يلعب أثر الرفع دورا سلبيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أقل من معدل فوائد الديون، وكل زيادة في ذراع الرفع تؤدي إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة.

4 . مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج:

يمكننا توضيح مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج من خلال استعراض مثالين، نوضح من خلالهما كل من التحليل الأفقي والتحليل المقارن.

1.4 . التحليل المقارن لحسابات النتائج:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي في القائمة ألا و هو رقم الأعمال، حيث يعطى الرقم (100%)، وينسب إليه كلف المبيعات، ومصاريف التشغيل،...الخ.

[1] مليكة زغيب ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص –ص 94 .

الجدول رقم : 22 مثال التحليل المقارن لحسابات النتائج.

البيان	ميزانية المؤسسة أ		ميزانية المؤسسة ب	
	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %
رقم الأعمال	200000	%100	160000	%100
كلفة المبيعات	(120000)	%60	(80000)	%50
هامش الربح الاجمالي	**80000**	%40	**80000**	%50
المصاريف الادارية و العمومية	(10000)	%5	(8000)	%5
مصاريف البيع و التوزيع	(20000)	%10	(12000)	%7.5
النتجة العملياتية	**50000**	%25	60000	%37.5
الأعباء المالية	(10000)	%5	(8000)	%5
النتجة العادية قبل الضرائب	**40000**	%20	**52000**	%32.5
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (20%)	(8000)	%4	(10400)	%6.5
النتجة الصافية للسنة المالية	**32000**	%16	**41600**	%26

المصدر : من إعداد الطالب.

يقوم المحلل في هذا النوع من التحليل بدية من التأكد من صلاحية القوائم المالية للمقارنة، فيقوم بفحص التبويب المتبع في كل قائمة ويعمل على توحيد هذا التبويب وإلغاء أي تناقض فيه حتى يتسنى له إجراء المقارنة السليمة .وهذا يضطره في بعض الأحيان إلى إعادة التبويب في أحد هذه القوائم حتى تنسجم مع تبويب القائمة الثانية .أما الخطوة الثانية فتكون باستخراج الأوزان النسبية لبنود قائمتي حسابات النتائج من خلال نسب هذه البنود إلى الرقم القياسي فيها وهو رقم الأعمال[1] . ثم ينتقل المحلل إلى الخطوة الثالثة ألا وهي التحليل حيث تظهر من خلاله الملاحظات التالية:

1. كلفة المبيعات : يتضح من الجدول السابق أن كلفة المبيعات في المؤسسة(أ) استنزفت 60 %من رقم الأعمال، بينما كانت هذه النسبة في المؤسسة (ب)50 % فقط .وهو ما يدل على أداء أفضل في المؤسسة (ب) من حيث قدرتها في السيطرة على كلفة المبيعات، وهو ما أدى بالتالي إلى تحقيق نتائج أفضل في النشاط الرئيسي . وهنا يجب تتبع أسباب ارتفاع كلف المبيعات في المؤسسة (أ)عنها في المؤسسة(ب)، وهو ما قد يكون بسبب ارتفاع كلفة البضاعة المعدة للبيع أو انخفاض قيمة بضاعة آخر المدة.

2. مصاريف التشغيل (مصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع) : لوحظ أن مصاريف التشغيل شكلت 15% من المؤسسة (أ)، بينما لم تتعدى هذه المصاريف في المؤسسة (ب)% من رقم الأعمال .

[1] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص –ص 96 – 97 .

ويوضح الجدول السابق أيضا أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع لدى المؤسسة(أ) عنها في المؤسسة (ب) بمعدل 2.5% ، وهو ما شكل أحد أسباب الزيادة في رقم أعمال المؤسسة (أ).

3 . النتيجة الصافية للسنة المالية : كما يبين الجدول السابق أن المؤسسة (ب) حققت أداء عاما أفضل عندما استطاعت أن تحقق نتيجة صافية تمثل 26% من رقم الأعمال، بينما لم تستطع المؤسسة (أ) أن تصل بنتيجتها الصافية إلى 16% من رقم الأعمال .ولعل أهم الأسباب في ذلك ارتفاع كلف المبيعات في هذه المؤسسة عنها في المؤسسة (ب) بمعدل 10%، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع كما ذكرنا سابقا.

4. التحليل الأفقي لحسابات النتائج:

من خلال المثال التالي سنقوم بتوضيح آلية وخطوات إجراء التحليل الأفقي لحسابات نتائج إحدى المؤسسات .حيث يقوم المحلل المالي باعتماد حساب النتائج للعام الأول كسنة أساس، وهذا يمكنه من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حسابات النتائج للعام الثاني .ويقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

الجدول رقم: 23 مثال التحليل الأفقي لحسابات النتائج.

البند	العام 2014	العام 2015	التغير المطلق	التغير النسبي
رقم الأعمال	4000000	4400000	400000	%10
كلفة المبيعات	3200000	3520000	320000	%10
هامش الربح الاجمالي	**800000**	**880000**	**80000**	**%10**
المصاريف الادارية و العمومية	60000	60000	-	-
مصاريف البيع و التوزيع	10000	15000	5000	%50
منتجات أخرى عملياتية	50000	60000	10000	%20
النتجة العملياتية	**680000**	**745000**	**65000**	**%9.55**
الأعباء المالية	40000	44000	4000	%10
النتجة العادية قبل الضرائب	**640000**	**701000**	**61000**	**%9.53**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (20%)	128000	140200	12200	%9.53
النتجة الصافية للسنة المالية	**512000**	560800	**48800**	**%9.53**

المصدر :من إعداد الطالب.

يوضح الجدول السابق الحقائق التالية:

1 . زاد رقم الأعمال بمقدار 400000 وبمعدل 10% عن العام الماضي، وتكون أسباب الزيادة في رقم الأعمال عادة لارتفاع الأسعار أو لزيادة حجم المبيعات، أو أحيانا أخرى بسبب فعالية سياسة البيع والترويج.

2 . كلفة المبيعات :ارتفعت الكلف بمعدل 10% ، ويلاحظ أن معدل الارتفاع المسجل بها يساوي المعدل الذي سجل في ارتفاع المبيعات.

3 . هامش الربح الاجمالي :سجلت المؤسسة زيادة قدرها 80000 أي بمعدل 10% ، وذلك نتيجة ارتفاع رقم الأعمال وكلفة المبيعات بنفس المعدل.

4 . لم يسجل أي تغير في المصاريف الإدارية، بينما سجل ارتفاع بمعدل 50% في مصاريف البيع والتوزيع وبقيمة 5000 ، وهو ما انعكس إيجابيا على الزيادة في رقم الأعمال إلا أن زيادة هذا الأخير لم تصل إلى معدل الزيادة المسجل في مصاريف البيع والتوزيع.

5 . عرفت المنتجات العملياتية الأخرى زيادة بقيمة 10000 أي بنسبة 20% ، وهو ما انعكس على زيادة النتيجة العملياتية .بينما زادت الأعباء المالية بنسبة 10% ، وهذا قد يكون مؤشرا على زيادة قروض المؤسسة.

6 . سجلت النتيجة النهائية ارتفاعا مقداره 48800 أي بمعدل زيادة قدرها 9.53 % ، وهو مؤشر إيجابي يعود سببه إلى الزيادة التي سجلت في رقم الأعمال والإيرادات العملياتية الأخرى.

المطلب الثالث : تحليل قائمة التدفقات النقدية

تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفقات النقدية في المؤسسة .ويجري تحليل قائمة التدفقات النقدية بأشكال متعددة فإما أن نستخدم قوائم التدفق النقدي للمؤسسة عبر سنوات مختلفة أو أن تستخدم قوائم التدفق النقدي لمؤسسات مختلفة هذا بالإضافة إلى تحليل النسب المالية.

1 . الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة:

نهدف من خلال هذا الجزء إلى التفرقة بين مفهومي النتيجة والخزينة، وذلك بالتحول التدريجي من التدفقات المالية المبنية على النتيجة إلى التدفقات المالية للخزينة، أي تبيان الأسس والمراحل التي تبنى تدفقات الخزينة.

وتنقسم هذه العملية إلى مراحل عدة تبعا للدورات المكونة للنشاط (دورة الاستغلال، دورة الاستثمار، دورة التمويل) .حيث سنبين في البداية كيفية الانتقال من نتيجة الاستغلال إلى خزينة الاستغلال، ثم إلى خزينة الاستثمار، فخزينة التمويل .ليمكننا في الأخير تجميع الخزينة الصافية الإجمالية.

1.1 . إيرادات الاستغلال:

تتمثل إيرادات الاستغلال في مبيعات المؤسسة لمدة زمنية معينة (رقم الأعمال)، غير أن تحصيل هذه الإيرادات لا يتم إلا بعد فترة زمنية معينة، وذلك بسبب الآجال الممنوحة للعملاء .وهو ما يسمح لنا بتحديد علاقة الانتقال من الإيراد (النتيجة) إلى التحصيل (الخزينة) من خلال العلاقة التالية:

– الارتفاع في مستحقات العملاء.

تحصيلات الاستغلال = رقم الأعمال (المبيعات)

+ الانخفاض في مستحقات العملاء

من خلال العلاقة أعلاه نجد أنه قد تم إهمال الإنتاج المخزن ضمن إجراءات الاستغلال، حيث اعتمدنا بشكل مطلق على رقم الأعمال، و يعود ذلك إلى أن التغير في المخزون يؤثر على الخزينة [1].

2.1 . مصاريف الاستغلال:

يتم الانتقال من مصاريف الاستغلال إلى نفقات الاستغلال وفق الطريقة السابقة للتحول من الإيرادات إلى التحصيلات .وذلك لأن هناك آجال تتأثر بها المصاريف، و تتمثل في :الآجال المتعلقة بتسديد مستحقات الموردين، الآجال المتعلقة بالمشتريات التي يتم استهلاكها أثناء الدورة المالية.

أما الفروقات في التسديد فتحدد من خلال التغيرات في ديون الاستغلال، التغيرات في المشتريات.

توضح العلاقة التالية الانتقال من المصاريف إلى النفقات:

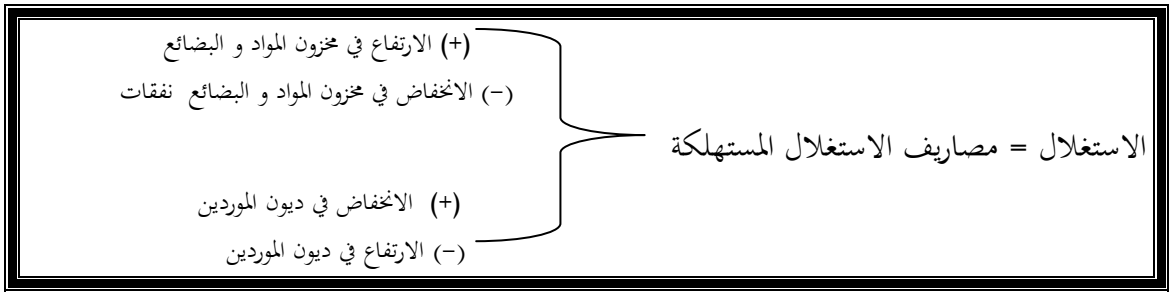

[1] Pierre Vernimmen, OP.Cit., p 68.

وفي الجدول رقم (24) سوف نوضح كيفية الانتقال من الفائض الإجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال:

الجدول رقم : 24 الانتقال من الفائض الاجمالي للاستغلال إلى فائض الخزينة للاستغلال .

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
إنتاج مباع (رقم الأعمال) + إنتاج مخزون –مصاريف الاستغلال المستهلكة	– التغير في المستحقات للعملاء – إنتاج مخزون + التغير في مستحقات الموردين – التغير في مخزون المواد و البضائع	= تحصيلات الاستغلال 0 = = نفقات الاستغلال
= الفائض الاجمالي للإستغلال	= – التغير في احياجات رأس المال العامل للإستغلال	= فائض خزينة الاستغلال

Source : Pierre Vernimmen, OP.Cit., p 69 .

يبين الجدول أعلاه كيفية حساب فائض خزينة الاستغلال انطلاقا من حسابات النتائج، حيث يمكننا التوصل إليه من خلال طرح التغير في احتياجات رأس المال العامل للاستغلال من الفائض الإجمالي للاستغلال [1].

3.1 . تدفقات الاستثمار:

تؤثر نفقات الاستثمار بشكل مباشر في أصول المؤسسة دون أن يكون لها ارتباط مباشر بالنتائج المحققة (الثروة) وبالتالي فلا تظهر في حسابات النتائج لكن تسجل ضمن تدفقات الخزينة لأنها تنتج تدفق مالي سلبي .في حين أن الاستثمار من منظور الثروة يظهر من خلال تناقص دورة الاستغلال عن طريق مخصصات الاهتلاك والتي لا تعبر عن أي تدفق من منظور الخزينة، وبالتالي فعلاقة الاستثمار بحسابات النتائج هي علاقة غير مباشرة [2].

4.1 . تدفقات التمويل:

بنفس المنهج الذي يسلكه الاستثمار مع حسابات النتائج فان دورة الموارد المالية ترتبط ارتباطا مباشرا بالخزينة، إلا فيما يتعلق بمكافأة هذه الموارد حيث تتحمل الثروة المصاريف المالية والاقتطاعات البنكية الناتجة عن عمليات الاستدانة وتوزيع الأرباح الناتجة عن رفع رأس المال، وعليه فكل من القروض والمصاريف المالية تظهر في جدول تدفقات الخزينة، إلا انه لا بد من التفريق بين تسديد القروض وتسديد الفوائد على القروض والتي تظهر من خلال جدول حسابات النتائج، وعليه يمكن التفريق بين عدة مفاهيم كالآتي [3] :

---

[1] Pierre Vernimmen, OP.Cit., p.p 68-69 . -

[2] بلعور سليمان علي بن الطيب، **قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة– دراسة حالة مجمعSAIDAL** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر ،2009، ص8 .

[3] Pierre Vernimmen, OP.Cit., p.p 70-71.

- إن المصاريف المالية والضرائب على الأرباح يظهران في جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة،
- مكافئات رأس المال (أرباح الأسهم) لها تأثير على وضعية الخزينة وعلى النتيجة الصافية بعد توزيع أرباح الأسهم (وليس على النتيجة)،
- تسديد القروض ومختلف الموارد المالية الخارجية (زيادة الأموال أو القروض) لها تأثير على الخزينة، ولا يحدث أي تأثير على النتيجة .

وفي الجدول رقم (25) نوضح العلاقة بين عنصر النتيجة من جهة(الإيرادات والمصاريف) وعناصر الخزينة (التحصيلات والنفقات) من جهة أخرى:

الجدول : 25 العلاقة بين عنصر النتيجة وعناصر الخزينة.

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
الفائض الخام للاستغلال	– تغيرات رأس المال العامل للاستغلال	= فائض خزينة الاستغلال = – الاستثمارات
– حصص الاهتلاكات	– الاستثمارات	= 0
= النتجة العملياتية	+ حصص الاهتلاكات	
–مصاريف الاستغلال المستهلكة		**=التدفق النقدي المتاح قبل الضرائب**
– الأعباء المالية الصافية ل .م .م		**=**– الأعباء المالية الصافية ل .م .م
	+ الرفع في رأس المال .	**=**+ الرفع في رأس المال .
– الضريبة على المؤسسات		**= –** الضريبة على المؤسسات
	– العلاوات الدفوعة	= – العلاوات الدفوعة
= النتجة الصافية	+ مجموع العمود	= انخفاض في الاستدانة الضافية

Source: Pierre Vernimmen, OP.Cit., p 71.

2 . تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة:

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق إلى منطق هذا الجدول وشرح التدفقات بحثا عن التوازن المالي للخزينة.ينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية ومتمايزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي:

1.2 . تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال"A":

يضم هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات

الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

إن مفهوم تدفقات الخزينة المتولد عن عمليات الاستغلال له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

- معدل نمو النشاط،
- أهمية وخصائص هوامش الاستغلال،
- أهمية وخصائص احتياجات الرأس مال العامل[1] .

2.2. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار"B":

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي(الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية) [2].

3.2. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل"C":

يوضح هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار،كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافئات رأس المال.

ونشير إلى ثلاثة مؤشرات مهمة :سياسة رفع رأس المال، سياسة الاقتراض، سياسة توزيع رأس المال.

- الرفع من رأس المال :والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمين؛ إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:

✓ رفع رأس المال نقدا أوعينا :تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأصلي،

✓ الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات :يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة،

[1] Pierre Vernimmen, OP.Cit., p.p 280-281.

[2] بلعور سليمان علي بن الطيب، مرجع سابق، ص 5 .

✓ الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون :تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية و إنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.

- توزيع مكافأة رأس المال : تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة .مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية[1] .

4.2 .العلاقات المالية للتوازن:

يتشكل جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقا من ثلاث أقسام متمايزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلالA .
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمارB .
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويلC .
- التغير في الخزينة : حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي: $D = A - B + C$.

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة تقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي:"$A-B+C = 0$" .

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C"تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار"B" وعليه ، بواسطة خزينة الاستغلال "A"يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن :

- **إذا كان $A-B>0$**:فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثمارتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدةلأنها قادرة على سداد ديونها ، لكن قبل إصدار حكم ايجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية،
- **إذا كان $A-B=0$** : هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها ، ومن الضروري في هذه الحالة

[1] Pierre Vernimmen, OP.Cit., p.p 281-282.

الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ انه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفا بالرغم من أن خزينةالاستغلال"A" كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض،

- **إذا كان A-B<0**: المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال[1].

3 .مقاييس قائمة التدفقات النقدية:

إن أهم المقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة مختلفة والنسب التي تمثلها هي:

1.3 .التدفق النقدي المتاح(FCF):

التدفق النقدي المتاح هو ذلك المبلغ الذي تكون للمؤسسة حرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين و شراء أسهم الخزانة أو ببساطة هو إضافة لسيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمار مفاجئة، ولقد عرفه جريونينج بأنه" النقدية المولدة من النشاطات التشغيلية مطروحا منها النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات" .

و يجب أن تغطى هذه النقدية كلا من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة، الفوائد، ضرائب الدخل، وتوزيعات الأرباح.

ويستخدم التدفق النقدي المتاح في تقييم المؤسسات و تحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم .كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية، حيازة المؤسسات، الإنفاق الرأسمالي، التوزيعات النقدية على المساهمين و شراء أسهم المؤسسة[2].

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة و لديها نقدية متاحة لتخفيض الديون و التوسع في مشروعاتها .أما إذا كان التدفق المتاح سالبا يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى[3] .

2.3 .مقاييس جودة السيولة المالية:

---

[1] بلعور سليمان علي بن الطيب، مرجع سابق، ص -ص 6- 7 .

[2] سوزان عطا درغم، **العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين** ، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008 ، ص57 . www.kantakji.com/fiqh/Files/accountancy/7028.pdf (15:30-2016/02/20).

[3] http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1621 (25/02/2016-17:00).

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة [1] . ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر:

الجدول رقم : 26 نسب مقاييس السيولة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية	تشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية.
نسبة الفائدة المدفوعة	فوائد الديون / التدفق النقدي من الأنشطة التشغلية	توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.

المصدر :من إعداد الطالب نقلا عن منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص –ص 165-166 .

3.3 . مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي .وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس .ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس[2] .ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:

[1] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص165 .

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص162 .

الجدول رقم : 27 نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة النقدية التشغلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغلية / النتيجة الصافية	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة تنتج على توليد تدفق نقدي تشغلي .
مؤشر النشاط التشغلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغلية / النتيجة العملياتية	توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغلية في المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغلي .
العائد على الأصول من التدفق التشغلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغلية / مجموع الأصول	توضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغلي .
نسبة التدفق النقدي التشغلي	جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغلية / هامش الربح الإجمالي	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية .

المصدر :من إعداد الطالب نقلا عن :محمد مطر، مرجع سابق، ص –ص 162 –163 .

4.3 مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية [1] . ومن أهم هذه النسب:

الجدول رقم : 28 نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة.

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغلية +الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج	توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها المؤسسة في مجال توزيع الارباح و مدى استمرار هذه السياسة .
نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة	المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد و التوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغلية	توضح هذه النسبة الاهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية .
نسبة الانفاق الرأسمالي	الانفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدارات الأسهم و السندات	توضح هذه النسبة الاهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الانفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الانتاجية .

المصدر : من إعداد الطالب نقلا عن :سوزان عطا درغم، مرجع سابق، ص ص 55 –56 .

[1] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص166 .

4 . مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية:

اتجهت معظم عمليات تحليل القوائم المالية إلى القوائم التقليدية (حسابات النتائج، الميزانية) إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم إمكانية إجراء التحليل المالي على قائمة التدفق النقدي، بل أن إجراء مثل هذا التحليل يشكل أهمية خاصة للمحلل المالي حيث يستطيع من خلاله الخروج بالكثير من الاستنتاجات عن الوضع المالي للمؤسسة ومصادر التدفق النقدي فيها بالإضافة إلى أوجه استخدام هذه المصادر .وبالنسبة لمقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية فإنه هناك مقاربتين بديلتين هما :

- **المقاربة الأولى** :وفي ضوء هذه المقاربة يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة* وبموجب هذه المقاربة نقوم أولا بالفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في ، القائمة الواحدة، ثم نعبر عن كل بند من بنود التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة)، كما هو موضح في المثال التالي:

الجدول رقم 29: مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة.

التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات)		**النسب المئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة**
المقبوضات من الزبائن	23543	%96.86
المقبوضات عن بيع التثبيتات	762	%3.14
المجموع	**24305**	**%100.00**
التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات)		**النسب المئوية من مجموع التدفقات النقدية الخارجة**
المبالغ المدفوعة للموردين	13900	%56.83
المبالغ المدفوعة للعاملين	5113	%20.90
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	790	%3.23
الضرائب عن النتائج المدفوعة	1134	%4.64
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية	1300	%5.31
تسديدات القروض أوالديون الأخرى المماثلة	100	%4.09
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام	1220	%5
المجموع	**24457**	**%100.00**

المصدر : من إعداد الطالب

المقاربة الثانية :وفي ضوء هذه المقاربة يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة . وبموجب هذه المقاربة يتم التعبير عن كل بند من بنود القائمة كنسبة مئوية من رقمالأعمال، وكما تمكن هذه

المقاربة من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لما تظهره من بنود فردية مثل :الاهتلاكات، إصدار القروض، تسديد القروض .ونسوق فيما يلي مثالا عن هذه المقاربة:

نقدم فيما يلي قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ما تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة، و لقد حققت هذه المؤسسة رقم أعمال قدره 1250000 دج.

الجدول رقم 30: مثال حول مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة غير المباشرة.

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية .		
صافي نتيجة السنة المالية	125000	%10
الاهتلاكات والأرصدة	56000	%4.48
قيمة البيع التي تنقص في القيمة الصافية للضرائب	4000	%0.32
زيادة في المخزونات	(80000)	(%6.4)
الزيادة في الزبائن والديون الدائنة الأخرى	(84000)	(%6.72)
الزيادة في الموردين والديون الأخرى	20000	%1.6
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية	**41000**	**%3.28**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
مسحوبات من شراء معدات وأدوات	(45000)	(%3.6)
تحصيلات من مبيعات معدات وأدوات	35000	%2.8
التدفقات النقدية الصافية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية	**(10000)**	**(%0.8)**
تدفقات أموال الخزينة من عمليات التمويل		
الحصص المدفوعة للمساهمين	(7000)	(%0.56)
تسديد قروض	(5000)	(%0.4)
التدفقات النقدية الصافية المتعلقة بعملية التمويل	**(12000)**	**(%0.96)**
التغيرات الصافية للخزينة	**19000**	**%1.52**

المصدر : من إعداد الطالب.

خلاصة

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي للقوائم المالية منذ نهاية القرن 19 ، وبالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار كثيرا من المؤسسات مما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

و يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة وتكرار كل العمليات للتأكد من صحة التوصيات والاستنتاجات الأصلية.

و تعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من :الميزانية، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول :مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، التحليل الأفقي والتحليل العمودي.

فباستخدام الأدوات السابقة في تحليل الميزانية يمكننا الوصول إلى حكم حول :السيولة، الملاءة، الهيكل التمويلي داخل المؤسسة، في حين لو استخدمت باقي الأدوات باستثناء مؤشرات التوازن المالي في مجال تحليل حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة فهذا يوفر لنا معلومات حول أداء المؤسسة وقدراتها على توليد السيولة النقدية .و تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التطرق إلى تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة لكونها تقدم معلومات التحلي المالي .

الفصل الثالث:

تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة إديمكو

تمهيد:

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع، ولما كان الاكتفاء بهذا الجانب دون الانتفاع به مجرد ترف فكري، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية نهدف من خلالها إلى محاولة التأليف بين المعارف العلمية النظرية مع الواقع العملي .وقد وقع اختيارنا على مؤسسة إيديمكو، وذلك نظرا لتوفرها على قوائم مالية يمكن استخدامها في التحليل المالي مقارنة بالقوائم المالية للعديد من المؤسسات الجزائرية الأخرى.

وسنتناول في هذا الفصل" تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة إديمكو،من خلال عرض المؤسسة إديمكو، ثم إسقاط الأدوات وطرق المعالجة التي تعرضنا لها في الجانب النظرعلى القوائم المالية في حدود ما سمحت به المعطيات المحصل عليها بخصوص المؤسسة.

المبحث الأول :عرض عام للمؤسسة

المطلب الأول :تقديم مؤسسة إديمكو

1 . التعريف بمؤسسة إديمكو مستغانم:

المؤسسة العمومية الاقتصادية ايدمكو مستغانم شركة ذات أسهم برأسمال قدره لا يقدر 200.000.00 دج وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها بمقر الصناعات المحلية-غرب الواقع ب 04 شارع فرح الحاج حي أسامة بولونجي سابقا وهران، مقرها ب سيد العجال ،صيادة ، مستغانم تعمل في مجالات :

- تطوير العقاري ،
- تصميم والعمل البناء،
- توزيع و بيع مواد البناء ،
- خدمات متنوعة .

تم إنشاء المؤسسة بتاريخ: 1984/09/25 .

و من خلال المداولة الولائة رقم 12 / 83 / APW من 6/8/1983 والقرار الوزاري رقم 5280 من 25/09/1984 ".

تاريخ الوصول إلى الحياة: 1995/01/25 "من خلال القرار رقم 02 ل1995/01/25" .

رأس المال الاجتماعي: 200 مليون دينار جزائري .

تاريخ المرور إلى المجموعة: "AGEX من 2012/12/20" .

عدد من الشركات التابعة:

- EURL PRO.MA.CO.O. (بيع مواد البناء) ،
- EURL RE.CO.O. (تهيئة BTPH) ،
- EURL PRIMO.O (التطوير العقاري) .

2.1 .الأهداف سنة 2014 .

وتضم أهداف الإدارة ملتزمة للسنة المالية 2014 حوالي 03 أنشطة رئيسية:

البرنامج المخطط لها:

- إنتاج وبيع 17 وحدة سكنية مستغانم.
- تحقيق مشروع تنفيذ و تطويرميناء مستغانم.
- مشاريع أخرى في مجال التنقيب.

ويستند النشاط التجاري المزمع في المقام الأول على بيع الاسمنت ومواد البناء وخصوصا الرمادي. وقد كانت السنة المالية للمؤسسة حسب الجدول التالي :

جدول رقم 31 : تطور أهم الحسابات الوسيطة للمؤسسة إديمكو.

البيان	2013	2014	التطور %
رقم الأعمال	294 571 432.14	79 675 776.93	(72.95)
القيمة المضافة	164 616 079.68	36 140 166.48	(78.04)
النتجة الصافية	54 417 242.40	5 451 112.56	(89.98)

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION EDIMCO,

_ **النتجة الصافية** :حققت المؤسسة نتجة صافية موجبة في كلتا السنتين و لكن بإنخفاض في سنة 2014 مقارنة مع 2013 بنسبة 89.98 ، و يمكن تفسير ذلك بأن المؤسسة لم يكن لها رقم أعمال كبير بالمقارنة بالسنة الماضية ، لأن أغلب المشاريع 2014 كانوا قيد إنجاز أي لم يكتملوا بعد ، و قد ظهرا هذا في قوائم السنة الموالية .

المطلب الثاني : القواقم المالية للمؤسسة إديمكو.

2 . الميزانية لمؤسسة إديمكو :

الجدول رقم 32 : ميزانية مؤسسة إديمكو – أصول .

الأصول	القيم الخامة	الإهتلاكات و المؤونات	القيم الصافية	2013/12/31
الأصول غير الجارية				
فارق الشراء				
التثبيتات غير المادية	**25499.00**	**129495.20**	**125496.80**	**176495.20**
التثبيتات المادية				
أراضي	33226939.98		33226939.98	33226939.98
مباني	111546818.11	96451832.63	15094985.48	16119161.22
تثبيتات مادية أخرى	16953056.16	4126638.86	12826417.30	12567856.75
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات جاري إنجازها				
التثبيتات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة				
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	4800000.00		4800000.00	2387652.04
سندات أخري مثبتة				
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	150018600.00		150018600.00	110018600.00
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية	**316800406.25**	**100707966.69**	**216092439.56**	**174496705.19**
الأصول الجارية				
المخزونات الجاري إنجازها	**117738420.41**		**117738420.41**	**136012450.30**
الديون الدائنة – الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	184534535.64	3764029.19	180770506.45	1011589130.43
المدينون الآخرون	49340971.08		49340971.08	48776160.78
الضرائب	148576.08		148576.08	1164492.00
الأصول الجارية الأخرى				
الموجودات و ما يماثلها	**17899573.11**		**17899573.11**	**89148939.22**
توظيفات و أصول مالية جارية				
الخزينة	17899573.11		17899573.11	8914839.22
مجموع الأصول الجارية	**369662076.32**	**3764029.19**	**365898047.13**	**1286691172.13**
المجموع العام للأصول	**686462482.57**	**104471995.88**	**581990486.69**	**1461187877.92**

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION EDIMCO .

الجدول رقم 33 : ميزانية مؤسسة إديمكو – الخصوم .

الخصوم	2014/12/31	2013/12/31
الأموال الخاصة		
راس المال الصادر	200 000 000.00	200 000 000.00
رأس المال غير المطلوب		
العلاوات و الإحتياطات	142 075 185.79	139 343 755.69
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	5 451 112.56	54 417 242.40
رؤوس الأموال الخاصة الخرى – ترحيل من جديد	150 650 460.75	121 064 652.24
المجمـوع (1)	**498 176 758.92**	**514 825 650.33**
الخصوم الغير جارية		
القروص و الديون المالية	-17 059 687.38	-30 984 233.80
الظرائب (المؤجلة و المرصود لها)	-653 809.81	-328 108.23
الديون الأخرى الغير جارية		
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلافا	5 523 776.72	4 058 911.09
الموردون و الحسابات الملحقة		
مجموع الخصوم الغير جارية (2)	**-12 189 720.47**	**-27 253 430.94**
الخصوم الجارية		
الموردون و الحسابات الملحقة	12 994 725.87	83 143 006.52
ظرائب	6 623 710.75	38 344 352.57
ديون أخرى	76 385 011.62	852 128 299.44
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم الجارية(3)	**96 003 448.24**	**973 615 658.53**
المجموع العام للأصول	**581 990 486.69**	**1 461 187 877.92**

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION EDIMCO.

3 . حسابات النتائج لمؤسسة إديمكو:

الجدول رقم 34 : حسابات النتائج لمؤسسة إديمكو.

	2014/12/31	2013/12/31
رقم الأعمال	79 675 776.93	294 571 432.14
تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنعها	(21 080 010.43)	(32 108 257.66)
الإنتاجالثبت		
إعانات الإستغلال		
1 . إنتاج السنة المالية	**58 595 766.50**	**262 463 174.48**
المشتريات المستهلكة	(1 079 614 .8)	(39 427 614.19)
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	(21 375 985.16)	(58 419 480.61)
2. إستهلاك السنة المالية	**(22 455 600.02)**	**(97 847 094.80)**
3. القيمة المضافة للاستغلال (1–2)	**36 140 166.48**	**164 616 079.68**
أعباء العاملين	(27 999 735.21)	(56 096 202.32)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	(1 146 422.79)	(6 190 382.84)
4. الفائض الخام للاستغلال	**6 994 008.48**	**102 329 494.52**
المنتجات العملياتية الأخرى	4 128 799.26	3 578 730.81
الأعباء العملياتية الأخرى	(1 109 991.80)	(26 113 007.78)
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	(5 935 948.98)	(10 915 226.44)
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	2 040 000.00	740 336.70
5. النتجة العملياتية	**6 116 866.96**	**69 620 327.81**
المنتوجات المالية	962 500.00	3 135 416.67
الأعباء المالية		
6. النتجة المالية	**962 500.00**	**3 135 416.67**
7. النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6)	**7 079 366.96**	**72 755 744.48**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(1 628 254.40)	856 610.00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		(2 395 112.08)
مجموع منتجات الأنشطة العادية	65 727 065.76	269 917 658.66
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(60 275 953.20)	(215 500 416.26)
8. نتيجة الأنشطة العادية	**5 451 112.56**	**73 612 354.48**
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تثبتها)		
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تثبتها)		
9. النتجة غير العادية		
10.صافي نتيجة السنة المالية	**5 451 112.56**	**54 417 242.40**

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION EDIMCO .

4 . جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة إديمكو :

الجدول رقم 35 : جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة إديمكو .

	2014/12/31	2013/12/31
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية :		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	150 420 550.23	294 627 757.73
المبالغ الدفوعة للموردين و العاملين	(121 790 283.01)	(241 634 831.47)
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى الدفوعة		(98 446.72)
الضرائب عن النتائج المدفوعة	(48 680 641.93)	(23 333 940.36)
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	**(9 292 007.95)**	**29 560 539.18**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)	(7 093 429.32)	(2 833 008.00)
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	**(16 385 437.27)**	**26 727 531.18**
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية	(999 900.00)	(1 378 909.00)
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية		
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية	(100 000 000.00)	(62 400 000.00)
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية	60 000 000.00	115 200 000.00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	962 500.00	3 135 416.00
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج	(10 000 000.00)	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار (ب)	**(50 037 400.00)**	54 556 507.67
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		**(26 635 862.37)**
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	(4 826 528.84)	
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		**(15 000 000.00)**
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)	**(4 826 528.84)**	**(41 635 862.37)**
تأثير و تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات		
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	**(71 249 366.11)**	**39 648 176.48**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	89 148 939.22	**49 500 762.74**
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	17 899 573.11	**89 148 939.22**
تغير أموال الخزينة	**(71 249 366.11)**	**39 648 176.48**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**765 629.27**	**54 417 242.40**

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION EDIMCO.

5 . جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة إديمكو :

الجدول رقم 36 : جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة إديمكو .

	ملاحظة	راسمال المؤسسة	علاوة الاصدار	فارق التقيم	فارق إعادة التقيم	الاحتياطات و النتجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2012						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة العلاوات المدفوعة العلاوات المدفوعة للمسيرين العلاوات المدفوعة للعمال زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر 2013		**200 000 000.00**				**260 408 407.93**
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة العلاوات المدفوعة العلاوات المدفوعة للمسيرين العلاوات المدفوعة للعمال زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						29 585 808.33 5 451 112.56
الرصيد في 31 ديسمبر 2014		**200 000 000.00**				**298 176 758.92**

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION EDIMCO .

6 . **الملاحق لمؤسسة إديمكو** :وفيما يلي ملاحق مؤسسة إديمكو.

– النقاط التفسيرية لعناصر ميزانية2014 :

تمهيد:

يعتبر تفسير حسابات ميزانية الدورة 2014 ضرورية لمختلف قارئي القوائم المالية لكونها تسمح باستيعاب جيد للعناوين (العناصر) كما هي مقدمة في حسابات المؤسسة ، لا سيما تلك التي تخص التغيرات المهمة والمتعلقة بالمو ضوع.

القواعد والأساليب .

إن الأساليب المعتمدة في حساب الاهتلاكات هي الطريقة الخطية، وتم تقييم التثبيتات المادية وغير المادية وفقا لمبدأ تكلفة الحيازة، وكما تم تحديد خسائر القيمة وفقا للمؤونات المسجلة على بنود (عناصر) الزبائن والمخزون.

المعلومات العامة:

إن أعمال إعادة المعالجة سوف تأخذ في الحسبان خلال الدورة 2015 .

التفسيرات:

نلاحظ من خلال ميزانية الاصول انخفاض التثبيتات الغير المادية و المادية خلال سنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2013 ، كما كان هناك ارتفاع في التثبيتات المالية بسبب الزيادة المعتبرة في القروض و الأصول المالية الأخرى الغير الجارية ، و هذا ما أدى إلى زيادة في الاصول غير جارية في سنة 2014 ، اما بالنسبة للأصول الجارية فنلاحظ زيادة في المخزونات الجاري إنجازها في سنة 2014 وهذا بسبب المشاريع المسجلة قيد الانجاز في المؤسسة و التي كانت معتبرة خلال 2014 ، كما كان هناك انخفاض في كل من الزبائن و الضرائب على التوالي ، و ارتفاع في المدينون الآخرون بنسبة طفيفة .

أما فيما يخص الموجودات و ما يماثلها هناك انخفاض في الخزينة بنسبة كبيرة في 2014 . و أما ميزانية الخصوم فهناك ثابت في رأس المال الصادر خلال السنتين ، أي عدم دخول مساهمين جدد للمؤسسة ، و كان هناك ارتفاع في العلاوات و الاحتياطات لان المؤسسة تتوقع موجهة مشاكل خلال سنة 2014 ، و كان هناك انخفاض كبير في النتيجة الصافية و فسر ذلك المدير المالي للمؤسسة بالحجم الكبير للمشاريع قيد انجاز و التي سوف تعطي نتجة كبيرة في السنوات الموالية .

كما نلاحظ كذلك ارتفاع في الموردون و الحسابات الملحقة وهذا رجع دائما كما فسر المدير المالي إلى كثرة المشاريع قيد الانجاز ، كما كان هناك انخفاض في الضرائب و ديون أخرى خلال 2014 .

المبحث الثاني :التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة "إديمكو " .

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل القوائم المالية لمؤسسة إديمكو، وذلك وفقا للطرق التي تناولناها في الفصل السابق.

المطلب الأول :التحليل المالي لميزانية مؤسسة إديمكو .

1 . إعادة عرض ميزانية مؤسسة إديمكو طبقا لأغراض التحليل المالي:

1.1 .إعداد الميزانية المالية لمؤسسة إديمكو :

تم استخدام الميزانية المحاسبية في الدراسة لكونها مطابقة للميزانية المالية وهذا حسب رأي إطارات مؤسسة إديمكو، وفيما يلي نستعرض الجدول التالي الذي يوضح الميزانية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم 37: الميزانية المالية لمؤسسة "خصوم".

الخصوم	2014/12/31	2013/12/31
الأموال الخاصة		
راس المال الصادر	200 000 000.00	200 000 000.00
رأس المال غير المطلوب		
العلاوات و الإحتياطات	142 075 185.79	139 343 755.69
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	5 451 112.56	54 417 242.40
رؤوس الأموال الخاصة الاخرى – ترحيل من جديد	150 650 460.75	121 064 652.24
المجمـوع (1)	**498 176 758.92**	**514 825 650.33**
الخصوم الغير جارية		
القروض و الديون المالية	-17 059 687.38	-30 984 233.80
الظرائب (المؤجلة و المرصود لها)	-653 809.81	-328 108.23
الديون الأخرى الغير جارية		
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلافا	5 523 776.72	4 058 911.09
الموردون و الحسابات الملحقة		
مجموع الخصوم الغير جارية (2)	**-12 189 720.47**	**-27 253 430.94**
الخصوم الجارية		
الموردون و الحسابات الملحقة	12 994 725.87	83 143 006.52
ظرائب	6 623 710.75	38 344 352.57
ديون أخرى	76 385 011.62	852 128 299.44
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم الجارية(3)	**96 003 448.24**	**973 615 658.53**
المجموع العام لخصوم	**581 990 486.69**	**1 461 187 877.92**

الجدول رقم 38 : ميزانية المالية مؤسسة " أصول" .

الأصول	2014/12/31	2013/12/31
الأصول غير الجارية		
فارق الشراء		
التثبيتات غير المادية	**125 496.80**	**176495.20**
التثبيتات المادية	**61 148 342.76**	**61 913 957.95**
أراضي	33 226939.98	33 226 939.98
مباني	15 094 985.48	16 119 161.22
تثبيتات مادية أخرى	12 826 417.30	12 567 856.75
تثبيتات ممنوح امتيازها		
تثبيتات جاري إنجازها		
التثبيتات المالية	**154 818 600.00**	**112 406 252.04**
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة		
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة		
سندات أخري مثبتة	4 800 000.00	2 387 652.04
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية		
ضرائب مؤجلة على الأصل	150 018 600.00	110 018 600.00
مجموع الأصول غير الجارية	**216 092 439.56**	**174 496 705.19**
الأصول الجارية		
المخزونات الجاري إنجازها	**117 738 420.41**	**136 012 450.30**
الديون الدائنة – الاستخدامات المماثلة	**230 260 053.61**	**1 061 529 783.21**
الزبائن	180 770 506.45	1 011 589 130.43
المدينون الآخرون	49 340 971.08	48 340 971.08
الضرائب	148 576.08	1 164 492.00
الأصول الجارية الأخرى		
الموجودات و ما يماثلها	**17 899 573.11**	**89 148 939.22**
توظيفات و أصول مالية جارية		
الخزينة	17 899 573.11	89 148 939.22
مجموع الأصول الجارية	**365 898 047.13**	**1 286 691 172.73**
المجموع العام للأصول	**581 990 486.69**	**1 461 187 877.92**

Source: RAPPORT du Conseil d'ADMINISTRATION EDIMCO

2.1 إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة إديمكو:

للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية لا بد من إجراء بعض التعديلات وذلك اعتمادا على المعلومات المدرجة في الميزانية نفسها وفي الملاحق.

الجدول رقم 39 : الميزانية الوظيفية لمؤسسة إديمكو لسنة 2014 .

الاستخدامات الثابتة:		**الموارد الثابتة**	
التثبيتات غير المادية	**125 496.80**	**الأموال الخاصة**	**498 176 758.92**
التثبيتات المادية	**61 148 342.76**	راس المال الصادر	200 000 000.00
أراضي	33 226 939.98	رأس المال غير المطلوب	
مباني	15 094 985.48	العلاوات و الإحتياطات	142 075 185.79
تثبيتات مادية أخرى	12 826 417.30	فارق إعادة التقييم	
تثبيتات جاري إنجازها		فارق المعادلة	
التثبيتات المالية	**154 818 600.00**	النتيجة الصافية	5 451 112.56
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	4 800 000.00	رؤوس الأموال الخاصة الاخرى – ترحيل من جديد	150 650 460.57
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	150 018 600.00	**الخصوم غير جارية**	**12 189 720.47-**
		القروض و الديون المالية	17 713 497.19-
		المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلافا	5 523 776.72
مجموع الاستخدامات الثابتة	**216 092 439.56**	**الموارد الثابتة**	**485 987 038.45**
الأصول المتداولة للاستغلال :		**الخصوم المتداولة للاستغلال :**	
المخزونات الجاري إنجازها	117 738 420.41	الموردون و الحسابات الملحقة	12 994 725.87
الزبائن	180 770 506.45	الضرائب	6 623 710.75
الضرائب	148 576.08	الأجور ، الضرائب على الدخل الإجمالي	42 691 040.07
مجموع الأصول المتداولة للاستغلال	**298 657 502.94**	**مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال**	**62 309 476.69**
الأصول المتداولة خارج الاستغلال :		**الخصوم المتداولة خارج الاستغلال :**	
المدينون الاخرون (تسبيقات)	49 340 971.08	الدائنون المختلفون	33 693 971.55
مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال	**49 340 971.08**	**مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**	**33 693 971.55**
الخزينة – أصول :		**الخزينة – الخصوم :**	
الخزينة	17 899 573.11	الخزينة	
مجموع الخزينة – أصول	**17 899 573.11**	**مجموع الخزينة – الخصوم**	

المصدر : من إعداد الطالب.

2 . مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة :

1.2 . مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية:

– من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

الجدول رقم 40 : حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة إديمكو من أعلى الميزانية.

البيان	2014
الأموال الدائمة	485 987 038.45
الأصول الثابتة	216 092 439.56
رأس المال العامل الصافي	**269 894 598.89**

المصدر : من إعداد الطالب.

– من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية – الخصوم الجارية.

الجدول رقم 41 : حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة إديمكو من أسفل الميزانية.

البيان	2014
الأصول الجارية	365 898 047.13
الخصوم الجارية	96 003 448.24
رأس المال العامل الصافي	**269 894 598.89**

المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق:

من خلال الجداول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب، حيث بلغ في سنة 2014 مبلغ 269894598.89، وهو مايعني أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، و حسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة باستخدام مواردها الطويلة المدى، و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية و هذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

2.2 مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

- **رأس المال العامل (ر.م.ع):**

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة.

رأس المال العامل الوظيفي = 485 987 038.45 - 216 092 439.56 = **269 894 598.89**

نلاحظ أن رأس المال العامل الوظيفي موجب، وهذا يدل على أن الموارد الثابتة قادرة على تمويل الاستخدامات الثابتة.

- **احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:**

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = 298 657 502.94 – 62 309 476.69

= 236 348 026.25

- **احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:**

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال =الأصول المتداولة خارج الاستغلال –الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = 49 340 971.08 - 33 693 971.55

= 15 646 999.53

- **احتياجات رأس المال العامل(إ.ر.م.ع):**

احتياجات رأس المال العامل =احتياجات رأس المال العامل للاستغلال +احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

احتياجات رأس المال العامل = 236 348 026.25 + 15 646 999.53

= **251 995 025.78**

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب، وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها.

- **الخزينة الصافية :**

الخزينة الصافية = الخزينة أصول –الخزينة خصوم.

الخزينة الصافية = **17 899 573.11**

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة الصافية = **17 899 576.11 = 251 995 025.78 – 269 894 598.89**

نلاحظ أن الخزينة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل أعلى من احتياجات رأس المال العامل، وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية، أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة موجبة، وأن الخزينة الصافية موجبة .وهذا مما يعني بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال تمول الأصول الثابتة، و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية و هذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة، وكذالك الخصوم المتداولة قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها.

3 . النسب المالية لميزانية مؤسسة إديمكو :

1.3 . نسب السيولة:

- **نسبة التداول:**

نسبة التداول= الأصول الجارية /الخصوم غير الجارية.

الجدول رقم 42 : حساب نسبة التداول لمؤسسة إديمكو .

البيان	2014
الأصول الجارية	365 898 047.13
الخصوم الجارية	96 003 448.24
نسبة التداول	**3.81**

المصدر :من إعداد اطالب.

التعليق:

نجد من خلال الجدول أن نسبة التداول 3.81 في سنة 2014 وبما أن هذه النسبة في السنة محل الدراسة أعل من المقياس المناسب للتداول (1) ، فهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها الجارية ، و تغطي الاصول الجارية الخصوم الجارية .

– نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية –المخزون)/ الخصوم الجارية.

الجدول رقم 43 : حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة .

البيان	2014
الأصول الجارية – المخزونات	248 159 626.72
الخصوم الجارية	96 003 448.24
نسبة السيولة السريعة	**2.58**

المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أن المؤسسة حافظت على نسبة عالية للسيولة السريعة في السنة 2014، ففي مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك 2.58 دينار من الأصول سريعة التحول إلى نقدية بمقابل وبما أن النسبة أعل من المقياس المناسب للسيولة السريعة (1:1) فإنه مؤشرجيد، وذلك لأن هذا يعني بأن الأصول سريعة التحول تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

– نسبة النقدية :

نسبة النقدية =الموجودات وما يماثلها /الخصوم الجارية.

الجدول رقم 44 : حساب نسبة النقدية لمؤسسة .

البيان	2014
الموجودات و مايماثلها	17 899 573.11
الخصوم الجارية	96 003 448.24
نسبة التداول	**0.18**

المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية لمؤسسة إديمكو كانت قليلة نسبياأي أن سيولة نقدية قدرها 0.18 لكل دينار من الخصوم الجارية.ولكن الأهم من ذلك هو أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة في السنة محل الدراسة تقل عن النسبةالمقبولة 0.75 إلى 1 ، وهو ما يعتبر مؤشر سيئ.

2.3 . نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي:

– نسبة التمويل الخارجي للأصول:

نسبة التمويل الخارجي للأصول = (الخصوم الجارية +الخصوم غير الجارية)/ إجمالي الأصول

الجدول رقم 45 : حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول.

البيان	2014
الخصوم الجارية +الخصوم غير الجارية	83 813 727.77
إجمالي الأصول	581 990 486.69
نسبة التمويل الخارجي للأصول	**0.14**

المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق:

تبين هذه النسبة أن المؤسسة لا تعتمد في تدبير الأموال على المصادر الخارجية، فبالنسبة لسنة 2014 تقدر نسبة الاقتراض ب 0.14 ، مما يوضح بأن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الداخلي لتغطية احيجاتها المالية، وبكل تأكيد، هذا سوف يعطي الدائنون أفضلية في تحصيل أموالهم.

– نسبة المديونية الكاملة:

نسبة المديونية الكاملة =(الخصوم الجارية+الخصوم غير الجارية) /الأموال الخاصة.

الجدول رقم 46 : حساب نسبة المديونية الكاملة لمؤسسة .

البيان	2014
الخصوم الجارية +الخصوم غير الجارية	83 813 727.77
الاموال الخاصة	498 176 758.92
نسبة المديونية الكاملة	**0.16**

المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق:

يرى معظم المحللين أن الحد الأقصى لهذه النسبة هو 1 ، أي 100% ، وإن المعدل الذي يستوجب الدراسة هو 90 % إلى 100 .% وبناء على هذا، يمكن القول أن المؤسسة في وضع متوازن بين الاعتماد على أموال الغير والأموال الخاصة، حيث بلغت نسبة المديونية الكاملة 16 % في سنة 2014 وهذا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة .

– نسبة المديونية قصيرة الأجل:

نسبة المديونية قصيرة الأجل =الخصوم الجارية/الأموال الخاصة.

الجدول رقم 47 : حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل لمؤسسة .

البيان	2014
الخصوم الجارية	96 003 448.24
الاموال الخاصة	**498 176 758.92**
نسبة المديونية قصيرة الأجل	**0.19**

المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق:

من خلال التحليل والمقارنة، يبدو أن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على الأموال الخاصة، حيث بلغت نسبة المديونية قصيرة الأجل % 19 في سنة 2014 ، وهو قريب جدا من النسبة النمطية لهذا المعدل40%.

3.3 . نسب النشاط:

– معدل دوران إجمالي الأصول:

معدل دوران إجمالي الأصول =رقم الأعمال/إجمالي الأصول.

الجدول رقم 48 : حساب معدل دوران الأصول لمؤسسة .

البيان	2014
رقم الأعمال	79 675 776.93
إجمالي الأصول	581 990 486.69
معدل دوران الأصول	**0.136**

المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق:

يتبين من الجدول أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قد دار 0.136 مرة تقريبا خلال سنة 2014، أو بعبارة أيسر أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.136 دينار.

– معدل دوران الأصول غير الجارية:

معدل دوران الأصول غير الجارية=رقم الأعمال/الأصول غير الجارية.

الجدول رقم 49 : حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لمؤسسة.

البيان	2014
رقم الأعمال	79 675 776.93
الأصول غير جارية	174 496 705.19
معدل دوران الأصول غير الجارية	**0.45**

المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق:

يتبين من الجدول أن الأصول غير الجارية كانت سببا في ارتفاع معدل دوران الأصول، فكل دينار مستثمر في تلك الأصول قد أسهم في تحقيق رقم أعمال قدره 0.45 دج في مقابل .

– معدل دوران الأصول الجارية:

معدل دوران الأصول الجارية=رقم الأعمال/الأصول الجارية.

الجدول رقم 50 : حساب معدل دوران الأصول الجارية لمؤسسة .

البيان	2014
رقم الأعمال	79 675 776.93
الأصول الجارية	365 898 047.13
معدل دوران الأصول الجارية	**0.217**

المصدر : من إعداد الطالب .

التعليق:

من خلال الجدول السابق يتبين بأن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور 0.217 ليحقق رقم أعمال قيمته 0.217 دج.

– معدل دوران الذمم وفترة التحصيل:

معدل دوران الذمم=رقم الأعمال/رصيد الذمم.

فترة التحصيل =365 يوم/معدل دوران المدينين.

الجدول رقم 51 : حساب معدل دوران الذمم وفترة التحصيل لمؤسسة .

البيان	2014
رقم الأعمال	79 675 776.93
رصيد الذمم	180 770 506.45
معدل دوران الذمم	**0.44**
فترة التحصيل	**829 يوم**

المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق:

من خلال الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في تقديم ائتمان للعملاء قد حقق رقم أعمال قيمته 0.44 دج في السنة 2014 ، وهو ما ساهم في بطئ معدل دوران الأصول الجارية .وبعبارة أخرى، أن السياسة الائتمانية للمؤسسة تتجه أكثر نحو البطئ في تحصيل الديون.

– معدل دوران النقدية:

معدل دوران النقدية =رقم الأعمال/الموجودات وما يماثلها.

الجدول رقم 52 : حساب معدل دوران النقدية لمؤسسة إديمكو .

البيان	2014
رقم الأعمال	79 675 776.93
الموجودات و مايماثلها	17 899 573.11
معدل دوران النقدية	**4.45**

المصدر : من إعداد الطالب .

التعليق:

من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة .

4 . مقارنات البيان وتغيرات الاتجاه لميزانية مؤسسة إديمكو:

1.4 .التحليل الأفقي للميزانية:

قمنا بداية باعتماد الميزانية لسنة 2013 كسنة أساس، وهذا مما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في الميزانية لسنة 2014 ، ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

الجدول رقم 53 : التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة .

البنـــــــــــــــد	الميزانية 2013	الميزانية 2014	التغير المطلق	التغير النسبي
الأصول غير الجارية				
فارق الشراء				
التثبيتات غير المادية	**176495.20**	**125 496.80**	**(50 999.40)**	%(0.28)
التثبيتات المادية	**61 913 957.95**	**61 148 342.76**	**(765 615.19)**	%(0.01)
أراضي	33 226 939.98	33 226939.98	-	-
مباني	16 119 161.22	15 094 985.48	(1 024 175.74)	%(0.06)
تثبيتات مادية أخرى	12 567 856.75	12 826 417.30	258 560.55	%0.02
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات جاري إنجازها				
التثبيتات المالية	**112 406 252.04**	**154 818 600.00**	42 412 347.96	%0.37
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة				
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة				
سندات أخري مثبتة	2 387 652.04	4 800 000.00	2 412 347.96	%1.01
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية				
ضرائب مؤجلة على الأصل	110 018 600.00	150 018 600.00	40 000 000.00	%0.36
مجموع الأصول غير الجارية	**174 496 705.19**	**216 092 439.56**	**41 597 734.37**	%0.23
الأصول الجارية				
المخزونات الجاري إنجازها	**136 012 450.30**	**117 738 420.41**	(18 274 029.89)	%(0.13)
الديون الدائنة – الاستخدامات المماثلة	**1 061 529 783.21**	**230 260 053.61**	(831 269 729.60)	%(0.78)
الزبائن	1 011 589 130.43	180 770 506.45	(830 818 623.98)	%(0.82)

المدينون الآخرون	48 340 971.08	49 340 971.08	10 000 000.00	%0.02
الضرائب	1 164 492.00	148 576.08	(1 015 915.92)	%(0.87)
الأصول الجارية الأخرى				
الموجودات و ما يماثلها	**89 148 939.22**	**17 899 573.11**	(71 249 366.11)	%(0.79)
توظيفات و أصول مالية جارية				
الخزينة	89 148 939.22	17 899 573.11	(71 249 366.11)	%(0.79)
مجموع الأصول الجارية	**1 286 691 172.73**	**365 898 047.13**	**(920 793 125.60)**	%(0.71)
المجموع العام للأصول	**1 461 187 877.92**	**581 990 486.69**	**(879 197 391.23)**	%(0.60)
الأموال الخاصة				
راس المال الصادر	200 000 000.00	200 000 000.00	–	–
رأس المال غير المطلوب				
العلاوات و الإحتياطات	139 343 755.69	142 075 185.79	2 731 430.10	%0.01
فارق إعادة التقييم				
فارق المعادلة				
النتيجة الصافية	54 417 242.40	5 451 112.56	(48 966 129.84)	%(0.8)
رؤوس الأموال الخاصة الاخرى – ترحيل من جديد	121 064 652.24	150 650 460.75	29 585 808.51	%0.24
المجمـــوع	**514 825 650.33**	**498 176 758.92**	**(16 648 891.41)**	**%(0.03)**
الخصوم الغير جارية				
القروض و الديون المالية	-30 984 233.80	-17 059 687.38	13 924 546.42	%0.44
الظرائب (المؤجلة و المرصود لها)	-328 108.23	-653 809.81	(325 701.58)	%(0.99)
الديون الأخرى الغير جارية				
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلاف	4 058 911.09	5 523 776.72	1 464 865.63	%0.36
الموردون و الحسابات الملحقة				
مجموع الخصوم الغير جارية	**-27 253 430.94**	**-12 189 720.47**	**15 063 710.47**	**%0.55**
الخصوم الجارية				
الموردون و الحسابات الملحقة	83 143 006.52	12 994 725.87	(70 148 280.65)	%(0.84)
ظرائب	38 344 352.57	6 623 710.75	(31 720 641.82)	%(0.82)
ديون أخرى	852 128 299.44	76 385 011.62	(775 743 287.82)	%(0.91)
خزينة الخصوم				
مجموع الخصوم الجارية	**973 615 658.53**	**96 003 448.24**	**(877 612 210.29)**	%(0.90)
المجموع العام للأصول	**1 461 187 877.92**	**581 990 486.69**	**(879 197 391.23)**	%(0.60)

المصدر :من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يمكن استنباط النتائج التالية:

1 . التثبيتات غير المادية :سجلت انخفاض بمقدار50 999.40 دج أي بنسبة 28% ، ويتمثل هذه الانخفاض في نقص في حيازة الدورة .

2 . التثبيتات المادية:أظهر الجدول انخفاض معتبرا في قيمة التثبيتات المادية بمقدار 765 615.19 دج أي بمعدل1% ، وهذا على الرغم من إرتفاع التثبيتات المادية الأخرى بنسبة2% وقد تركز هذا الانخفاض أساسا في المباني، حيث انخفضت قيمة المباني بمقدار1 024 175.74 دج أي بنسبة 6 % .

3 . التثبيتات المالية :سجلت زيادة بمقدار 42 412 347.96 دج أي بمعدل 37 % ، وهذا من خلال ارتفاع الكبر في قيمة القروض و الأصول المالية الاخرى وكذالك في المساهمات الاخرى و الحسابات الدائنة الملحقة

4. الخزونات الجاري إنجازها : سجلت انخفاضا بقيمة 18 27402989 دج أي بمعدل 13 %

5 . الديون الدائنة–الاستخدامات المماثلة :سجلت انخفاضا بقيمة 831 269 729.60 دج أي بمعدل 78 %، وهذا على الرغم من ارتفاع الضرائب بمعدل و كذلك المدينون الاخرون بمعدل 2 % ويعود ذلك إلى انخفاض الزبائن.

الزبائن :انخفضت بقيمة 830 818 623.98 دج أي بمعدل82% ، فإنه يعتبر مؤشر إيجابي في قدرة المؤسسة على تحصيل الديون من أصحابهاوهو ما سينعكس بشكل إيجابي على سيولة المؤسسة .

المدينون الآخرون : سجلت ارتفاع بقيمة 10 000 000.00 دج أي بمعدل 2 %

6 . الموجودات وما يماثلها :سجلت انخفاضا حيث أصبحت 71 249 366.11 دج أي بمعدل نقصان 79%مقارنة بالعام الماضي .

الخصوم:

1 . الأموال الخاصة :سجلت الأموال الخاصة ارنخفاضا بمقدار 16 648 891.41 دج أي بمعدل 3% و هذا يعود الى انخفاض النتيجة الصافية بمعدل 8% ، وبالرغم من ارتفاع العلاوات والاحتياطات بقيمة 2 731430.10أي بمعدل 1% و كذا رؤوس الأموال الخاصة ترحيل من جديد ارتفاعت بمعدل 24 % .

2 . الخصوم غير الجارية :أظهر الجدول ارتفاعا في الخصوم الغير الجارية حيث زادت بمعدل 55%وقد تركزت هذه الزيادة في المؤونات والمتنجات المدرجة سلفا حيث زادت بقيمة 1 464 865.63 دج وبمعدل 36 % ، و كذلك القروض و الديون المالية بقيمة 13 924 546.42 دج أي بمعدل 44% و انخفاض في الضرائب بمعدل 99% و هذا يعود الى اتجاه المؤسسة في تكون المؤونة لموجهة الاخطار المحتملة .

3 .الخصوم الجارية :سجلت انخفاضا بقيمة877 612 210.29 دج أي بمعدل 90% ، ويعود ذلك إلى انخفاض كل من بند(الموردين والحسابات الملحقة، بند الضرائب وبند الديون الأخرى على ما هي عليه في سنة 2013 .

2.4 . التحليل العمودي للميزانية:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي في الميزانية ألا هو(مجموع الأصول مجموع الخصوم)، حيث تعطى الرقم(100%) ، وينسب إليه الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية، الأموال الخاصة...إلخ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 54 : التحليل العمودي لميزانية مؤسسة إديمكو.

البند	ميزانية 2014	
	المبالغ	%
الأصول غير الجارية	**216 092 439.56**	**%37.12**
فارق الشراء		
التثبيتات غير المادية	**125 496.80**	**%0.02**
التثبيتات المادية	**61 148 342.76**	**%10.50**
أراضي	33 226939.98	%5
مباني	15 094 985.48	%2.5
تثبيتات مادية أخرى	12 826 417.30	%2.2
تثبيتات ممنوح امتيازها		
تثبيتات جاري إنجازها		
التثبيتات المالية	**154 818 600.00**	**%26.60**
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة		
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة		
سندات أخري مثبتة	4 800 000.00	%0.8
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية		
ضرائب مؤجلة على الأصل	150 018 600.00	%25.77
الأصول الجارية	**365 898 047.13**	**%62.87**
المخزونات الجاري إنجازها	**117 738 420.41**	%20.23
الديون الدائنة – الاستخدامات المماثلة	**230 260 053.61**	%39.56
الزبائن	180 770 506.45	%31.06
المدينون الآخرون	49 340 971.08	%8.47
الضرائب	148 576.08	%0.025
الأصول الجارية الأخرى		
الموجودات و ما يماثلها	**17 899 573.11**	**%0.03**
توظيفات و أصول مالية جارية		
الخزينة	17 899 573.11	%0.03
المجموع العام للأصول	**581 990 486.69**	**%100**

الأموال الخاصة	**498 176 758.92**	**%85.59**
راس المال الصادر	200 000 000.00	%34.36
رأس المال غير المطلوب		
العلاوات و الإحتياطات	142 075 185.79	%24.41
فارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	5 451 112.56	%0.93
رؤوس الأموال الخاصة الاخرى – ترحيل من جديد	150 650 460.75	%25.88
الخصوم الغير جارية	**-12 189 720.47**	**%(2.09)**
القروص و الديون المالية	-17 059 687.38	%(2.93)
الظرائب (المؤجلة و المرصود لها)	-653 809.81	%(0.11)
الديون الأخرى الغير جارية		
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلافا	5 523 776.72	%0.94
الموردون و الحسابات الملحقة		
الخصوم الجارية	**96 003 448.24**	**%16.49**
الموردون و الحسابات الملحقة	12 994 725.87	%2.23
ظرائب	6 623 710.75	%1.13
ديون أخرى	76 385 011.62	%13.12
خزينة الخصوم		
المجموع العام لخصوم	**581 990 486.69**	**%100**

المصدر :من إعداد الطالب.

أولا :هيكل الأصول:

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول في المؤسسة خلال سنة 2014 ، حيث نجد أن الأصول الجارية تشكل 62.87% من إجمالي الأصول، في حين تمثل الأصول غير الجارية 62 % .وفيما يخص الأصول غير الجارية نلاحظ ارتفاع التثبيتات المالية التي تمثل 26.60% من إجمالي الأصول، مقارنة بالتثبيتات المادية التي تمثل 10.50% أو التثبيتات غير المادية التي لا تمثل إلا 0.02 %ومن أجل معرفة أهمية التثبيتات المالية بالنسبة للتثبيتات الأخرى نقوم بإبراز وزنها النسبي بالنسبةلإجمالي الأصول غير الجارية، حيث نجد أنها تمثل 26.60% .

وفيما يخص الأصول الجارية يظهر الجدول أعلاه بوضوح ارتفاع كل من الوزن النسبي للزبائن التي تمثل 31.06% من الميزنية و كذلك الديون الدائنة التي تمثل 39.59 %. و هذه نسبة مرتفعة كثيرا ، أم بالنسبة للمخزونات الجاري انجازوها فهي تشكل نسبة 20.23 % من اجمالي الاصول وهذا مقارنة بانخفاض الوزن

النسبي لكل من الضرائب التي تمثل0.025% و كذا المدينون الاخرون بنسبة 8 % والأصول المتداولة الأكثر والأشد سيولة الموجودات وما يماثلها حيث تشكل 3 %من إجمالي الأصول .

ثانيا :فيما يتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة:

إن القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة (الخصوم والأموال الخاصة) فيتضحفيه وبشكل جلي أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الداخلي على حساب مصادر التمويل الخارجي.حيث تقدر الأموال الخاصة ب 85.59% ، في حين تشكل مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل ب (2.09) % ، أما مصادر التمويل الخارجي قصيرة الأجل فهي تقدر ب 16.49 % وكما نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع بند العلاوات و الاحتياطات ب 24.41% و كذلك رؤوس الاموال الخاصة الاخرى ب 25.88 %من إجمالي الخصوم .

المطلب الثاني :التحليل المالي لحساب النتائج لمؤسسة إيديمكو .

1 . نسب الربحية لمؤسسة إيديمكو:

1.1 . نسب ربحية المبيعات:

- **نسبة الفائض الخام للاستغلال:**

نسبة الفائض الخام للاستغلال=الفائض الخام للاستغلال/رقم الأعمال.

الجدول رقم 55 : حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لمؤسسة إديمكو.

البيان	2013	2014
الفائض الخام للاستغلال	102 329 494.52	6 994 008.48
رقم الأعمال	294 571 432.14	79 675 776.93
نسبة الفائض الخام للاستغلال	0.34	0.08

المصدر :من إعداد الطالب.

التعليق:

يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال ب 0.34 في سنة 2013 ، هذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0.34 دج بعد دفع كل من الموردون الخارجيون والعمال والضرائب والرسوم، أما بالنسبة لسنة 2014 يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال ب 0.08 وهذا مؤشر ايجابي عن أداء المؤسسة.

- **نسبة نتيجة الاستغلال:**

نسبة نتيجة الاستغلال =نتيجة الاستغلال /رقم الأعمال.

الجدول رقم 56 : حساب نسبة نتيجة الاستغلال لمؤسسة إديمكو.

البيان	2013	2014
نتجة الاستغلال	69 620 327.81	6 116 866.96
رقم الأعمال	294 571 432.14	79 675 776.93
نسبة نتيجة الاستغلال	0.02	0.07

المصدر :من إعداد الطالب.

التعليق:

من الجدول أعلاه يتبين أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0.07 دج من نتيجة الاستغلال، أي بعد دفع كل من الموردون الخارجيون، والعمال، والضرائب والرسوم، واستبعاد مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، وبمقارنة هذه النسبة مع السنة السابقة، يتضح أن هناك تحسنا في هامش نتيجة الاستغلال و بمأنه ايجابي فهذا يعني أن المؤسسة تحقق ربح من نشاطها الاستغلالي.

– نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب:

نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب=النتيجة الجارية قبل الضرائب /رقم الأعمال.

الجدول رقم 57 : حساب نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب لمؤسسة إديمكو.

البيان	2013	2014
نتجة الجارية قبل الضرائب	72 755 744.48	7 079 366.96
رقم الأعمال	294 571 432.14	79 675 776.93
نسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب	0.24	0.08

المصدر :من إعداد الطالب.

التعليق:

من خلال التحليل يتبين أن المؤسسة حققت هامش قدره 0.08 دج من النتيجة الجارية قبل الضرائب من كل دينار من رقم الأعمال، ويقل عن هامش السنة السابقة والذي بلغ 0.24 دج .ويعود ذلك إلى انخفاض النتيجة المالية، إذ إن نتيجة الاستغلال في تحسن.

. 2.1 نسب المردودية:

– المردودية المالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{الأموال الخاصة.}}$$

الجدول رقم 58 : حساب المردودية المالية لمؤسسة إديمكو.

البيان	2013	2014
النتجة الصافية /رقم الأعمال	0.18	0.068
رقم الأعمال/ إجمالي الأصول	0.20	0.136
إجمالي الأصول / الأموال الخاصة	2.83	1.16
المردودية المالية	**0.101**	**0.090**

المصدر :من إعداد الطالب.

التعليق:

تعبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة، وبلغت 10.1% في سنة 2013 ثم انخفضت في سنة 2010 لتصل إلى 9% ويتضح من الجدول السابق أن انخفاض المعدل عن السنة السابقة مرجعه الانخفاض الكبير في كل من نسبة هامش صافي الربح 18% مقابل 6.8 % الذي يقيس فعالية الرقابة على التكاليف، والانخفاض الطفيف في معدل دورن الأصول من 0.20 مرة إلى 0.13 مرة، وهذا على الرغم من انخفاض نسبة المديونية الكاملة في سنة 2014 من 116 إلى 283 مقابل سنة 2013 .

2 . مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج:

1.2 . التحليل الأفقي لحساب النتائج:

قمنا بداية باعتماد حساب النتائج لسنة2013 كسنة أساس، وهذا مما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حساب النتائج لسنة 2014 ، ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

الجدول رقم 59 : التحليل الأفقي لحساب النتائج لمؤسسة إيديمكو.

	2013	2014	التغير المطلق	التغير النسبي %
رقم الأعمال	294 571 432.14	79 675 776.93	(214 895 655.21)	%(72.95)
تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنعها	(32 108 257.66)	(21 080 010.43)	(11 028 247.23)	%(34.34)
1 . إنتاج السنة المالية	**262 463 174.48**	**58 595 766.50**	**(203 867 407.98)**	**%(77.67)**
المشتريات المستهلكة	(39 427 614.19)	(1 079 614 .8)	(38 347 999.39)	%(97.26)
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	(58 419 480.61)	(21 375 985.16)	(37 043 495.45)	%(63.40)
2. إستهلاك السنة المالية	**(97 847 094.80)**	**(22 455 600.02)**	**(75 391 494.78)**	**%(77.05)**
3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	164 616 079.68	36 140 166.48	(128 475 913.20)	%(78.04)
أعباء العاملين	(56 096 202.32)	(27 999 735.21)	(28 096 467.11)	%(50.08)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	(6 190 382.84)	(1 146 422.79)	(5 043 960.05)	%(81.26)
4. الفائض الخام للاستغلال	**102 329 494.52**	**6 994 008.48**	**(95 335 486.04)**	**%(93.77)**
المنتجات العملياتية الأخرى	3 578 730.81	4 128 799.26	550 068.45	%15.45
الأعباء العملياتية الأخرى	(26 113 007.78)	(1 109 991.80)	(25 003 015.98)	%(95.36)
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر	(10 915 226.44)	(5 935 948.98)	(4 979 277.46)	%(45.25)
استرجاع على خسائر القيمة	740 336.70	2 040 000.00	1 299 663.30	%100.75
5. النتجة العملياتية	**69 620 327.81**	**6 116 866.96**	**(63 503 460.85)**	**%(91.21)**
المنتوجات المالية	3 135 416.67	962 500.00	(2 172 916.67)	%(69.30)
6. النتجة المالية	**3 135 416.67**	**962 500.00**	**(2 172 916.67)**	**%(69.30)**
7. النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6)	**72 755 744.48**	**7 079 366.96**	**(65 676 377.52)**	**%(90.26)**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	856 610.00	(1 628 254.40)	771 644.40	% 90.08
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	(2 395 112.08)			
مجموع منتجات الأنشطة العادية	269 917 658.66	65 727 065.76	(204 190 592.90)	%(75.64)
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(215 500 416.26)	(60 275 953.20)	(155 224 463.06)	%(72.02)
8. نتيجة الأنشطة العادية	**73 612 354.48**	**5 451 112.56**	**(68 161 241.92)**	**%(92.59)**
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تثبتها)				
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تثبته				
9. النتجة غير العادية				
10.صافي نتيجة السنة المالية	**54 417 242.40**	**5 451 112.56**	**(48 966 129.84)**	**%(89.98)**

المصدر :من إعداد الطالب.

يمكن استنباط من الجدول السابق النتائج التالية:

1 . استهلاك السنة المالية :عرفت الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى انخفاضا بنسبة 63.40% و كذلك المشتريات المستهلكة بمعدل 97.26% ، وهو ما يفسر انخفاض استهلاك السنة المالية 77.05 %بنسبة .

2 . القيمة المضافة : عرفت انخفاض بمعدل 78.04% ،وهذا بسبب الإنخفاض الكبير في إنتاج السنة المالية بمعدل 77.67% مما أثر بشكل واضح على القيمة المضافة .

3 الفائض الخام للاستغلال:سجل انخفاضا بمقدار (95 335 486.04) أي بمعدل93.77% ويزيد هذا المعدل عن انخفاض القيمة المضافة 78.04%، وهذا على الرغم من انخفاض في بند الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة بنسبة 81.26% ، و كذلك أعباءالعاملين بنسبة50.08% .

4 .النتيجة العملياتية :سجلت النتيجة العملياتية انخفاضا بمقدار(63 503 460.85) ، أي بمعدل نقصان قدره 91.21 % ، و على الرغم من الزيادة في كل من المنتجات العملياتية الأخرى بنسبة 15.45% واسترجاع خسائرالقيمة 100.75%

5 . النتيجة المالية :يلاحظ من الجدول السابق انخفاض النتيجة المالية بقيمة (2 172 916.67) أو بمعدل69.30% ، ويعود ذلك إلى انخفاض المنتجات المالية بمعدل 69.30% .

6 .صافي نتيجة السنة المالية :عرفت انخفاضا بمقدار (48 966 129.84) أي بمعدل انخفاض قدره 89.98%، و يعود سببه أساسا انخفاض النتيجة المالية و العملياتية .

2.2 .التحليل العمودي لحساب النتائج:

يتم في هذا التحليل بنسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي ألا وهو رقم الأعمال، حيث تعطى الرقم(% 100) ، وينسب إليها استهلاك السنة المالية، الفائض الخام للاستغلال، النتيجة المالية...إلخ . وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

.الجدول رقم 60 : التحليل العمودي لحسابات النتائج لمؤسسة إديمكو لسنة 2014 .

	2014	التغير النسبي %
رقم الأعمال	79 675 776.93	%100
تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنعها	(21 080 010.43)	%(26.45)
1 . إنتاج السنة المالية	**58 595 766.50**	**%73.54**
المشتريات المستهلكة	(1 079 614 .8)	%(1.35)
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	(21 375 985.16)	%(26.82)
2. إستهلاك السنة المالية	**(22 455 600.02)**	**%(28.18)**
3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	36 140 166.48	% 45.35
أعباء العاملين	(27 999 735.21)	%(35.14)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	(1 146 422.79)	%(1.43)
4. الفائض الخام للاستغلال	**6 994 008.48**	**%8.77**
المنتجات العملياتية الأخرى	4 128 799.26	%5.18
الأعباء العملياتية الأخرى	(1 109 991.80)	%(1.39)
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	(5 935 948.98)	%(7.45)
استرجاع على خسائر القيمة	2 040 000.00	%2.56
5. النتجة العملياتية	**6 116 866.96**	**%7.67**
المنتوجات المالية	962 500.00	%1.20
6. النتجة المالية	**962 500.00**	**%1.20**
7. النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6)	**7 079 366.96**	**%8.88**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(1 628 254.40)	% (2.04)
مجموع منتجات الأنشطة العادية	65 727 065.76	%82.49
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(60 275 953.20)	%(75.65)
8. نتيجة الأنشطة العادية	**5 451 112.56**	**%6.84**
10.صافي نتيجة السنة المالية	**5 451 112.56**	**%6.84**

المصدر :من إعداد الطالب.

يبين الجدول السابق أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة و تمثل 6.84% من رقم الأعمال وبالتالي يمكن أن نستنتج إن النتيجة المحققة ترجع أساسا إلى النشاط المالي و إلى النشاط الاستغلالي.

المطلب الثالث :التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إديمكو.

.1مقاييس قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إديمكو:

1. 1التدفق النقدي المتاح (FCF):

التدفق النقدي المتاح = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية –صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

من أجل حساب التدفق النقدي المتاح لمؤسسة إديمكو فإنه يتوجب إضافة الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي يتمثل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية .

الجدول رقم 61 : حساب التدفق النقدي المتاح لمؤسسة إديمكو.

البيان	2014	2013
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	16 385 437.27 -	26 727531.18
الحصص و أقساط المقبوضة من النتائج	10 000 000 .00 -	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.	50 037 400.00 -	54 556 507.67
التدفق النقدي المتاح (FCF)	**76 422 836.27-**	**27 828 976.49-**

المصدر :من إعداد الطالب.

التعليق:

من خلال الجدول السابق يتبين بأن التدفق النقدي المتاح لمؤسسة إيديمكوسالب في كلتاالسنتين، حيث بلغ قيمة (27 828 976.49) في سنة 2013 ثم انخفض إلى قيمة (76 422 836.27) في سنة 2014 ، و هذا يشير إلى أن المؤسسة ليس لها تدفق نقدي متاح في الوقت الحالي .

مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إديمكو:

1.2 .التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم 62 : التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إديمكو .

التدفقات النقدية الداخلة	المبالغ	النسب الميؤية %
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	150 420 550.23	%67.94
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية	60 000 000.00	%27.10
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	962 500.00	%0.43
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج	10 000 000.00	%4.52
المجموع	**221 383 050.23**	%100
التدفقات النقدية الخارجة	**المبالغ**	**النسب الميؤية %**
المبالغ الدفوعة للموردين و العاملين	121 790 283.01	%32.45
لضرائب عن النتائج المدفوعة	48 680 641.93	%12.97
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	4 826 528.84	%1.28
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية	100 000 000.00	%26.64
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية	100 000 000.00	%26.64
المجموع	**375 297 453.78**	%100

المصدر :من إعداد الطالب.

التعليق:

عند إجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إديمكو لعام واحد يتم الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حيث يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

أولا : بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة 221 383 050.23 دج وقد تم الحصول عليه من خلال أربع مصادر :الأول النشاط التشغيلي وهو المصدر الرئيسي وقد كان ذلك من خلال التحصيلات المقبوضة من العملاء ، حيث بلغت مساهمتها بحوالي 67.94% أما لمصدر الثاني فقد كان النشاط الاستثماري والمتمثلة في الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج بنسبة 4.52% و التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية بنسبة 27.97% و الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية نسبة 0.43% المصدر الرئيسي لهذه التدفقات النقدية هو الأنشطة التشغيلية، وأن قيمة هذا الأخير تزيد عن النتيجة الصافية التي تبلغ 112.56 451 5دج الجدول رقم 60 فهذا يعد مؤشر ا جيدا .

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أعلى بكثير من النفقات الاستثمارية.

2.2 .التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم 63: التحليل الأفقي لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة إديمكو.

	2013	2014	التغير المطلق	النسب الميؤية %
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	26 635 862.37	-	-	-
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	294 627 757.73	150 420 550.23	(144 207 207.5)	%(48.94)
عن التحصيلات عمليات بيع تثبيتات مالية	115 200 000.00	60 000 000.00	(55 200 000.00)	%(47.91)
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	3 135 416.00	962 500.00	(2 172 916.00)	%(69.30)
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج	-	10 000 000.00	-	-
التدفقات النقدية الدخلة	**439 599 036.10**	**221 383 050.23**	**(218 215 985.87)**	**%(49.63)**
المبالغ الدفوعة للموردين و العاملين	241 634 831.47	121 790 283.01	(119 844 548.46)	%(49.59)
الضرائب عن النتائج المدفوعة	23 333 940.36	48 680 641.93	25 346 701.57	%108.62
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-	4 826 528.84	-	
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية	1 378 909.00	100 000 000.00	98 621 091.00	%715.21
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية	62 400 000.00	100 000 000.00	37 600 000.00	%60.25
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى الدفوعة	98 446.72	-	-	-
التدفقات النقدية الخارجة	**328 846 127.55**	**375 297 453.78**	**46 451 326.23**	%14.12
تغيرات أموال الخزينة للفترة	**110 752 908.55**	**(153 914 403.55)**	**(264 667 312.10)**	**%(238.97)**

المصدر :من إعداد الطالب.

التعليق:

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض تغيرات أموال الخزينة بقيمة 264 667 312.10 دج أي بمعدل 238.97%، ويعود أسباب هذه انخفاض إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته التدفقات النقدية الخارجة حيث سجلت زيادة بمعدل14.12% ، وذلك مقارنة بالانخفاضات التي عرفتها التدفقات النقدية الداخلة والتي تقدر ب 49.63% .

أ .التدفقات النقدية الداخلة:

أظهر الجدول السابق انخفاضا في التدفقات النقدية الداخلة في سنة 2014 حيث إنخفاضت بمعدل 49.63%، وهذا بسب الانخفاض المسجل في كل من التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن و عن التحصيلات عمليات بيع تثبيتات مالية و الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية .

ب . التدفقات النقدية الخارجة:

أظهر الجدول السابق ارتفاعا في التدفقات النقدية الخارجة في سنة 2014 بمعدل14.12% ولقد تركزت هذه الزيادة أساسا في المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية بنسبة كبير جدا 715.21% و هذا بسب الاقتناءات االتثبيتات التي قامت بها المؤسسة سنة 2014 ، كما كان انخفاض في المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية بمسبة 60.25% و الضرائب عن النتائج المدفوعة بنسبة 108.62% ،

بالإضافة إلى تسجيل الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام به سنة 2014 وعدم تسجيلها في سنة 2013 . وكماأظهر الجدول أعلاه انخفاض قيمة كل من الموردين والعاملين بمعدل 49.59% والذي قد يشير إلى أن المؤسسة لا تتوفر على فرص استثمارية وهو ما يعتبر مؤشر سيء.

تحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تشكل قائمة تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

من خلال قائمة تغيرات الأموال الخاصة نلاحظ ثبات رأس مال المؤسسة خلال 2013 و 2014، وتغير بند العلاوات و الاحتياطات بالزيادة في 2014 عن 2013 ، كما نلاحظ تغير النتيجة الصافية بانخفاض حيث بلغت في 2013 ملبغ 242.40 417 54 دج ، أما في 2014 فبلغت 112.56 451 5 دج ، و هذا رجع إلى إنخفاض في رقم الأعمال سنة 2014 .

خلاصة:

من خلال قيامنا بتحليل القوائم المالية لمؤسسة إديمكو باستخدام أدوات التحليل المالي خلال فترة الدراسة (2013-2014) توصلنا إلى جملة من النتائج، يمكن ذكرها فيما يلي :

أولا بالنسبة لتحليل الميزانية :فمن خلال التحليل الوظيفي لميزانية المؤسسة، تم التوصل إلى أن كل من رأس المال العامل(FR) واحتياجات رأس المال العامل (BFR) و الخزينة موجبة، مما يعني تمويل المؤسسة لاستثماراتها ، وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل التمويلي حيث تبين اعتماد المؤسسة على أموالها خاصة . كما تبين لنا بأن المؤسسة لا تعاني من عجز في السيولة من خلال ارتفاع نسب سيولتها عن النسب المعيارية .إضافة إلى ذلك نلاحظ أهمية التثبيتات المالية، حيث تمثل هذه الأخيرة حوالي26.60 % من إجمالي الأصول، وهذا ما يعني بأن المؤسسة عبارة عن مجمع مالي.

ثانيا بالنسبة لتحليل حسابات النتائج : يفيد بأن المؤسسة تحقق نتيجة موجبة من النشاط الاستغلالي وكذلك من نشاطها المالي، وهو ما جعل النتيجةالصافية موجبة.

ثالثا بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية : تم التوصل إلى أن للمؤسسة تدفق نقدي متاح سالب في كلتا السنتين ، وهذا يعني بأن المؤسسة لم تقابل جميع التزاماتها المالية النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي للمتحصلات النقدية حيث يمثل 67.94 % من إجمالي المقبوضات، وكما يمثل النشاط التشغيلي أهم استخدامات هاته المتحصلات حيث تمثل 32.45% من إجمالي المدفوعات، وبالتالي فإن التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة.

رابعا بالنسبة لتحليل قائمة تغيرات الأموال الخاصة :إن تغير الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة يرجع أساسا إلى توزيع قيمة الاحتياطات والنتائج على المساهمين، العمال والمسيرين، وضم نتيجة الدورة.

خاتمة عامة

يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم .وترتيبا على ذلك فإن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد سوف يؤثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعادالتحليل المالي للقوائم المالية .ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى .تناولنا في الدراسة النظرية فصلين وجمعت بين شقي الموضوع، حيث تطرقنا في الفصل الأول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية ثم كيفية إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، في حين خصصنا الفصل الثاني لتناول الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية بالإضافة إلى مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية .أما في الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط أدوات وأساليب التحليل المالي التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني على القوائم المالية لمؤسسة إديمكو .

1- نتائج الدراسة:

علينا أن نميز بين نوعين من النتائج :النتائج النظرية المتوصل إليها من خلال البحث، والنتائج العملية الميدانية المتوصل إليها من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة إديمكو.

أ -النتائج النظرية:

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

- تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومة مالية شفافة وموثوق وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في المؤسسات،
- أهم ما يميز المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية هو أنها مستمدة من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني، تفضيلها لمصلحة المستثمرين وإعطائها نظرة اقتصادية للمؤسسة،
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يستجيب لاحتياجات فترة سابقة لا يساير الظرو ف الاقتصادية الجديدة في الجزائر خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية الرامية للتحول إلى اقتصاد السوق وأصبحت المعلومة المحاسبية لا تتوافق مع متطلبات الانفتاح على العا لم الخارجي، لذلك أصبح إصلاحه ضروريا لمسايرة المستجدات والتحولات على الصعيد الوطني والدولي،

- إن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية،
- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها ،
- إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي .حيث تهدف هذه القوائم حسب الجريدة الرسمية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء(حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية.

- تتميز الميزانية بوجود عمودين أساسيين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة المالية السابقة، وهو ما يسمح بالقيام بالتحليل الأفقي .وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم .كما أن هذه الميزانية تتوافق مع كل من الميزانية الوظيفية والمالية وبالتالي لا يقتضي الأمر ضرورة إعادة معالجة الميزانية،
- ترتب جدول حسابات النتائج فيه التكاليف(الأعباء) حسب الطبيعة أو الوظيفة.كما تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، فهي معطيات تتعلق بالأداء، وهذا مما يسهل من عملية التحليل الأفقي،
- يهدف قائمة تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية معلومات حول مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة. وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية باستخدام الطريقتين المباشرة أو غير المباشرة،
- يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية،
- تحتوي الملاحق على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة.

ب – نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة إديمكو توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات،

من أهمها:

- أن المؤسسة حققت توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2013-2014) ، و هذا مايعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثمارتها عن طريق الأموال الدائمة . و من خلال التحليل الوظيفي لميزانية المؤسسة لسنة2014 توصلنا إلى أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل و الخزينة كانت موجبة، وهو ما يعني تمويل المؤسسة لاستثمارات بمواردها الذاتية سنة 2014 وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي،
- تعاني المؤسسة من عجز في السيولة خلال فترة الدراسة، حيث تقل كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة عن النسب المعيارية،
- من خلال حساب نسب النشاط تبين بأن هناك تراجع في معدل دوران إجمالي الأصول في سنة 2014 مقارنة بالسنة السابقة، والذي يعود إلى انخفاض معدل دوران الأصول غير الجارية نتيجة سابقا،
- من خلال التحليل العمودي لحسابات النتائج تم التوصل إلى أن المؤسسة تحقق نتيجة موجبة من نشاطها الاستغلالي وكذلك من نشاطها المالي، وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسبة نتيجة الاستغلال ونسبة النتيجة الجارية قبل الضرائب،
- تبين من خلال حساب نسبة المردودية المالية أن هذه الأخيرة في تراجع، ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في نسبة هامش صافي الربح والانخفاض الطفيف في معدل دوران الأصول،
- اتضح من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية بأن النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي للمتحصلات النقدية وأهم استخداماتهاالمتحصلات، وأن التدفق النقدي المتاح ونسبة التغطية النقدية ونسبة التوزيعات النقدية لم تحسن في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013
- من خلال تحليل قائمة قائمة تغيرات الأموال الخاصة توصلنا إلى أن تغير الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة يرجع إلى توزيع الاحتياطات والنتائج على المساهمين والعمال والمسيرين، وضم نتيجة الدورة.

2- التوصيات:

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية من أجل تحسين وتطوير التحليل المالي للقوائم المالية في الجزائر مستقبلا، وهي :

- التكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في إنشاء معهد يهتم بتخريج خبراء المحاسبة،

- العمل على تطوير بورصة الجزائر وزيادة القيم المتداولة فيها من أسهم وسندات، لكي يقوم المحللين الماليين بتقييم المؤسسات المدرجة في هذه الهيئة، ونشر ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات في الجزائر،
- تجديد البرامج البيداغوجية للمحاسبة والتحليل المالي وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا،
- الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين وبرنامج CFA للمحللين الماليين، وتشجيع ، ظهور تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين.

3-آفاق الدراسة:

تناولت هذه المذكرة موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وأثناء هذه الدراسة لاحظنا أن هذا الموضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه الجوانب نجد:

التحليل المالي للقوائم المالية للحسابات المدمجة،

تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليلها،

- دراسة تحليلة لمشاكل التقيم المالي في الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية ،
- مدى إلتزام المؤسسات بمتطالبات الإفصاح ضمن الملحق كأحد ناصر القوائم المالية .

قائمة المراجـــــــــــع:

أولا :المراجع باللغة العربية:

I – الكتب :

1- أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**. الدار الجامعية، مصر،2005 .

2- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات** .الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004 .

3- أيمن الشنطي زهير الحدرب عامر عبد الله، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** .دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2010 .

4- جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2010 .

5 – حسين سمير عشيش إشراف ظافر الكبيسي، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**. مكتبةالمجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010

6– حنفي علي، **المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل** .دار الكتاب الحديث، مصر،2008 .

7– دونالد كيسو جيري ويجانت تعريب أحمد حجاج وسلطان محمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999 .

8– ريتشارد شرودر وآخرون تعريب خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة** ..دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006

9– شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية بوداود، الجزائر،2008 .

10– طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل** .الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر،2000 .

11– طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية** .الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006 .

12–عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي**

. **المالي** (**SCF**).ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 .

13– عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول و مبادئ وفق المخطط المحاسبي الوطني** .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003 .

14– عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات** .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، .مصر، 2008 .

15– .عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** .دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت،**1990**

16–عبد الحفيظ الأرقم، **التحليل المالي**، الجزء الأول، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، **1999** .

17–عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)** .دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006 .

18– عدنان تايه النعيمي أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة** .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008 .

19–علي عباس، **الإدارة المالية** .إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2008 .

20–محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، **المحاسبة المالية**، الجزء الأول، منشورات ذاتالسلاسل، الكويت، 1986 .

21– محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية** .دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية،الرياض، المملكة العربية السعودية،2009 .

22– محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** .إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2005 .

23– محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة** .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999 .

24– محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية** .الأوراق الزرقاء، الجزائر،2010 .

25– محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** .دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2006 .

26 – مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي** .مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن،2009 .

27– مليكة زغيب ميلود بوشنيقر ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** .ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر،2010 .

28- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء"مدخل حوكمة الشركات**."دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2009 .

29- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** .دار وائل للنشر، الطبعةالثانية، عمان، الأردن،2005 .

30- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي .دار** المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2006 .

31**–** ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي** .دار المحمدية العامة، الجزائر،2000 .

32- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** .إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2009 .

33- وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،**2007**

II – الرسائل والأطروحات :

1- سعادة اليمين ، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها–** دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة– العلمة –سطيف .مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009 .

2**–** عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية** .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008- 2009 .

3- مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولي– بالتطبيق على حالة الجزائر** . –أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004 .

III– الدوريات والمقالات

1- ابراهيم بورنان الطاهر مخلوف ، **النظام المحاسبي المالي ومبادئ المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظلا المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،**2009**

3- مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي-المفهوم، المبررات والأهداف** .-مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع،2006 .

IV- القوانين والأوامر :

-القانون رقم07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد74 .

2-القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد19 .

3-المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد27 .

4-المرسوم التنفيذي رقم96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 ، يتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة.

5-المعيار المحاسبي الدولي السابع.

V- بحوث من الإنترنت :

1-حليمة خليل الجرجاوي، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم**، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008 .

2-سوزان عطا درغم، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار الدولي السابع-** دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين-، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر، الجامعة الاسلامية بغزة،2008 .

3-فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر .في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2005 .

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:

I- Les ouvrages:

1- Alain Marion**, Analyse financière concepts et méthodes.** DUNOD, 3 édition**,** Paris,France, 2004.

2- Ali Tadzait**, Maitrise du système comptable financier.** édition ACG, Algérie**,** 2009.

3- Chantal Buissart et M.Benkaci**, Analyse financière.** BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011**.**

4- Christophe Thibierge**, analyse financière.** Vuibert, 2 édition, Paris, France**,** 2007.

5- Elie Cohen**, analyse financière.** E.d ECONOMICA, 6 édition, paris**, France,** 2006.

6- Hubert de la Bruslerie**, analyse financière information financière et diagnostic.**Dunod, 3 édition, Paris, France, 2006**.**

7- J.F.des ROBERT et autres**, Normes IFRS et PME.** DUNON, Paris, France, 2004.

8- KPMG**, GUIDE INVESTIR EN ALGERIE.** Pixal communication, Alger**,** Algérie**, 2011.**

9- Nacer Eddine Saadi**, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales.** l'harmattan, paris, France, 2009**.**

10- Pierre Vernimmen**, finance d'entreprise.** Dalloz, 8 édition, Paris, France, 2010.

11- Robert Obert**, pratique des normes IFRS.** Dunod, 3 édition, Paris**,** France, 2006.

12- Thomas R Robinson and others**, International Financial Statement Analysis.** Jhon wiley & son Inc, CFA Institute, Hoboken, New jersey, USA, 2009.

13- Yves-Alain Ach Catherine Daniel**, FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur.** HACHETTE LIVRE, Paris, France, 2004**.**

II- Les thèses:

1-Samir merouani**, le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS.** Mémoire de magistère en science de gestion, école supérieure du commerce, Alger, 2006-2007.

ثالثا :المواقع الالكترونية:

1-http://nadwa.0-up.com/Aaa-aIaaE-b1/CaaCNaE-Eia-CaaIOO-CaaICOEi-a-CaaUCa-CaaICOEi-CaaCai-b1-p5.htm.

2- http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2227.html .

3- http://www.aazs.net/t2558-topic.

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه :النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيرا مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية .ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة إديمكو.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ دف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية.

الكلمات المفتاحية :المعايير المحاسبية الدولية، المخطط المحاسبي الوطني، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التحليل المالي.

Le résumé:

Ce mémoire vise à étudier les effets de l'application du système comptable financier sur les domaines et les dimensions de l'analyse financière des états financiers, en abordant tous les aspects théoriques du sujet: le système comptable financier et sa relation avec les normes comptables internationales, la présentation des états financiers selon le système comptable financier, le cadre théorique de l'analyse financière des états financiers, et finalement les domaines et les dimensions de l'analyse financière des états financiers.

Et pour connaitre l'impact de cette étude on a appliqué les méthodes et les outils de l'analyse financière sur les états financiers de l'entreprise EDIMCO.

Et à travers cette étude on a abouti à plusieurs résultats,principalement que les états financiers selon le système comptable financier servent l'analyse financière des états financier, car ces états visent à donner des informations sur la situation financière, la performance et la variation de la situation financière des entreprises.

Mots clés: normes comptables internationales, plan comptable national, système comptable financier, états financiers, analyse financière.

The Abstract :

This dissertation aims to study the effects of financial accounting system on financial statement analysis' dimensions and areas, and that by addressing the theoretical aspects of the subject: financial accounting system and its relationship with the international accounting standards, presenting the financial

statement in accordance with the financial accounting system, the theoretical framework of financial statement analysis, and finally the areas and dimensions of financial statement analysis.
And in order to know the impact of this study we applied financial analysis' tools and edimco financial statement.
And through this study we led to several results mainly that the financial statement according to financial accounting system serve financial statement analysis, because these states provide information about performance, financial position, and changes in financial position of companies.
Key words: international accounting standards, national accounting plan, financial accounting system, financial statement, financial analysis_

الملاحـــــــــق